جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علوم الإعلام و الاتصال

المعالجة الإعلامية للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية

ـمؤسسة سوناطراك أنموذجاـ

دراسة مسحية مقارنة لجريدتي الخبر و أخبار اليوم

في الفترة الممتدة من 01 ديسمبر 2015 إلى 31 مارس 2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: سمعي بصري

من إعداد الطالب:

ـ خالـــد دعاس

إشراف الأستاذ:

ـ معيــاش ايديــر

السنة الجامعية: 2015 -2016



شكر وعرفان

أتقدم بالشكـــر الجـــزيل إلى الأستـــاذ المشرف "معياش ايدير"

الذي لم يتوان في تقديم النصح لي و توجيهي الوجهة الصحيحة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة علوم الإعلام والاتصال

بجـــامعة يحي فـــارس بالمدية.

خـــالـــد

مقـــدمـــة

أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام وبصفة خاصة تجاه القضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي و الإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع كما تعتبر مجموعة من الوسائل البشرية، المالية والمادية والتي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ومراقبة بمثل مصادر فعاليتها وكفاءتها و استمراريتها.

ونظرا لتصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي بين الدول واتساع رقعة ومساحة النشاط الاقتصادي المتزايدة لرفع القدرة التنافسية للمنتجات وضمان تسويقها ووصولها السريع للمستهلك أدى انتشار الفساد وتزايد معطياته وأرقامه في كافة أنحاء المعمورة.

إن ظاهرة الفساد تتسع في المجتمعات التي تكون فيها مؤسسات الدولة و هيئاتها ضعيفة وسلطات المراقبة هشة ومهمشة وتزداد خطورتها أكثر في ظل الأنظمة الشمولية السالبة للحريات حيث يقزّم دور المجتمع المدني وأحزاب المعارضة وتُوضع الحواجز المختلفة في وجه الصحافة التي لا تلعب الدور المنوط بها في المراقبة والإنذار المبكر.

وإذا كانت النتائج المباشرة لظاهرة الرشوة والفساد تتجلى في زعزعة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة فإن انعكاساتها أخطر بكثير، ذلك أنها تضعف حكم القانون وتحرف السياسة العامة للبلاد وتعيق التنمية المستدامة و الهوة بين الفقراء والأغنياء وتفقد الدولة مصداقيتها بل ومبررات وجودها.

وموضوع مذكرتنا : المعالجة الإعلامية للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية سوناطراك نموذجا دراسة مسحية مقارنة لجريدتي الخبر اليومي وأخبار اليوم بعرض تناولناه في إطارين، إطار منهجي وإطار نظري والآخر تطبيقي حيث انطلقنا بعرض أشهر القضايا المالية في

الجزائر منذ الاستقلال كمبحث أول للفصل ثم معالجة الصحفيين للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كمبحث ثان وبهذا يكون مضمون الفصل الأول شاملا، لنشرع بعدها في الفصل الثاني الأكثر أهمية وهذا بتطرقنا إلى قضية المؤسسة الوطنية الاقتصادية سوناطراك كمبحث أول وتداعيات قضية سوناطراك على السياسة الوطنية كمبحث ثان.

أما الإطار التطبيقي فهو أكثر حيوية وصعوبة حيث تناولنا الموضوع من خلال جريدتي الخبر وأخبار اليوم وتم تحليل مواضيع الجريدتين من خلال فئتين فئات ماذا قيل ؟ وكيف قيل ؟ وبعد القيام بالمقارنة توصلنا إلى استنتاجات وتقييم عام ثم الخاتمة.

الإطـــار المـنهجي

إشكالية الدراسة:

تتزايد أهمية وسائل الإعلام في تناول مختلف قضايا المجتمع خاصة القضايا المالية منها، كما تبرز مسؤولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع أدت إلى زيادة حرية الإعلام إلى أن أصبح النشر أكثر تأثيرا في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته، الأمر الذي يؤكد على ضرورة التزام الأجهزة الإعلامية بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في عرض الموضوعات المختلفة اتجاه الفرد والمجتمع.

و تعد وسائل الإعلام من المؤسسات الهامة في محاربة الفساد في كثير من الدول التي قطعت شوطا كبيرا في ممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى أنها جهاز رصد وإنذار مبكر لأي خلل في المجتمع.

ومن بين القضايا المالية التي طالت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأحدثت ضجة كبيرة لدى الرأي العام، قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك والتي يُتهم فيها مجموعة كبيرة من المسؤولين عن قطاع النفط في الجزائر بتلقي عمولات و رشاو دولية تقدر بملايين الدولارات عن مجموعة من الشركات الأوروبية أو متعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص مؤسسة سوناطراك.

ومن هذا المنطلق جاء بحثنا هذا لاستخلاص مدى الأهمية التي أولتها الصحف في معالجة القضايا المالية ومن بينها جريدة الخبر التي تعتبر أول يومية خاصة باللغة العربية تصدر بعد إعلان التعددية الإعلامية وجريدة أخبار اليوم التي ظهرت نتيجة الانفتاح الإعلامي والتي بدأت تتبوأ مكانة على الساحة الإعلامية.

و بالتالي عمدت صحيفتا الدراسة الخبر وأخبار اليوم كغيرها من الصحف بتقديم تفاصيل عن هذه القضية والكشف عن حيثياتها والآثار المترتبة عنها وبناءاً على هذا جاءت الإشكالية كالآتي:

كيف عالجت صحيفتا الخبر وأخبار اليوم قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك ؟

تساؤلات الدراسة:

1- ما مدى اهتمام صحيفتي الخبر وأخبار اليوم بقضية سوناطراك من حيث العناصر التيبوغرافية ؟

2- ما هي الأشكال الصحفية المستعملة من طرف الصحيفتين لتحليل القضية ؟

3- ما هي المساحة التي خصصتها كل من جريدتي الخبر و أخبار اليوم في التعرض لقضية سوناطراك؟

4- ما هي الأفكار المرددة في تحليل القضية ؟

أهمية الدراسة :

تشكل القضايا المالية في الجزائر موضوعا حيويا مؤسسيا كونه يرتبط بمصالح المجتمع و سمعة النظام السياسي القائم و هيبته، و من أجل التعبير عن تطلعات الرأي العام الجزائري و اهتماماته كان لزاما على الصحافة الجزائرية القيام بدورها الحقيقي و الفاعل في خدمة المجتمع و عرض القضايا الوطنية مما يحقق الصالح العام.

و بالتالي فان أهمية الدراسة تكمن في أهمية الموضوع في حد ذاته و التي نلخصها فيما يلي:

- إبراز مدى اهتمام صحيفتي الدراسة بهذا النوع من المواضيع.
- إبراز المكانة التي تحتلها الصحافة الخاصة في تقديم المعلومات و الحقائق حول الموضوع باعتبارها مصدرا من مصادر الإعلام.
- إبراز طبيعة المعالجة الإعلامية لصحيفتي الدراسة (الخبر و أخبار اليوم) في تطرقها للمواضيع المتعلقة بالقضايا المالية.

أهداف الدراسة:

أهداف الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-الكشف عن مدى اهتمام الصحفيين بموضوع قضية سوناطراك.

2- الكشف عن الجوانب التي ركزت عليها الصحيفتين في معالجة قضية سوناطراك.

3- الكشف عن المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفتان في تغطيتها للقضية.

4- بإجراء مقارنة بين جريدتين وطنيتين حول موضوع معين نهدف إلى اكتساب المزيد من الممارسة في تحليل المضمون أيا كان نوعه هذا من جهة وكذلك التعود على إجراء المقارنة بين مجتمعات مختلفة من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع :

1- الأسباب الموضوعية :

في سبيل رصد الصورة العامة للقضايا المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تبرز إلى الواجهة مهمة وسائل الإعلام بكل أنواعها في التصدي لمثل هذه الظاهرة من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملابسات المواضيع المشبوهة المتعلقة بمختلف قضايا الفساد التي تهم المواطن الجزائري.

كما أصبحت للصحافة المكتوبة مكانة على الساحة الإعلامية وذلك راجع إلى قيامها بمختلف الدراسات حول الفساد وانتهاج أساليب لمعالجته ومحاربته، حيث تعتبر الصحافة المكتوبة الخاصة هي أكثر الصحف الوطنية التي تحارب وتعالج الفساد في الجزائر من خلال معالجتها اليومية لمختلف القضايا المالية، كما صنفت الجرائد الخاصة على أنها الأكثر جرأة في فتحها للملفات وتخصيص مساحة هامة لها.

2- **الأسباب الذاتية** :

يمكن ربط أسباب اختيار الموضوع بعوامل ذاتية تدخل ضمن الاهتمامات الخاصة ويمكن حصرها في تتبع قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك منذ بدايتها كما أن التطرق لدراسته بقسم علوم الإعلام والاتصال كانت منعدمة مما أثار لدينا رغبة في عرض الموضوع من مختلف جوانبه.

منهج الدراسة :

عند القيام بأي دراسة علمية لابد من انتهاج خطوات عملية فكرية منتظمة وعقلانية وهادفة لبلوغ نتيجة ما وذلك بإتباع منهج معين يتناسب وطبيعة الدراسة التي سنتطرق إليها وبذلك فقد عرف المنهج أنه:

هو الأسلوب أو الطريق الواقعية التي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلة بحثه أو في دراسته لمشكلة موضوع البحث. [1]

كما يمثل المنهج طريقة البحث التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتبية والحقلية وتصنيفها وتحليلها وتنظيمها.[2]

و يعرّف كذلك بأنه الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[3]

ومن هنا لابد من اختيار المنهج المناسب فإذا رجعنا إلى موضوع دراستنا الموسوم بالمعالجة الإعلامية للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة سوناطراك نموذجا مقارنة تحليلية من خلال صحيفتي الخبر وأخبار اليوم، نجد أنه يعتمد كثيرا على تحليل المضمون لذا لجأنا إلى استخدام منهج المسح و المنهج المقارن و المنهج التحليلي الوصفي.

---

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2009، ص 11

[2] أحمد رشيد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهموه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 135

[3] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 283

1- منهج المسح:

هو محاولة منظمة لتحليل و تفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة بيئية اجتماعية، يهتم المسح الاجتماعي بدراسة قطاع كبير من الواقع الاجتماعي بهدف الحصول على بيانات يمكن تصنيفها و تعميمها من أجل الاستفادة منها في تخطيط مستقبلي.[1]

كما يعرف على أنه الدراسة العلمية لظروف المجتمع و حاجاته بقصد الحصول على بيانات و معلومات كافية عن ظاهرة معينة و تحليلها و تفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها.[2]

كما يعرف منهج المسح أنه: جهد علمي منظم للحصول على بيانات و معلومات و أوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث و الذي يقوم على عملية الوصف و التحليل للظواهر.[3]

و يعرفه محمد زيان أنه الطريقة التي تمكّن الباحث من التعرف على الظاهرة المراد دراستها في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحثين، أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية.[4]

عرفه ذوقان عبيدات: أنه المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات و البيانات عن الظاهرة المدروسة قصد التعرف على وضعها الحالي و جوانب قوتها و ضعفها.[5]

---

[1] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 287-286

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس و مبادئ البحث العلمي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002، ص 24

[3] سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس و المبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص 173

[4] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 286

[5] ذوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، و أساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، ط5، عمان، 1996، ص 113

2- المنهـــج المقـــارن:

يعرّف عاطف علبي المنهج المقارن على أنه اصطلاح عام يشير إلى إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في تداخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض وذلك بواسطة توضيح التشابهات والاختلافات التي تبيّنها الظواهر والتي تعد من نواح مختلفة قابلة للمقارنة. [1]

هو الذي يقوم على معرفة كيفية و لماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه و الاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة و الظروف المصاحبة لذلك و الكشف عن الروابط و العلاقات أو أوجه الشبه و الاختلاف بين الظواهر.[2]

3- المنهج الوصفي:

و هو جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الظاهرة المدروسة كما توجد فعلا في الواقع ويعبر عنها كيفيا وكميا و توضح خصائصها وارتباطها مع ظواهر أخرى.[3]

4- المنهـج التحليلي:

هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة: تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، فإن كان الإشكال تركيبة منغلقة قام المنهج التحليلي بتفكيكها وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ليركب منها نظرية ما، أصولا ما أو قواعد معينة.

---

[1] عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 23

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان غنيم، مناهج و أساليب البحث العلمي، النظرية و التطبيق، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2000، ص 56

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 138

أدوات جمع البيانات:

أدوات البحث العلمي هي تلك الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات و البيانات المستهدفة في البحث ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر.[1]

و باعتبار أن موضوع بحثنا: المعالجة الإعلامية للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية (سوناطراك أنموذجًا) فقد استخدمنا أداتين لجمع البيانات و ذلك مراعاة مع توافقها مع منهج دراستنا و هي الملاحظة و أداة تحليل المحتوى.

1- الملاحظة:

يشير لفظ الملاحظة لغويا إلى النظر إلى الشيء الملاحظ بمؤخر العينين دلالة على التدقيق، فهي المعاينة المباشرة للشيء أو مشاهدته على النحو الذي هو عليه و يقال كذلك لاحظه أي رآه، و على ذلك تعني الملاحظة المشاهدة[2] بهدف الوصول إلى معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر.[3]

و تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسات الوصفية، و تكمن أهمية تلك الأداة في جمع البيانات المتعلقة في كثير من أنماط السلوك التي لا يمكن دراستها إلا بواسطة تلك الأداة، كما أن الملاحظة المباشرة يمكن استخدامها في بحث وصفي.[4]

يعرفها جودت عزوي عطوي: الاهتمام أو الانتباه إلى الشيء أو الظاهرة بشكل منظم عن طريق الحواس حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه.[5]

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة صحراوي بوزيد و آخرون، دار القصبة الجزائر، 2004، ص 129

[2] حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 136

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 81

[4] نبيل احمد عبد الهادي، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الأهلية للنشر و التوزيع، لبنان، 2006، ص 55

[5] جودت عزوي عطوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 212

كما تعرف الملاحظة بأنها الاعتبار المنتبه لحادثة أو ظاهرة أو شيء ما، أما الملاحظة العلمية فهي الاعتبار المنتبه للظواهر و الحوادث بقصد تفسير و اكتشاف أسبابها و الوصول إلى القوانين التي تحكمها.[1]

و يقول عبد الباسط محمد حسن: الملاحظة تمكن الباحث من مشاهدة السلوك الطبيعي و الواقعي دون تصنع.[2]

2- أداة تحليل المحتوى:

تحليل المضمون أو المحتوى الذي يعرفه لازويل بأنه أي تحليل المضمون يستهدف الوصف الدقيق والموضوع لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.[3]

كما يعرفه الصحفي جاك كايزر تحليل مضمون الصحف على أنه الدراسة التي تهدف إلى كشف ما تود الصحيفة توصيله إلى قرائها وإحداث تأثير معين عليهم من خلال هذه المادة.[4]

هو وسيلة أو أداة ميدانية تمكن من جمع المعلومات و المعطيات و البيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث و الدراسة، ويستخدم في البحث الاجتماعي لمعالجة و استنطاق النصوص المكتوبة و الأشرطة الصوتية والأفلام...[5]

[1] فوزي عزايبية و آخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار النشر و التوزيع، ط3، الأردن، 2002، ص 51
[2] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، مصر، 1976، ص 333
[3] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 16
[4] عواطف عبد الرحمان، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، مطابع دار أسامة، القاهرة، 1982، ص 86
[5] احمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007، ص 250

مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع البحث في تحليل المضمون مجموع المصادر التي ينشر أو يُذاع فيها المحتوى المُراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث.[1]

كما يقصد بالمجتمع مجموعة من الرسائل المتماثلة أو المعبرة في حوامل يطلق عليها الاتصال والتي يريد الباحث معرفة خصائصها.

في حين يعرفه موريس أنجرس على أنه مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات وفي هذه الحالة أو تلك يستطيع تحديد مقياس يجمع بين الأفراد والأشياء ويميزهم عن غيرهم من الأفراد و الأشياء.[2]

كما يعرف المجتمع بأنه: المجموع الكلي من المفردات والأشياء الأخرى المحدودة أو غير المحدودة. [3]

ومن هذه التعاريف فإن مجتمع البحث في هذه الدراسة هي الصحافة المكتوبة وقد انتقينا صحيفتي الخبر وأخبار اليوم بناء على :

جريدة الخبر وهي أقدم جريدة تم إنشاؤها مع بداية التعددية الإعلامية والتي عايشت بداية من التسعينات كل الأزمات التي حلت بالجزائر وتابعت تغيرات مختلف الأحداث الوطنية هذا كله جعل جريدة الخبر تستقطب عددا كبيرا من القراء إضافة إلى حجم السحب الكبير الذي أهلها لكي تصبح منافس عنيد أمام باقي الصحف.

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار و مكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص 91
[2] يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، دار طاكسيج توم للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، الجزائر، 2007، ص 12
[3] محمود ابراقن، التحليل السيميولوجي للفيلم، ترجمة احمد بن مرسلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 166

جريدة أخبار اليوم وبالرغم من أنها صدرت حديثا إلا أنها بدأت تتبوأ مكانة على الساحة الإعلامية ومن أسباب نجاحها اعتمادها على عنصر الإثارة وهذا وفق ملاحظاتنا.

تحديد العينة:

تعرّف العينة على أنها جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثلا بنسب مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة مشكل البحث ومصادر بياناته.[1]

و هي عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجيا ويسجل من خلالها هذا التعامل للبيانات الأولية المطلوبة ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.[2]

كما تعرّف بأنها نموذج يشمل جانبا أو جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث وممثلة له، حيث تحمل صفات مشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسته كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي لأن دراسته تشكل صعوبة تتعلق أساسا بعدد الوحدات الذي يعد ضروريا لهذا النوع من الدراسة.[3]

فالعينة هي عدة مفردات مكونة للمجتمع أُخذت منه لتمثله ويتوقف صدق وتمثيل العينة للمجتمع على طريقة اختيار العينة أي المعاينة وحجم العينة.[4]

بعد اختيار مجتمع البحث والذي ضم كل من جريدتي الخبر وأخبار اليوم وبعد القيام السبر للأعداد الصادرة بين الفاتح من ديسمبر 2015 إلى غاية 31 مارس 2016 والتي اشتملت على موضوع قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك كانت الحصيلة 25 بالنسبة لجريدة الخبر و 25 موضوع بالنسبة لجريدة أخبار اليوم وبسبب الصدور غير المنتظم للموضوع في الجريدتين كان من

[1] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، علم الكتب، ط1، القاهرة، 2000، ص 130
[2] نفس المرجع ص 133
[3] سمير محمد حسين، تحليل المضمون، علم الكتب، القاهرة، 1983، ص 13
[4] محمد الصاوي مبارك، البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص 40

الضروري استخدام العينة العشوائية البسيطة بدلا عن باقي العينات وذلك قصد إعطاء مفردات المجتمع الأصلي فرصا متساوية للظهور ولمنع التحيز اعتمدت في هذه الطريقة على طريقة السحب حيث مُثلت مفردات المجتمع لكلتا الجريدتين على حدا وتم سحب 15 عدد عن كل جريدة لغرض الحصول على نتائج أكثر صدقا.

التحليل الكمي:

يُعرّف على أنه التحليل القائم على تفسير البيانات كميا بحساب درجة ترددها في أشكالها المختلفة (المساحة، الزمن، الكلمة، الجملة، الموضوع) والتي تستخدم كأجزاء تسجيلية في القياس العددي لظهورها في المادة محل التحليل.[1]

التحليل الكيفي:

هو التحليل الذي يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين بل يركز على أبرز ما تتميز به الأشياء من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض وإجراء مقارنات بينها لإظهار هذه الفروقات والقيام بنقد الحقائق وصياغة النتائج بأسلوب كيفي. [2]

[1] المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، 1996، ص 212
[2] نفس المرجع ص 213

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

المعـــالجة:

عالج الأمر أصلحه، " عالج المشكلة " [1]، عالجه علاجا ومعالجة أي زاوله وداواه.[2]

حالة تجريبية على عينة من العينات تجرى لمشاهدة ومقارنة التأثير الذي تحدثه تلك التجارب بتأثيرات العلاجات الأخرى أو عند عدم وجود أي تجارب من أي نوع والمعالجة قد تكون مادية أو إجراء يجري بطريقة معينة أو أي محفز ويمكن ضبطها طبقا لاحتياجات التجربة. [3]

تعريف إجرائي:

من خلال المقاربة اللغوية والمعجمية لمصطلح المعالجة يتبين أن معنى المعالجة هو ممارسة أمر ما والتجريب عليه والانشغال به عن قرب و كثب ومزاولته بالطرق المباشرة بغية الوصول إلى نتائج الممارسة وبالتالي قمنا بإظهارها وتقديمها حسب متطلبات التجريب وعليه قمنا بقياسها.

الإعـــــلام:

يعرف الإعلام على أنه نقل المعلومات أو المعرفة العلمية إلى الجماهير العريضة عن طريق العمل الاتصالي عبر وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون من حيث هي أدوات اتصال ومن حيث هي أيضا قنوات أو مسالك للاتصال بجانب كونها نظم إعلامية أصلية.[4]

يطلق مفهوم أو مصطلح الإعلام على الصحافة بكل أنواعها فيقال الإعلام الصحفي، الإعلام المطبوع، الإعلام المسموع و الإعلام المرئي.[5]

[1] أحمد العابد و آخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، ص 858
[2] الطاهر احمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة، دار الفكر، ط3، ص 291
[3] المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات، انجليزي عربي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988،ص 1139
[4] محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 416
[5] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1993، ص 45

تعريف إجرائي للمعالجة الإعلامية :

المعالجة الإعلامية هي: المتابعة الإعلامية التي زاولتها الصحافة (الخبر، أخبار اليوم) في تغطيتها لمختلف القضايا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... أو هي الطريقة التي يتم من خلالها عرض الوقائع والأحداث في سياقها الزمني والموضوعي وكشف علاقاتها وأبعادها المختلفة من خلال الموضوع المطروح القضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية في سياق هذه المعالجة الإعلامية.

المؤسسة الاقتصادية:

المؤسسة هي مجموعة من الوسائل المختلفة الأنواع المادية والمعنوية المستثمرة من طرف مجموعة من الأشخاص بهدف الوصول إلى إشباع اقتصادي واجتماعي.

تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، والإعلامية بغية خلق أكبر عدد من الأسواق وكذلك لتحقيق مجمل أهدافها.[1]

المؤسسة منظمة تختص في إنتاج، تبادل، توزيع السلع والخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية، مالية، وبشرية بحيث تعمل على تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله.[2]

[1] عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2000، ص 25
[2] صالح مرازقة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 1998-1999، ص 2

المؤسسة الاقتصادية سوناطراك :

تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر وإفريقيا فهي تشارك في التنقيب، الإنتاج، والنقل عبر الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها معتمدة إستراتيجية التنويع،ُتطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر وكذلك البحث واستغلال الطاقة المنجمية بهدف مواصلة إستراتيجيتها العالمية.

تنشط سوناطراك في الجزائر وعدة بلدان في العالم إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) وأوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا) أمريكا اللاتينية في البيرو وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

تحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا 12 في العالم وهي رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع وثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع وخامس مصدر للغاز الطبيعي [1]

- ✓ أول شركة إفريقية
- ✓ رابع عشر شركة بترولية عالمية
- ✓ ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطيات)
- ✓ سادس شركة عالمية فيما يخص الغاز الطبيعي (احتياط، إنتاج)
- ✓ خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين
- ✓ خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي
- ✓ رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع
- ✓ ثالث مصدر لغاز البترول المميع

[1] موقع الانترنت www.sonatrach.com

الإطـــار النـــظري

الفصل الأول
الاعلام والقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الأول

الاعلام والقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: أشهر القضايا المالية في الجزائر منذ الاستقلال

يأتي اهتمام الصحافة بالكشف عن ظواهر الفساد المالي والإداري انطلاقاً من دور الصحافة كمدافع عن مصالح المجتمع وهو أحد المفاهيم المرتبطة بالصحافة العامة وقد ظهر اهتمام الدراسات الإعلامية العربية والأجنبية بتقييم مدى فاعلية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في التعامل مع الأزمات التي يمر بها المجتمع، ففي أوقات الأزمات يسعى الأفراد لوسائل الإعلام لمعرفة ماذا حدث وماذا يحدث وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة من الأزمة، وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منهم لمواجهة الأزمة والأدوار المطلوبة من غيرهم من أفراد المجتمع لتجاوز الأزمة.

إن شرط توفر دور الإعلام في مكافحة الفساد (الرشوة، تبييض الأموال...) بسيط ، ومن دونه لا يستطيع الإعلام أن يضطلع بأي دور على هذا الصعيد بل إنه يصبح وسيلة للتستر على الفساد، هذا الشرط هو حرية الإعلام في الحصول على المعلومات وحرية الإعلام في بث ونشر هذه المعلومات، فالدول الأقل فسادًا في العالم هي الأكثر حرية على صعيد الإعلام، والسبب أن حرية الإعلام تحقق الشفافية والشفافية هي العدو الأول للفساد الإداري والمالي.[1]

لا يمكن الحديث عن الفساد دون وجود صحافة حرة، حيث أن تمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة و المساءلة و نشر الشفافية و تمثيل مصالح المواطنين و الدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع و مستقبل التنمية في بلدانهم.[2]

[1] /http://www.nasiriyah.org/ara/post/16505, 24/05/2012, 11.06

[2] مهدي زاير جاسم، الحوار المتمدن، الإدارة والاقتصاد، عدد 2644، 2009 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

بروز ظاهرة الفساد المالي في الجزائر:

قضايا الفساد المالي ليست بالقضايا الجديدة في المجتمع الجزائري، حيث لاحظ العديد من المتتبعين أنها برزت بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة حيث أصبحنا نقرأ كل يوم على قضايا اختلاس وتزوير ورشوة وغيرها من المظاهر الأخرى للفساد والصحافة المكتوبة أخذت على عاتقها مهمة كشف هذه الظاهرة للرأي العام وفيما يلي مظاهر الفساد المالي الشائعة في الجزائر كما رتبها الصحفيون حسب الخطورة:

تعد ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية تعرفها جميع الدول المتقدمة منها أو المتخلفة، وقد تجلت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة وأصبح الحديث عن عالمية الفساد بعد أن أصبح انتشاره يهز جميع المناطق في العالم بصرف النظر عن خلفياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية هذا لا يعني أن ظاهرة الفساد المالي جديدة بل هي ظاهرة قديمة عرفتها الإنسانية منذ ظهور التنظيمات السياسية والاقتصادية من ناحية وتطور العلاقات الاجتماعية من ناحية ثانية.

وعليه فقد حصل تطور كبير في مجال الاهتمام بموضوع الفساد بعد أن بقي وقتا طويلا على هامش البحث العلمي نظرا لسيادة الاعتقاد القائل بأن الديمقراطية في الدول الغربية تعد الحارس الأمين للوقاية من الفساد وطريقا يحد منه بفضل ما تتضمنه الديمقراطية من معالم كالمنافسة والمشاركة والمحاسبة، هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد أوضح الخبراء والعلماء حقيقة أن المجتمعات الغربية لا يمكن لها أن تعرف الفساد إلا بقدر ضئيل جدا باعتبارها دول حديثة يتجه عملها بأكمله نحو المصلحة العامة، فالدول المتقدمة تستطيع التحكم في الفساد واختزاله لأدنى درجاته ومن ثمة ملاحقة آثاره السلبية والقضاء عليها ويرد العامل الأساسي في الاختلاف الذي تشهده في مقاومة الفاسدين في الدول المتقدمة والمتخلفة أو النامية إلى طبيعة النظم الاجتماعية القائمة في تلك الدول وقوة الرأي العام وملاحقته للفساد.

وفي مطلق الأحوال فإن التحديدات التي تعتمد طريقة الفساد بالاستناد إلى اعتباره خروجا عن المعايير ومجرد خلل تقني تبقي الموضوع في مجال معالجة مشكلة تفتش عن حل آني ومباشر، أي تبقي الفساد وممارسته في الجانب العرضي وليس البنيوي وهذا ما ينشئ الوهم بالقدرة على إيجاد حلول ضمن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية القائمة أي ضمن السوق والسلطة السياسية السائدة.

فالمعالجة الإعلامية هي منهج يهدف إلى تعزيز سبل الشفافية في أعمال الهيئات والأجهزة الحكومية وتعميق الوعي لدى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتهاج السياسات ذات الأثر في الوضع الاقتصادي.

والهدف من ذلك هو خلق قوة ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وتحسين السياسات والكشف عن الفساد ثم محاربته ومن هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية خاصة أحزاب المعارضة والنقابات المهنية ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال.

مظاهر الفساد المالي:

تتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية وإعادة تدوير الإعانات الأجنبية للجيوب الخاصة

وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب.[1]

01- الرشوة:

الرشوة في اللغة مشتقة من الرشا وهو الخبل الذي يسحب به لإخراج الماء من البئر، والاشتقاق السابق يؤكد معنى الرشوة كوسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية[1]، أي تقديم أموال وهدايا أو

[1] http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/019, 04/11/2008, 15:30

الحصول عليها أو خدمات أو أي شيء من شأنه أن يزاول تأثيرا فاسدا على الموظف العمومي مقابل استغلال صلاحيات وظيفته في تسهيل أو انجاز مصلحة خاصة لفرد أو بعض الأفراد على حساب المصلحة العامة ومن وجهة النظر الاجتماعية فإن الرشوة صورة من صور الفساد فنجدها مصلحية لكل أشكاله مثل الفساد الإداري والسياسي والأخلاقي.[2]

و يسمى الموظف المستلم للرشوة بالمرتشي أما دافعها فيسمى بالراشي ويعتبر الشخص الثالث الوسيط بينهما إن وجد شريكا لهما.

ويتفاوت حجم الرشوة حسب طبيعة المعاملة وأخلاقيات الموظف المهني غما لمجرد انجاز سريع لمعاملة ما أو لمخالفة نصوص قانونية ، ينتج عن المخالفة هدر الأموال العامة أو إساءة للشأن العام.

02_ الاختلاس :

وهو سرقة المال العام أو التواطؤ على ذلك م جانب الشخص المسؤول عن إدارته وحمايته في احد أجهزة الدولة أو إحدى مؤسسات القطاع العام ، وتحويل هذا المال العام المختلس لصالح الشخص المختلس أو لشركائه وينطبق هذا التعريف للاختلاس على من مارسه في مؤسسة شخصية اعتبارية في القطاع الخاص.[3]

03- التحيز والمحاباة:

إذا كانت الأنماط السلوكية الفاسدة التي ذكرت أنفا تنطلق من دواعي منفعية ومادية لبعض الموظفين المتورطين بها، ومن خلالها إلى الإثراء السريع والكسب غير المشروع أو مضاعفة مصالحهم الشخصية والذاتية، فإن هذا النمط من السلوك المدان ينطلق من دوافع ذاتية أو عنصرية أو إقليمية أو طائفية تقوم على تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة أو

---

[1] عامر الكبيسي، الفساد و العولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 27

[2] المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، ص 105

[3] إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2، بيروت، مارس 2006، ص67

التمييز بين المواطنين أو بين المناطق أو بين شرائح المجتمع وفئاته لاعتبارات عرقية أو عقائدية أو طبقية، تؤدي في النهاية إلى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية وغرس العداء والحقد في النفوس وتأليب المواطنين بعضهم على بعض.

04- المحسوبية / الوساطة :

قيام المسؤول التنفيذي في مؤسسة ما أو قيام شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو سياسية أو اجتماعية بإعطاء الأفضلية و الأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات الاختيار والتعيين والترقية الوظيفية في المؤسسات، وفي حالات العطاء والمناقصات على المشتريات والعمليات التجارية الأخرى، وذلك دون التقيد بالشروط والقواعد القانونية ودون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاقات وتكافؤ الفرص.[1]

وهي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون التزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق. والوساطة المضروب بها المثل للفساد الصغير في التعريف المقترح، لا يكون الدافع المالي عادة الدافع إليها، وإلا كانت رشوة والرشوة هي ما كانت فعلا يؤديه شخص ذو منصب عام لقاء مال نقدي أو عيني أو هدية أو أي شيء مقدَّم آخر، إما الوساطة فهي فعل ينتج عن دوافع أكثر شمولا، من الناحية الاجتماعية ومنها ما يتعلق بالانتماءات الإنسانية، كمن يعين في مناصب عامة أهل قرابته، أو أفرادا من طائفته أو أناسا من قريته فهو يفعل ذلك مستجيبا لنداء الانتماء المشترك الذي يربط بينه وبين هؤلاء ويعلو هذا الانتماء الفرعي عنده على الانتماء العام للجماعة السياسية في عمومها والذي تتشكل منه الدولة ويكون وحده شرط الانتماء المؤهل لتولي وظيفتها.

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679

05-تبييض الأموال:

ليس هناك تعريف دقيق ومتفق عليه لتبييض الأموال، ولكن جميع المحاولات لتعريف هذا المفهوم تشير إلى أنها ترمي إلى تحويل ملكية المال المعروف على انه ثمرة عمل جرمي كي تخفي مصدره.

فهي إجراء أو سلسلة من الإجراءات يظهر في نتيجتها المال بأنه آت من مصدر شرعي وبذلك يتمكن الأفراد في المؤسسات الجرمية من استعمال المال بحرية دون التعرض لملاحقات قضائية، وقد اتسع مجال تطبيقها بحيث بات مرتبط بكافة الجرائم الاقتصادية بما فيها جرائم الفساد.

بالنظر إلى الطبيعة السرية لعملية تبييض الأموال، فإنه من الصعب تحديد حجم الأموال التي تخضع لعملية التبييض سنويا، وحسب التعريف للبوليس الأوروبي يتراوح تقدير حجم الأموال التي يجري غسلها أو تبييضها بين 500 و 1300 مليار يورو سنويا أو ما يوازي اثنين إلى خمسة بالمائة من الناتج المحلي العام .

يمكن لممارسة تبييض الأموال إن لم يوضع لها حد، أن تقوض اقتصاد الدول بما لها من تأثير سلبي في توفر السيولة وفقدان السيطرة على مستوى الفائدة وسعر الصرف، وكذلك بما لها من أثر في التضخم المالي في الدول التي تنشط فيها شبكات الجريمة المنظمة[1]

يعتبر تبييض الأموال بمثابة منشط للفساد ولشبكات الجريمة المنظمة. فالفاسدون من المسؤولين بحاجة إلى تبييض ما يحصلون عليه من رشوة أو أموال عامة، وشبكات الجريمة بحاجة إلى تبييض ثمار جرائمها، فتبييض الأموال له دوري محوري في انتشار الفساد وتنميته على الصعيدين المحلي والعالمي، فيخفي من جهة آثار العمل الجرمي، ويمكن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله فيعمل بذلك كمشجع على ارتكاب المزيد من الفساد.

بالنظر إلى الدور المحوري الذي يلعب تبييض الأموال في التشجيع على الفساد بكافة أشكاله، فإن النجاح في مكافحة تبييض الأموال هدف أساسي للذين يرغبون في محاربة ظاهرة الفساد والسيطرة

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص، 430،510

عليها، إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 ربما كانت أولى الاتفاقيات بشكل مفصل على ضرورة تجريم تبييض الأموال بصورة جدية، حيث تنص المادة السابعة من الاتفاقية بشكل مفصل على ضرورة تجريم تبييض الأموال الذي هو ثمرة هذه النشاطات المخالفة للقانون. تلت هذه الاتفاقية عمل اللجنة الخاصة التي أقامتها مجموعة من الدول الصناعية السبع والمعروفة باسم لجنة العمل المالية بشأن تبييض المال، وقد نشطت هذه اللجنة منذ نشأتها من محاربة تبييض الأموال في كافة أقطار العالم وقد أصدرت 40 توصية للتنفيذ من قبل الحكومات، وقامت بتقويم ما اتخذ إجراءات من قبل الدول وبإعادة النظر في توصياتها في العامين 1996 و 2000 وتكمن فعالية البرامج التي تقوم بها هذه اللجنة إلى منع انتشار تبييض الأموال.[1]

06- نهب المال العام :

أي الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

07- الابتزاز :

هو نمط آخر للفساد يمارسه البعض للحصول على أموال من طرف معين مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد، وهو قيام الموظف في مؤسسة حكومية أو عامة، أو الموظف في القطاع الخاص، أو أي فرد عادي بإرغام طرف أو شخص آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب، نظير تعهد الطرف الأول بحماية الثاني بالامتناع عن مضايقته، والتوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو التشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني أو مصالحه.[2]

وينتشر هذا السلوك خاصة عند أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة، أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون ونقاط التفتيش والمرور والرقابة على الأسعار وموظفو الجمارك العاملون في

[1] اسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 434
[2] إسماعيل الشطي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص678

المطارات أو نقاط الحدود وغيرهم.... فغالبا ما يلجا بعض هؤلاء إلى ابتزاز المراجعين والمتهمين ممن تشوب قضاياهم أو تنقلاتهم شائبة عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإرغامهم على دفع المبالغ أو تقديمهم الأشياء العينية وإلا يعرضونهم للإيذاء الجسدي أو التعذيب النفسي أو التوقيف أو المراقبة أو فضحهم عبر وسائل الإعلام وإلصاق التهم بهم والإساءة لسمعتهم، ومواقف كهذه يحرص عامة الناس على تجنبها ودفعها عن أنفسهم بكل ما يملكون حتى ولو كانوا على يقين من أنها تهم باطلة وملفقة.

وقد يلتقي الابتزاز مع الرشوة في النهاية، لكن الذي يميز الابتزاز عن الرشوة هو أن الأخيرة تدفع طواعية من قبل مقدمها لكونها تحقق له منفعة خاصة أو مصلحة أو تدفع عنه أذى وضرر، بينما ينطوي الابتزاز على استخدام التهديد بالإيذاء الجسدي أو النفسي أو الإضرار السمعة والمكانة الاجتماعية بتلفيق الفضائح وإلصاق التهم ونشر الأسرار، مما يجبر الشخص المبتز على الدفع مكرها لمن يمارس الابتزاز عليه. [1]

وهذه الممارسة تعد شكلا خطيرا من أشكال الفساد المالي الذي تبتلى فيه بعض الأقطار وبعض المؤسسات دون أن ينال مقترفوها العقاب والجزاء الذي يستحقونه.

[1] عامر الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 35

أشهر القضايا المالية في الجزائر:

1- قضية بقيمة 26 مليار دولار:

قبل أن يعرف الجزائريون قضية الخليفة وسلسلة فضائح سوناطراك، كانت قضية 26 مليار دولار التي فجرها الوزير الأول الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي بداية التسعينات، أشهر قضية فساد هزت الجزائر المستقلة، وشغلت الشارع لسنوات حتى بعد طي ملف التحقيق في القضية التي بقيت إلى اليوم لغزا محيرا.

وفي تفاصيل القضية الأكثر شهرة لدى الجزائريين، ألقى الوزير الأول الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي في 20 مارس 1990 محاضرة في كلية العلوم الاقتصادية في الخروبة، لم تكن مجرد محاضرة علمية عادية للطلبة لأن ما جاء فيها كان كفيلا بتحريك الرأي العام. إذ صرح أن الجزائر خسرت 26 مليار دولار على مدى 20 سنة في مبادلات تجارية بين الجزائر والخارج.

وتوّصل الإبراهيمي إلى هذه النتيجة حسب ما جاء في المحاضرة بناء على تصريحات مسؤولين كبار في الدولة أكدوا أن الرشوة كانت تمثل 20% في عمليات التجارة الخارجية، حيث استنتج الإبراهيمي أنه إذا تم تحويل مليارين كل سنة من أموال الدولة أخذت كعمولات ورشاوى، فالنتيجة هي أن الخزينة العمومية خسرت 26 مليار دولار ذهبت إلى وجهات مجهولة.

و أحدثت هذه التصريحات التي جاءت قبيل الانتخابات المحلية سنة 1990 زلزالا في الشارع الجزائري الذي فقد ثقته في النظام، وكان يعيش على صفيح ساخن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988.[1] وأمام ضخامة المبلغ لم يتقبل المواطن الحديث عن نهب أموال الشعب فيما كانت البلاد غارقة في المديونية، حتى إن لم يدعم صاحب الادعاء كلامه بالأدلة، إلا أن تصريحا يأتي على لسان مسؤول سبق أن تبوأ مركز الوزير الأول كفيل بأن يجعل أقواله في منأى عن الشك.

ولم يمر الرقم 26 مرور الكرام على النظام، إذ تم الإعلان عن لجنة تحقيق برلمانية للنظر في هذه

[1] سلمى حراز، http://dzayer24.com/26/11/2015/00:02

التصريحات واستمعت اللجنة إلى عبد الحميد الإبراهيمي صاحب التصريحات وكبار الشخصيات في الدولة ممن تعاقبوا على مراكز المسؤولية من سنة 1970 إلى سنة 1990، ومنهم مسؤولون في المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني والمخابرات ووزراء سابقون وإطارات في وزارات.

وتم التركيز فيها على أنه خلال المبادلات التجارية بين الجزائر والخارج، وفي مدة محددة عمرها عشرين عاما، من سنة 1970 إلى 1990، كانت هناك رشاوى في حدود 26 مليار دولار.

هذه المرحلة التي ورد فيها التصريح كانت مرحلة هامة جدا في حياة الجزائر كانت حبلى بالأحداث السياسية والاجتماعية، ميّزتها التعددية السياسية التي أفرزها دستور 23 فبراير 1989، إصلاحات اقتصادية هدفت إلى التحوّل من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، كانت هناك كذلك حركية إعلامية ميزها فتح المجال أمام الصحف المستقلة، وبرزت في ذلك الوقت عدد من الصحف، إلى جانب إنشاء أحزاب سياسية، بعدما كان الأمر مقتصرا على حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني كما هو معلوم.

في هذه الحركية السياسية والاقتصادية والسياسية والإعلامية يأتي تصريح من رجل ليس كبقية المواطنين وإنما من رجل كان على رأس وزارة التخطيط من سنة 1979 إلى 1984، ثم تقلد مهمة منصب وزير أول من 1984 إلى غاية نوفمبر 1988، وفي الوقت نفسه كان قياديا سياسيا، كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب الواحد آنذاك، جبهة التحرير، وبعدها أصبح عضوا إضافيا في المكتب السياسي.

جريدة المساء ذكرت ملخص هذه المحاضرة في 22 مارس سنة 1990، في نفس اليوم تحرك النواب، النائب في ذلك الوقت وعلى الرغم من أنه كان ينتمي لحزب واحد مهيمن على المشهد السياسي إلا أنه كان يتطلع ويهتم بالاهتمامات الشعبية وبما يدور في المحيط السياسي والاقتصادي

والاجتماعي والثقافي يتفاعل معه يؤثر فيه ويتأثر به، فكان من الضروري أن قام عدد من النواب بإيداع ملتمس لطلب لجنة تحقيق برلمانية على مستوى المجلس الشعب الوطني، دون أن يتركوا هذا الأمر يمر هكذا دون أي ردة فعل من طرف ممثلي الشعب على مستوى المجلس.

وهكذا كان الحال، تم تقديم الملتمس بتاريخ 22 مارس سنة 1990 وبطبيعة الحال كانت هناك إجراءات يتعيّن أن يمر عبرها الإجراء، وأن يمر عبر اللجنة المختصة، وهي اللجنة الاقتصادية في ذلك الوقت، ثم أحيل على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه وبالفعل فقد تمت المصادقة لتقترح بعدها قائمة بأسماء نواب لمكتب المجلس، حسب المادة 17 من القانون الداخلي. وكان عدد أعضاء اللجنة 15 عضوا.

الغريب في الأمر هو أن مثل هذه اللجان ما زالت إلى غاية اليوم تخضع للقانون 84 / 04، هذا القانون المؤرخ في 01 مارس 1980، المتضمن ممارسة الرقابة من طرف المجلس الشعبي الوطني، ما زال ساري المفعول لحد الآن، رغم ما مر على الجزائر من أحداث، من تغييرات دستورية وقانونية وهيكلية وتنظيمية وبرلمان بغرفتيه، ولكن هذا النص ما زال لم يفعّل ولم يكيّف مع متطلبات النصوص القانونية والتشريعية وحتى الدستورية.

اقترح مكتب المجلس قائمة بأعضاء اللجنة في جلسة 16 ماي 1990، وقد ضمت 15 عضوا. أسندت رئاستها لـ باكلي عبد الوهاب و بوخميس محمد نائبا، والمقرر محمد كناي ومساعد المقرر حبيب حمو، وعضوية كل من جلول براهيمي، وعبد العزيز بو العينين ومصباح بولفان مختار ترفاس وعيسى خيري وشايب العياشي ومحمد شكاكطة، وعبد القادر مرباح وعبد الرحمان منصور وأحمد كواهي والطيب الهواري[1].

[1] محمد مسلم، محمد كناي مقرر لجنة التحقيق في الفضيحة يكشف لـ"الشروق" / الحلقة الأولى، استمعنا إلى 40 إطارا أمنيا في فضيحة 26 مليار دولار، يومية الشروق، 13 مارس 2013، العدد 3953، ص3

مظاهر الفساد تعددت في ذلك الوقت، مثل استعمال النفوذ وتضخيم الفواتير، مزايا غير مستحقة، رشوة بعض الموظفين، اختلاس، أخذ فوائد بصفة غير قانونية، هدايا، تبييض أموال، المتاجرة بالنفوذ.. و ينتشر الفساد في أغلب الأحيان عندما تكون الدولة في مرحلة انتقال، إما انتقال سياسي أو انتقال اقتصادي، وفي تلك الفترة كانت الجزائر في فترة انتقالين، انتقال سياسي من نظام الأحادية إلى نظام التعددية، وانتقال اقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فكان من الممكن أن تحدث انتكاسات يتسبب فيها بعض الناس الذين لا ضمير لهم، الذين قد يمدّون أيديهم إلى المال العام وبطرق مختلفة للحصول على منافع مادية ومصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

كما ذكر محمد كناي في شهادته لجريدة الشروق اليومي بتاريخ 14 مارس 2013 بأن الجنة التي أوكلت لها مهمة التحقيق في القضية وجدت عدة صعوبات تقنية، وأولها عمر اللجنة المحدد بستة أشهر، فمن الصعوبة بمكان أن ينجز 15 نائبا تحقيقا في قضية مثل هذه في المدة الزمنية المحددة، سيّما وأن الموضوع شائك ومتعدد، يصعب على المرء أن يحدد بدايته ومجاله، لأن لجنة التحقيق الأولى كان موضوعها واضحا، وهي الصفقات التي أبرمت بين شركة البازو الأمريكية وشركة سوناطراك.

ففي ظرف عشرين سنة هناك الآلاف من الصفقات تكون قد أبرمت، وشملت جميع القطاعات فهل من السهل ضبط كل هذه الصفقات؟ فستة أشهر لا تكفي حتى لدراسة صفقة واحدة، لأنه من الضروري أن تطلع على كل الوثائق والملفات، على العروض ودراسة هذه العروض، كيفية تنفيذ العقود، مقارنة أسعارها بالأسعار في البورصات العالمية، الاستماع للخبراء الدوليين في مجال التحقيقات والتطبيقات الحسابية والمالية، وهذا لم يكن متوفرا على مستوى اللجنة، لأنها لم تكن تتوفر لا على الطابع القضائي ولا الفني ولا المالي، بل كانت ذات طابع برلماني.[1]

[1] محمد مسلم، ، استمعنا إلى 40 إطارا أمنيا في فضيحة 26 مليار دولار، نفس المرجع السابق

و تم الاستماع إلى كل مديري الأمن الوطني بدون استثناء، كل القادة العامين للدرك الوطني بدون استثناء، وكذلك الشأن بالنسبة للاستعلامات والمخابرات سابقا، حيث عقدت 63 جلسة سرية داخلية، و39 جلسة عامة، تم تسجيل 197 شريط مصور و137 شريط سمعي، إعداد تقرير على ضوء التحقيقات التي أنجزت مع الشخصيات التي تم الاستماع إليها، ونظمت عدة جلسات خصصت لصياغة التقرير النهائي، ثم بعد ذلك قدم التقرير إلى المجلس الشعبي الوطني في جلسة علنية بحضور وسائل الإعلام.[1]

و خلصت اللجنة إلى تقرير نهائي ذكرت فيه:

1- تصريح عبد الحميد براهيمي كانت تنقصه الدقة ويمتاز بالسطحية، ولذلك لم يستطع -رغم أن لجنة التحقيق التقت به ثلاث مرات في البداية، في منتصف العمل و في نهاية عمل اللجنة- أن يمدنا بأمور دقيقة وكان يدور في العموميات، حيث لاحظنا أنه بنى تصريحاته فقط على تحليلات سطحية لا معمقة ولا دقيقة.

2- أن مفهوم الرشوة مطاط ومرن ومن الصعوبة بمكان أن تجد له أثرا، أن الرشوة قد تكون تحويل أموال، اختلاس، تضخيم في التكاليف، تكاليف إضافية في بعض المشاريع، عدم التحكم في التسيير، سوء التسيير، استغلال المناصب، الوساطة في بعض المعاملات، إسقاط الضرائب، هذه كلها تدخل في أشكال الفساد المتعددة.

كذلك لاحظت لجنة التحقيق أن كثيرا من القضايا التي حاولت بعض الأطراف أن تطرحها كانت مطروحة على مستوى العدالة، وهذا يمنع اللجنة من التحقيق في قضايا موجودة على مستوى العدالة، أو قيد المحاكمة، وتم احترام مبدأ عدم التدخل في سير العدالة، لأن دستور

[1] محمد مسلم، محمد كناي يواصل شهادته للشروق / الحلقة الثانية ، هكذا اكتشف عبد الحميد الإبراهيمي فضيحة الـ 26 مليار دولار ، يومية الشروق، 15 مارس 2013، العدد3955، ص 3

23 فبراير 1989 يؤكد الفصل بين السلطات، لذلك فصلاحيات اللجنة انتهت، حيث بدأت صلاحيات الطرف الآخر.

3- كثرة البرامج التنموية التي باشرتها البلاد في بداية الثمانينيات وتعدد الصفقات، من شأنها أن تولد الفساد بأشكال متعددة، النقطة الأخرى هو أن الظرف السياسي هو الذي أعطي لهذه القضية أكثر مما تستحقها، التعددية السياسية، وجود صحافة حرة ومستقلة، وجود أحزاب معارضة، كل هذه العوامل ساعدت على إعطاء هذا الموضوع جانبا كبيرا من التضخيم والتهويل[1].

[1] محمد مسلم، هكذا اكتشف عبد الحميد الإبراهيمي فضيحة الـ 26 مليار دولار، نفس المرجع السابق

2-قضية الطريق السيَار شرق – غرب :

من الفضائح التي هزت البلاد خلال 15 سنة الماضية ما يعرف بقضية الطريق السيار شرق غرب الموصوف بمشروع القرن من قبل السلطات العمومية، فرغم انطلاق المشروع في 2005 إلا أن أقساطا منه لم تسلم بعد أو تخضع للصيانة، وهي التي لم تستغل إلا لفترة قصيرة.

استهلك المشروع ما لا يقل عن 16 مليار دولار بعدما كنا نسمع عن 7 مليارات ثم 11 مليارا قبل أن يرتفع إلى 13 مليارا ثم يقفز إلى 16 مليارا، وكان السلطات العمومية تحاول تهوين الرقم بتبريده و التستر عن المهربين و المبذرين الذين كلما ضاقت بهم السبل و افتضح سوء تسييرهم الملف لجأوا إلى حيلة إعادة المراجعة و التقييم دون محاسبة المقدرين و واضعي التقديرات الأولية.

و عندما سئل الوزير الأسبق عمار غول عن المتسبب في الارتفاع الصاروخي لتكلفة المشروع صرح قائلا " لو كنت متورطا لما أبقتني المخابرات وزيرا" و أن مجمل المشكلات و الضجة التي رافقت إثارة الطريق السيَار بدأت عندما خسر الأمريكيون و الفرنسيون الصفقة التي ألت لليابانيين و الصينيين.

و اتهم الوزير السابق الأمريكيين الذين تقدموا للفوز بالصفقة عبر شركة "بيكتيل"التي يملكها نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، و الفرنسيين الذين دخلوا المنافسة بشركة "فينشي" المقربة من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، كما أوضح انه بعد الكشف عن العروض قام الأمريكيون و الفرنسيون بإشعال حرب إعلامية ضد مسار منح الصفقة الصينيين و اليابانيين.[1]

و تم توقيف 23 شخصا ينتمي أغلبهم إلى وزارة الأشغال العامة وعدد منهم إلى 7 شركات أجنبية عاملة في الجزائر و وجهت إليهم تهم قيادة جماعة أشرار، وتبييض أموال والرشوة واستغلال

[1] جلال بوعاتي، http://dzayer24.com/26/11/2015/00:02

النفوذ، وكذا جنحة تلقي هدايا ومخالفة قانون الصرف وحركة الأموال من وإلى الخارج، وتبديد أموال عامة.

ويوجد بين المتهمين في هذه القضية الأمين العام السابق لوزارة الأشغال العامة محمد بوشامة، بلقاسم فراشي مدير ديوان الوزير السابق عمار غول، والمدير السابق لوكالة الطرق السيارة أحمد رفيق غزالي، ومدير المشاريع الجديدة في وكالة الطرق السيارة محمد خلادي، ويوجد أربعة متهمين في الحبس المؤقت واثنين في حالة فرار.

و كشفت التحقيقات أن هناك العديد من التلاعبات و التجاوزات ارتكبت من طرف إطارات جزائرية لتمكين الشركات الأجنبية من الحصول على صفقات في عدة قطاعات على رأسها وزارة الأشغال العمومية، النقل، الصيد البحري و الدفاع الوطني و مست عدة مشاريع إستراتيجية مقابل رشاو بملايين الدولارات و رواتب شهرية خيالية بالاورو وصلت فترتها إلى 11 سنة تم تبييضها عبر وضعها في حسابات ببنوك أجنبية باسم شركات وهمية.[1]

وكان اسم وزير الأشغال العامة السابق عمار غول قد ذكر أكثر من مرة في وسائل الإعلام بخصوص هذه الفضيحة، خاصة أن مدير ديوانه وأمينه العام السابقين متهمان فيها، لكن الوزير نفى أن يكون له أي علم بالصفقات المشبوهة التي كانت تتم، مؤكدا على أنه لم يكن على علم بما جرى. ومن المستبعد أن يتم توجيه استدعاء للوزير، ولو كشاهد للحضور في هذه القضية، رغم أن كثيراً من القانونيين المطلعين على ملف القضية يرون أن استدعاءه، ولو كشاهد أمر ضروري، خاصة أن اثنين من مقربيه في الوزارة متابعان في هذه الفضيحة التي تسمى أيضا فضيحة القرن، إلى جانب فضائح شركة سوناطراك وإمبراطورية الخليفة.[2]

[1] حنان.ب، القضاء يشرع في تفكيك قنابل فضيحة الطريق السيار، أخبار اليوم، 27 أفريل 2015، العدد 2444، ص 03
[2] القضاء الجزائري يبدأ اليوم النظر في فضيحة الطريق السيُار " شرق- غرب"، القدس العربي، 25 مارس 2015، العدد 8054، ص 08

وكان مشروع الطريق السريع محل شكوك منذ إطلاقه من حيث تكلفته وطريقة إنجازه، حيث أشارت مصادر عليمة إلى أن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة رفع شكوى ضد مجهول لدى محكمة الحراش في 2006 بعدما وصلته تقارير كثيرة بعضها من مصالح الأمن وبعضها من وزارة المالية عن وقوع تجاوزات وشبهة فساد[1].

فضيحة الطريق السيار انطلقت التحريات فيها بتاريخ 06 أكتوبر 2009 عندما حررت مصالح الضبطية القضائية لدائرة الاستعلام و الأمن التابعة لوزارة الدفاع الوطني محضرا جاء فيه أن رجل الأعمال صاحب شركة "اوريفلام" تربطه علاقة مشبوهة بالمجمع الصيني "سيتيك" المكلف بانجاز مشروع الطريق السيار و انه مكن هذه الشركة بطرق غير قانونية من الاستفادة من تسهيلات إدارية بعدما قدم نفسه لمسؤوليها على انه موظف بالمؤسسة العسكرية مستغلا علاقاته بإطارات بوزارة الأشغال العمومية و كان ذلك مقابل الحصول على مزايا و كانت مهمته التكفل بحل جميع العراقيل و المشاكل الإدارية للمشروع من خلال استغلال نفوذه و معارفه من الإطارات السامية في الدولة و تقديم الرشاوي لهم و يتحصل مقابل ذلك على مبالغ مالية ضخمة في أرصدته البنكية، كما استفاد من نسبة 1.25 بالمائة من المبلغ الإجمالي لشطر الطريق السيار وسط-غرب تم إيداعه في حساب شركة وهمية تدعى Sperit of Eagle و هي شركة مسيرة من طرف شركة انتمائية أخرى مقرها بهونغ كونغ تسمى SRHM مختصة في تسيير رؤوس الأموال و خلق شركات وهمية.[2]

صدور الأحكام في قضية الطريق السيار:

أصدرت محكمة الجنايات بالعاصمة حكما بعشر سنوات سجنا نافذا في حق شاني مجدوب المتهم الرئيسي في قضية الفساد في مشروع الطريق السيار شرق-غرب، كما صدر حكم بالسجن لمدة عشر سنوات نافذة في حق المتهم خلادي محمد.

[1] مراد محامد، 01/01/2011 http://www.djazairess.com/djazairnews/242742

[2] حنان.ب، هكذا سيطر أخطبوط الفساد على صفقات الطريق السيار، أخبار اليوم، 19 مارس 2015، العدد 2411، ص 05

و أصدرت محكمة جنايات العاصمة أحكاما تتراوح من عشر سنوات سجنا إلى البراءة في حق 15 شخصا متورطا في قضية الطريق السيار شرق-غرب.

كما أصدر القاضي حكما بدفع غرامة مالية تقدر بـ 5 ملايين دينار ضد المؤسسات السبع المتورطة في هذه القضية المؤسسة الصينية "سيتيك سي.أر.سي.سي" واليابانية "كوجال" والإيطالية "بيزاروتي" والسويسرية "كارافانتا" والمجمع الاسباني "إزولوكس كورسان" والمجمع الكندي "اس امي اي" والشركة البرتغالية "كوبا".[1]

[1] http://www.ennaharonline.com/ar/national/241485-10-05/07/2015

3-قضية مجمع الخليفة:

وصفها بعض السياسيين بأنها " فضيحة القرن " واعتبرها بعض رجال القانون بأنها " قضية مالية وقضائية " ، وقال عنها المتورط الأساسي فيها، عبد المؤمن رفيق خليفة بأنها " قضية دولة " ورد عليها رئيس الجمهورية ضمنيا بأن المتورطين في الفساد والاختلاس ما عليهم سوى توكيل محامي شاطر "، ولكن بين كل تلك العناوين احتار الشارع الجزائري في اللون الذي يناسبها، ما بين إدراجها في خانة النموذج الحي عن البلد الغني والشعب الفقير، وما بين أنها جزء لا يتجزأ من الصراع الدائر داخل الأجهزة النافذة داخل النظام الجزائري منذ الاستقلال، لا تهم الأسماء ولا الأوصاف بقدر ما يهم أن الفضيحة لم تسقط من السماء مع أمطار الشتاء، ولم تأت بفعل حرارة الصيف، ولم تكن نتيجة مؤامرة خارجية نسجتها أياد أجنبية، بل كانت محصلة لأخطاء في السياسة وفي الاقتصاد وفي سوء تنفيذ الجزائر عبر مختلف حكوماتها لملف الإصلاحات برمته.

ومثلما لا أحد بإمكانه أن يجزم أيهما السبب فيما وقع من وراء بنك الخليفة أهي السياسة أم نوعية الاقتصاد، مثلما لا يمكن الفصل بين السياسي والمالي والقانوني في هذه القضية المعروضة على الضمير الجماعي للجزائريين وليس فقط على محكمة الجنايات، عندما تستمع إلى شهادات الشهود أو المتورطين أو المحامين أو رجال القانون أو حتى المتتبعين و المراقبين، تصل دائما على محطة واحدة: أين كانت الدولة ؟[1]

هذا السؤال الكبير يجرنا حتما إلى العودة للنظر في المرآة واقتفاء آثار الماضي، إلى تجربة التعددية ورفع الاحتكار عن ممارسة السياسة التي كانت فقط من اختصاص حزب جبهة التحرير الوطني دون غيره لسنوات وسنوات. لم يكن تحرير السياسة والسماح بتواجد الحساسيات مبنيا على قناعات ومخططا له وفق حسابات عقلانية بقدر ما فرضته الضغوط الداخلية التي ولدتها أحداث أكتوبر الأليمة التي وصفت يومها بأحداث الشغب.

[1] كمال جوزي وآخرون، امبراطورية السراب قصة احتيال القرن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 05

رفيق عبد المؤمن خليفة:

عبد المؤمن خليفة لعروسي من مواليد 10 أكتوبر 1966 بمدينة بجاية، من أم بجاوية وأب سوفي من ولاية الوادي، استفاد من ميزة أساسية هي إرث الوالد لعروسي خليفة. لقد فسر الكثير نجاح الابن لكونه عاش في ظل الوالد أصدقائه أو رفاقه من بعده، فالوالد كان أحد المنظمين لوزارة التسليح والعلاقات العامة والاتصالات، التي شكلت النواة الصلبة لمصالح الاستخبارات الجزائرية التي برزت في عهد في بوصوف عبد الحفيظ، فكان لعروسي مديرا لديوانه في طرابلس، كما سير مدرسة الإطارات التي تخرج منها عناصر الاستعلامات. وحينما توفي الأب خليفة لم يكن تعرف له ثروة كبيرة .

بدأت ملامح شخصية عبد المؤمن خليفة الجديدة ترتسم مع نهاية التسعينات إذ سرعان ما تحولت تلك الشخصية الانطوائية البسيطة إلى شخصية عمومية تجاوزت الحدود بسرعة كبيرة لتسلط الأضواء عليها، لم تعرف الجزائر شخصية مماثلة لعبد المؤمن خليفة في المرحلة المعاصرة باستثناء مسعود زقار، فقد زاوجت شخصية الخليفة بين الغموض والسرية والتطلع للبروز على الواجهة، وهو ما يفسر التغير السريع في نمط حياة عبد المؤمن من مجرد صيدلي بداية التسعينات إلى رجل أعمال ذات صيت عالمي يحتك بأكبر مشاهير العالم، ويجول عبر العديد من مناطق العالم بطائرة خاصة من طراز بومبارديي مرقمة في دبي وتعرف باسم تشالونجر.[1]

ففي بداية الألفية كان الشارع الجزائري يتداول أسئلة كثيرة عن هوية هذا الشاب الذي وكأنما خرج من تحت الأرض بإمبراطورية مالية لم يسمع عنها من قبل : بنك خاص يقدم خدمة تبدو عصرية أراحت الكثير من الناس من بيروقراطية البنوك العمومية وشركة طيران خاصة حلت الكثير من مشاكل النقل الجوي للجزائريين الذين سئموا من خدمات رديئة تقدمها الشركة العمومية المتعبة هي

[1] كمال جوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13

الأخرى بطريقة التسيير البيروقراطي، إضافة إلى مؤسسات تنشط في قطاعات أخرى كالأدوية، البناء، كراء السيارات، ثم القطاع السمعي البصري .

إلا أن أسئلة الشارع المشروعة حول هوية الخليفة سرعان ما هدأت مع البدايات الأولى للظهور الإعلامي والسياسي لعبد المؤمن الرجل الأول في " المجمع الظاهرة " لتفتح التساؤلات لأسئلة أخرى أكثر إحراجا كونها انصبت حول سر تمتع هذا الشاب المستثمر الناجح بتزكية سياسية ودعم منفرد من أهل النفوذ من أجهزة الدولة لم يستفد منه أي مستثمر في تاريخ الجزائر رغم أن هذه الأخيرة تضم مستثمرين معروفين وأكثر احترافية ودراية بالقطاع الاقتصادي منه، وخلفهم سنوات طويلة من الكفاح في بيئة اقتصادية لا تشجع على الاستثمار وخلق الثروة.[1]

إن أية محاولة موضوعية لفهم الخلفيات السياسية لملف " احتيال القرن " تفرض علينا تقديم الملاحظات التالية:

أولا: إن عبد المؤمن حظي بدعم استثنائي من قبل بعض الدوائر في السلطة وأفرد بتسهيلات وغض للطرف عن تجاوزات و خروقات قانونية منذ أن شرع في الخطوات الأولى لتأسيس مجمعه، وهذا ما بينته أطوار محاكمة البليدة 2007 فعندما بدا يفرض نفسه في الميدان مستغلا تدفق التمويل العمومي، جاء دور الدعاية السياسية المكثفة له فكان رجل الأعمال الجزائري الوحيد الذي قدم للجزائريين وهو يجالس كبار الشخصيات في الدولة ومشاهير السينما والرياضية.

ثانيا: لا يوجد أي تفسير لهذه الرعاية الرسمية الاستثنائية سوى أن السلطة راهنت على الخليفة لتحقيق جملة أهداف سياسية في الداخل والخارج، ومن بين هذه الأهداف تبييض واجهة النظام في الخارج سيما بعد الأضرار التي لحقت بها خلال عشرية الإرهاب، وقد أسند للخليفة القيام بهذه المهمة فزيادة على الصورة المغرية التي كان يسوقها وإحضار المشاهير وتمويل الفرق الرياضية

[1] كمال جوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18

كشفت أطوار المحاكمة أن مجمع الخليفة أشرف على عمليات إعلامية في الخارج كانت تهدف إلى تحسين صورة الجزائر لدى شركائها الأجانب أوكلت إلى رجل الأعمال اللبناني راغد الشماع.[1]

ثالثا: إن عبد المؤمن نفسه استفاد من هذا الدعم الاستثنائي أو المعاملة التمييزية التي حظي بها من قبل الدولة، لقد أحسن توظيف هذه الصورة فاستغلها لإنهاء تردد المسؤولين والإطارات في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها وحتى المواطنين، بخصوص الإغراءات التي كان يقدمها، رغم أنها غير منطقية خاصة في جزئية نسب الفوائد التي كانت تصل في البنوك الخاصة بالمجمع غلى 17 بالمائة في حين أن البنوك العمومية لم تتعد الفوائد المطبقة فيها نسبة 6 بالمائة وهذا من أجل يصب المتعاملون أموالهم في بنوك المجمع ويفسحوا المجال أمام أنشطته المختلفة، وهكذا اقتنع الكثير من الناس بأن ذلك الشاب الذي ظهر إلى جانب كبار المسؤولين في الدولة ورفقة المشاهير وقيامه بمهمات ذات أبعاد وطنية لن يكون سوى من الذي يحظون برعاية فلاذية من السلطة الفعلية في البلاد، أو على الأقل انه يشرف على إدارة مؤسسات مرخص لها من طرف الدولة وتبدو مالكة لمفاتيح النجاعة وبالتالي لم يفسح المجال لتسرب الشك حول جدية ما يقوم به وبدد الخوف من تبعات محتملة في حال التعامل مع مؤسساته.

رابعا: وبالنتيجة فإن تمتع الخليفة بالحصانة السياسية وبالتزكية الرسمية هو الذي جعل موظفي الرقابة المختلفة لا يجرؤون على تطبيق القانون الذي يقع تحت طائلته أي جزائري ينشط في أي قطاع، وهذه الصورة المزينة التي كسبها عبد المؤمن ومجمعه هي التي وفرت له الجو المناسب لممارسة الاحتيال بطرق تثير الدهشة وأوصلت أموال الجزائريين وودائعهم بسهولة إلى يديه ليعبث بها.

لم يسبق لأي شركة أو مجمع في الجزائر بما في ذلك سوناطراك أن عرفت تطورا سريعا ومذهلا مثلما عرفته شركة الخليفة التي تحولت فقي ظرف ثلاث سنوات إلى مجمع عملاق يتضمن تسعة

[1] كمال جوزي،و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20

فروع كلها تابعة بطريقة أو بأخرى لبنك الخليفة الذي كان يضمن تمويلها، بل تجاوز صيت الخليفة إلى الخارج أيضا بفضل عمليات قام بها عبد المؤمن وطالت بالخصوص إحدى اكبر شركات البناء والمنشئات في أوروبا ويتعلق الأمر بشركة فيليب هولزمان المتخصصة في البناء والأشغال العمومية .

بوادر نشأة مجمع الخليفة:

1- بنك الخليفة:

كل شيء بدأ بسرعة حينما تم إنشاء بنك الخليفة في 25 مارس 1998، بعد قرابة سنة من إطلاق المشروع من قبل عبد المؤمن خليفة هذا الأخير الذي كان نشط في قطاع الصيدلة تحصل بعد مداولة من مجلس القرض والنقد وترخيص محافظ بنك الجزائر على مقرر يحمل رقم 98/02 ليصبح بنك الخليفة أكبر البنوك الخاصة وأهمها على الإطلاق. وقد كانت إجراءات تأسيس البنك متسارعة جدا كما كان مساره تماما، حيث ظل بنك الخليفة العمود الفقري للمجمع وممونه الرئيسي.[1]

2- شركة الخليفة للطيران:

شكل عبد المؤمن خليفة رسميا شركة الطيران كمؤسسة ذات الشخص الواحد في 30 جوان 1999 برأس مال قدر ب 500 مليون دينار وعلى عكس البنك الذي تأسس وفقا لتدابير وإجراءات خاصة مع تعيين مدير عام غير المالك فإن الخليفة للطيران كان عبد المؤمن مالكها الوحيد، وقد تحصل على أولى الرخص من هيئة الطيران المدني بعد تحرير قطاع النقل الجوي، لتنمو على غرار البنك بصورة سريعة جدا، وجاء تأسيس الخليفة للطيران في وقت كانت الساحة خالية مع مغادرة أغلب شركات الطيران للمطارات الجزائرية وقد نجحت الشركة في تجهيز نفسها بأكثر من 30 طائرة في ظرف قياسي وتعزز أسطولها ليصل الأمر إلى محاولة اقتناء طائرات كبيرة الحجم

[1] كمال جوزي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24

للرحلات الطويلة من طراز بوينغ و إيرباص ناهيك عن الطائرات التقليدية التي استخدمت بالخصوص في الرحلات الداخلية.

3- شركة الخليفة للبناء:

وفي سياق المشاريع العملاقة دخل الخليفة عالم البناء أيضا حيث أسس شركة الخليفة للبناء في 25 ديسمبر 2001 وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال 10 ملايين دينار، مملوكة مناصفة بين بنك الخليفة والخليفة للطيران، هذه الشركة ذات الحجم المتواضع أرادها عبد المؤمن أن تكبر بسرعة وعليه قام بمفاوضات بعد أقل من ستة أشهر من إنشاء فرع البناء الخليفة لشراء الرقم الثالث في قطاع البناء بألمانيا فيليب هولزمان واختار الخليفة الفرع الدولي منها، وتمت الصفقة في 26 جوان 2002 وسعى إلى التفاوض مع الدائنين لاسترجاع المؤسسة التي كانت مهددة بالإفلاس، قصد تحقيق حلم طالما راوده ويتعلق الأمر بالمدينة الجديدة التي أسماها ألجيريا والتي أريد من خلالها إحياء مشروع الرئيس هوراي بومدين بخصوص المدينة الجديدة أو نقل العاصمة إلى بوغزول[1] .

4- تلفزيون الخليفة:

كان عالم السمعي البصري وخاصة التلفزيون، من أحلام عبد المؤمن الخليفة، هذا المجال الذي كان مغلقا في الجزائر والذي يظل حكرا على الدولة استطاع الخليفة اختراقه سريعا، ومن الواضح أن القائمين على مشاريع الخليفة كانوا يدركون جيدا طبيعة القوانين السائدة في الجزائر وكيفية تجاوزها واستغلال الثغرات بها.

بدأت تجربة التلفزيون بطريقة أقل ما يقال عنها أنها استعراضية، إذ لم يتوان عبد المؤمن عن توظيف كل الإمكانيات لإنجاح الحفل الرسمي الذي نظم في فرنسا احتفالا بافتتاح أول قناة جزائرية خاصة، وكان ذلك في 04 سبتمبر 2002 في إحدى الإقامات الفاخرة المتواجدة بمدينة "كان"

[1] كمال جوزي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31

الساحلية الفرنسية، لقد شكل الخليفة شركة ذات مسؤولية محدودة تحت إشراف الفرنسي إيف كريسون الذي كان مكلفا بالتسيير والتصريح فيما يتعلق بتلفزيون الخليفة وتأسست القناة رسميا في 18 جويلية 2002 برأس مال قدر ب10 ملايين يورو .

5- **شركة الخليفة للوقاية و الأمن**:

وفي مجال الوقاية والأمن أسس عبد المؤمن شركة خاصة بالأمن تحت تسمية خليفة للوقاية والأمن وقد كانت شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها بتاريخ 13 جوان 2000 برأس مال قدر ب 10 ملايين دينار مناصفة بين بنك الخليفة والخليفة للطيران وهي الشركة التي يترأسها السيد عبد الحفيظ شعشوع ووظفت قرابة 1000 حارس أمن لكنها عملت دون ترخيص خاص بشركات الحراسة، إذ لم تتحصل الشركة التي كانت توفر رجال امن مهمتهم تامين نقل الأموال وأمن الشركات التابعة للمجمع على رخصة من وزارة الداخلية، فبعد إيداع الطلب الخاص بالتأسيس باشرت الشركة العمل دون توفير الوسائل الضرورية للشركة وبالأخص السيارات المصفحة والأسلحة للحراس.

6- شركة الخليفة للإعلام الآلي:

وقام عبد المؤمن الخليفة بإنشاء شركة الإعلام الآلي بتاريخ 13 جوان 2000 برأس مال يقدر ب 10 ملايين دينار جزائري مناصفة بين الخليفة بنك والخليفة للطيران وكانت الممثل الخاص لمجموعة دال للإعلام الآلي كما تم تأسيس الخليفة كاترينغ كشركة ذات مسؤولية محدودة بتاريخ 01 أكتوبر 2000 برأس مال 10 ملايين دينار مناصفة أيضا بين الخليفة للطيران والخليفة بنك وكانت تختص بتوفير الأطعمة لطيران الخليفة.[1]

[1] كمال جوزي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36

7- **شركة الخليفة لتأجير السيارات**:

دخل الخليفة مجال تأسيس السيارات حيث أسس شركة في هذا المجال بتاريخ 02 جانفي 2001 برأس مال قدر ب10 ملايين دينار بنفس الصيغة السابقة أي مناصفة بين الخليفة بنك والخليفة للطيران وقد وسعت الشركة نشاطها بفرنسا مع اقتناء حظيرة للسيارات بلغت حوالي 20 سيارة واستثمارات في العتاد والتجهيزات، وبلغت حوالي 150 مليون دينار واعتمد الخليفة لتطوير شركته على اقتناء السيارات ذات الدفع الرباعي من الطراز العالي .

وكان آخر شركة أنشأها الخليفة هي الخليفة للخياطة بتاريخ 26 جوان 2001 برأس مال يصل إلى 10 ملايين دينار مناصفة كذلك بين الخليفة بنك والخليفة للطيران ليكوّن بذلك شبكة كبيرة بين الشركات في مجمع لم يعمر طويلا[1].

انهيار مجمع الخليفة:

انهيار مجمع الخليفة كان مع بداية الحملة الإعلامية الفرنسي منذ نوفمبر 2001 حيث أن أجهزة الاستخبارات الفرنسية تحركت لمراقبة الوضع و التوسع المفاجئ لمجمع الخليفة و أخطرت نظيرتها الجزائرية بالشكوك التي تراودها بشان التحول المريب في إطار ما سمي باستثمارات المجمع و تم إعداد مذكرة إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مفادها أن البلاد مهددة بفضيحة مالية تستعجل القيام بالتحقيق في ملف مجمع الخليفة.

موازاة مع انكماش القبضة على مجمع الخليفة تحركت السلطات الجزائرية محاولة لتدارك الوضع فكانت أولى الضربات هي محاولة تهريب مليون أورو في حقائب بعض معاوني عبد المؤمن خليفة بمطار هواري بومدين بالعاصمة، كما اعترف المدير العام المساعد المكلف بالخزينة الرئيسية لبنك الخليفة يوسف آكلي في 13 جانفي 2007 أمام محكمة الجنايات بالبليدة انه سحب أكثر من 22 مليار

[1] كمال جوزي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37

دينار من هذه الخزينة، و أشارت التحقيقات القضائية في فضيحة الخليفة بان رفيق عبد المؤمن قام بتحويلات غير قانونية والتي كشفت عنها فرقة تفتيش تابعة للفرقة الاقتصادية و المالية لأمن ولاية الجزائر بتاريخ 15 مارس 2003 .[1]

و في 08 جانفي 2007 انطلقت محاكمة أكبر فضيحة فساد في الجزائر منذ الاستقلال تم الاستماع فيها إلى 104 شخص من أصل 124 وجهت لهم غرفة الاتهام بمجلس قضاء البليدة تكوين جماعة أشرار، السرقة الموصوفة، النصب، خيانة الأمانة، التزوير في محرر مصرفي، الرشوة، استغلال النفوذ، التزوير في محررات رسمية و استعمالها، الإخفاء و عدم التبليغ، تلقي امتيازات.[2]

الحكم على عبد المؤمن رفيق خليفة بـ 18 سنة ومليون دينار ومصادرة جميع أملاكه

أصدرت محكمة الجنايات بمجلس قضاء البليدة الحكم على عبد المؤمن رفيق خليفة بـ 18 سنة ومليون دينار ومصادرة جميع أملاكه .

و توبع عبد المؤمن خليفة في قضية الخليفة بجناية تكوين جمعية أشرار السرقة المقترنة بظروف التعدد النصب والاحتيال الإفلاس بالتدليس، الرشوة وخيانة الأمانة وتزوير محررات مصرفية في حين أسقطت المحكمة عنه تهمة استغلال النفوذ، وكانت محكمة جنايات مجلس قضاء البليدة أصدرت بتاريخ جوان 2007 حكما غيابيا بالسجن المؤبد في حق نفس المتهم مع مصادرة أملاكه. كما توبع في قضية الخليفة 71 متهما بعد وفاة 5 ممن قاموا بالطعن أمام المحكمة العليا في قرارات محاكمة سنة 2007 علما أن من بين المتهمين 21 محبوسا، وفاق عدد الشهود في القضية 300 شاهدا إلى جانب الطرف المدني والضحايا .[3]

[1] مراد محامد، زوبير فاضل، عبد المؤمن كان يسحب الأموال بالشكارة، يومية الخبر، 14 جانفي 2007، العدد 4910، ص 02
[2] مراد محامد، 104 متهم في فضيحة الخليفة أمام القاضي هذا الاثنين، يومية الخبر، 04 جانفي 2007، العدد 4902، ص 04
[3] فاطمة الزهراء حاجي، صارة قبوب، 18 سنة لخليفة.. والقاضي منور ينهي "سوسبانس" الامبراطورية المنهارة، النهار الجديد، 24 جوان 2015، العدد 2356، ص 03

المبحث الثاني: معالجة الصحفيين للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أدى الإعلام بوسائله وأدواته وقوالبه وأشكاله وأساليبه المختلفة أدوارا محورية ومهمة في الكثير من القضايا والشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وأسهم في الإطار ذاته في بلورة فكرة إرسال دعائم المجتمع والدولة بكل مكوناتها.

وتتزايد أهمية وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع كما تبرز مسؤولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضغط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتقال وانتشار المعلومات في لحظة قصيرة تتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وإعادة توسيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة، حيث أدى التوسع لمزيد من حرية الإعلام إلى أن أصبح أكثر تأثيرا في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته.[1]

من الصعب تحديد الخدمة أو مجموع الخدمات التي تؤديها الصحافة إلى جمهورها فتعدد فروعها وتنوع جمهورها والإبهام في مضمونها بالنسبة لبعض القراء كل هذا يزيد في صعوبة تحديدها لذا فالإعلاميون ملزمون بالقيام بالعديد من الوظائف لصالح المجتمع، وهذه الوظائف تشكل جزءا مهما من الذاتية المهنية للصحفيين كما انه تؤدي إلى تحسين صورتهم وتشكل علاقة إيجابية مع الجمهور ومن أهم الوظائف التي يجب أن يلتزموا بها نجد :

_الوفاء بحق الجمهور في المعرفة وذلك بالسعي لتغطية الأحداث والحصول على المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة

_احترام دور السلطة ووظائفها مع التأكيد على حق الصحفي ووسائل الإعلام في النقد وكشف الانحرافات والفساد.

[1] وجدي حلمي، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في المجتمع، http://elaphblogs.com/post/

دوافع اهتمام الصحفيين بالقضايا المالية :

1/ الدافع الوظيفي:

إن وظائف تنموا وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يرم بها المجتمع الذي تصدر به الصحيفة حيث تضيف كل مرحلة تاريخية مراحل جديدة للصحافة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة وعموما يمكن حصر هذه الوظائف في النقاط التالية:

أ/ نشر الأخبار:

إن الوظيفة الأولى للصحافة بطبيعة الحال هي الإعلام (الإخبار) أي نقل وتفسير الأنباء والتعليق عليها على مستوى الأحداث الصغيرة والكبيرة.[1]

وتعتبر هذه الوظيفة من بين الأسباب الوجودية لوسائل الإعلام لأنها تقوم في الأصل بتغطية نشاطات المجتمع والوصول إلى أسباب الحركية العامة للمجتمع ليتحول الإعلام إلى التعبير المشترك لأفراد المجتمع كافة إذ يعتبر الخبر العمود الفقري في الخدمة الإعلامية ذلك أن البحث عنه ثم نشره يعد جوهر صناعة الإعلام المعاصر. [2]

وبذلك تكون الصحافة منذ نشأتها في نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 قد ظهرت لتؤدي وظيفة أساسية واحدة هي نشر الأخبار [3]، سواء كان هذه الأخبار سياسية وذلك بربط الحكوميين بدوائر الحكم على أعلى مستوى أو اقتصادية بنشر أخبار خاصة بالاقتصاد وتتبع الجرائم الاقتصادية ونشر الفضائح التي تحدث في المؤسسات الاقتصادية من رشاو واختلاسات.

ب/ الدعاية والترويج:

هذه الوظيفة هي من أخطر الوظائف حاليا فإذا أرادت الصحافة أن ترفع من شأن شخصية سياسية معينة أو فكرية فإنها تستطيع ذلك، وإذا ما أرادت العكس فإنها تعصف بها كما تريد فالفضائح السياسية والاقتصادية التي تنشرها الصحافة ضد المشاهير هي صورة أخرى لتخريب البيوت،

---

[1] عبد العزيز شرف، المدخل إلى وسائل الإعلام الصحافة الإذاعة التلفزيون السينما، دار الكتاب المصري، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني، ط 1، بيروت، 1980، ص 216

[2] محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، جامعة القاهرة والكاتب الجامعي، دار الفكر العربي، 1988، ص 334

[3] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب ط 2، القاهرة، 1997، ص 56

فالسلطة عندما تريد أن تستعمل الصحافة فإنها تقزم من مصداقيتها وتجعلها أداة مرافقة لسيطرتها والأكيد أن الصحافة المدعمة بإمكانيات قانونية دستورية وفضاء سياسي ناضج تزيد من رصانة الدولة ومصداقية نظام الحكم [1]

ج/ التوعية والتثقيف:

إن وظيفة التوعية والتثقيف لا تقل عن وظيفة نشر الأخبار فهذه الوظيفة الجديدة لم تتم مرة وإنما نمت وتطورت حسب التطور الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الأوروبية لذلك لم يكن غريبا أن تواجه هذه الوظيفة الجديدة للصحافة مقاومة صارمة من جانب الحكومات، كما أصبح بإمكان وسائل الإعلام أن تملأ فضاءات فكرية متنوعة مثل الإسهام في محو الأمية والتنشئة الفكرية والمعرفية شرط أن تعتمد على برامج هادفة ومتميزة. [2]

د/ الإعلان:

ظهر الإعلان في الصحف منذ سنوات نشأتها الأولى وتحول بعد فترة طويلة إلى وظيفة رئيسية من وظائف الصحافة فقد بدأت الصحف بإعلانات متواضعة وما أعاق الصحافة من تأدية دورها كاملا في نشر الإعلام هو استخدام الحكومات لأسلوب فرض الضرائب على الإعلان كوسيلة للحد من نمو نفوذ الصحف لكن أهمية الإعلان، لكن أهمية الإعلان أخذت تزداد في الصحف انعكاسا للتطور الاقتصادي خاصة بعد الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج بحيث احتاج الأمر إلى الإعلان للمساعدة في تصريف هذا الإنتاج، فقد كان لزيادة إيرادات الصحف أثر هام في تخفيض سعر بيع الصحف وهذا ما احدث انقلابا في الصحافة أدى إلى ظهور ما يسمى بالصحافة الشعبية أي صحافة التوزيع الكبير.[3]

---

[1] إسماعيل معراف، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 2007، ص 26

[2] الأخضر ايدروج ، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، الرياض، 1999، ص 57

[3] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، مرجع سبق ذكره ص 61

ه-التسلية:

من الوظائف التي أصبحت تقوم بها وسائل الإعلام بعد أن تبينت الحاجة الماسة إلى هذه الوظيفة بحثا عن الجودة في تنفيذ النشاطات الاقتصادية وقد تمكنت وسائل الإعلام من استقطاب الشرائح الاجتماعية عن طريق البرامج الموجهة لهذا الغرض والتي يشرف عليها خبراء من علم النفس والإعلام والاتصال.

وقد ارتبط بروز التسلية كوظيفة للصحافة نتيجة لظهور الصحافة الشعبية وقد احدث هذا التطور انقلابا كبيرا في محتوى الصحف ودفعتها المنافسة إلى جذب أكبر عدد من القراء.

و/ الصحافة مصدر للتاريخ :

بمرور الوقت وتعدد وظائفها وتنوع أغراضها وشمول مادتها لغالبية أوجه النشاط الإنساني صار للصحافة وظيفة أخرى هامة وهي تشمل وقائع الحياة الاجتماعية وبالتالي صارت مصدرا من مصادر التاريخ فالصحافة اليومية تقدم للمؤرخ وقائع الحياة الاجتماعية فغي حركتها اليومية في حين تقوم المجلات الأسبوعية بتلخيص هذه الوقائع وتحليلها والكشف عن أبعادها ودلالاتها.

ز/ التربية والتعليم:

وتقتصر هذه الوظيفة على نحو يعزز النمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في كافة مراحل العمر.[1]

فالتعليم يساعد على تنمية الفكر وتقوية ملكات النقد وتربية الشخصية الإنسانية ولهذا تمكنت وظيفة التربية من اخذ مكانة بالغة الأهمية في وسائل الإعلام التي لم تعد وسائل مساعدة للتعليم فقط بل صارت إحدى الأدوات الضرورية لتربية شاملة ودائمة وهو الأمر الذي دفع ببعض المفكرين إلى اقتراح إدماج قطاع الإعلام وقطاع التربية في نظام واحد على الأقل بالنسبة للدول النامية.[2]

2/ الدافع الذاتي:

[1] سون ماكبرايد وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 52

[2] عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1990، ص48

دور الصحافة في الكشف عن القضايا المالية (الفساد المالي) :

إن مساهمة وسائل الاتصال في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الأفراد والتأثير في اتجاهاتهم ومعتقداتهم حول الأحداث الهامة، وإن تنوعت هذه الوسائل بين المسموع والمكتوب والمرئي، فإن لكل وسيلة طابعها ومميزاتها الخاصة في توصيل الأخبار وتفسيرها واتخاذ موقف معين إزائها، و ما زاد من أهمية وسائل الاتصال الجماهيري هو التطور المذهل الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث تشير معظم الدراسات الإعلامية إلى الدور الفعال الذي يقوم به الإعلام في تبليغ الرأي العام عبر مختلف أنحاء العالم بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى يقوم بتشكيل الرأي والتأثير في صياغة وجهات نظره وآرائه واتجاهاته[1]، لهذا تعتمد المجتمعات المعاصرة في مسيراتها لتأدية وظائفها السياسية والاقتصادية على وسائل الاتصال الجماهيرية .

وتعتبر الصحافة المكتوبة من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها على الرغم من التطور التكنولوجي المذهل في مجال السمعي البصري، يضاف إلى ذلك الكلمة المكتوبة في حد ذاتها مقارنة مع الكلمة الشفوية أو المنطوقة، وقدرتها على التأثير وجلب الانتباه. " النص المكتوب أكثر كثافة من الخطاب الشفوي، إن الانتباه ضروري للقراءة أقوى من الانتباه الذي يتطلبه الاستماع إلى الراديو، أو استقبال العروض المتلفزة ".

بالنسبة للجزائر وفيما يتعلق بموضوع بحثنا، تقوم الصحافة المكتوبة منذ بداية التسعينات بمهمة كشف قضايا الفساد المالي ووضعها في الواجهة حتى يتمكن الرأي العام من الاطلاع عليها ومعرفة ما تحاول الكثير من الأطراف الخفية إبعاده عن عيون المواطنين حتى لا تكشف أعمالهم وتلطخ سمعتهم وتزول هيبتهم جراء هذه الممارسات غير القانونية، وما ساعدهم على ارتكابها هو استغلالهم لمناصبهم من أجل الوصول إلى أهدافهم .

قبل 1990 كان الخوض في مسألة الفساد من المحرمات، والواقع أنه لما أُثيرت هذه القضية أمام الملأ في مارس 1990، قدر رئيس الحكومة السابق عبد الحميد الإبراهيمي مبالغها آنذاك ب 26

[1] عبد الله بوجلال، الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 67، الجزائر، 1992، ص 55

مليار دولار في العشرين سنة في الفترة التي سبقت تصريحه وهذا في كل القطاعات، ولكن الصحافة الحكومية والخاصة جُنِّدت من طرف الحكومة للهجوم ليس على الفساد والمفسدين، بل على من تكلم عنه ونذّد به أيضا، حتى أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والأمين العام لجبهة التحرير الوطني آنذاك انضموا كلهم إلى الموكب، وأنكروا وجود الفساد وركزا هجومهم على الشخص الذي ندد به. [1]

برز ملف الفساد المالي في الجزائر كأهم الملفات التي تم تداولها إعلاميا في السنوات الأخيرة، فلم تسلم الكثير من القطاعات من الفضائح المالية التي طالما كانت المادة التي تغذي وسائل الإعلام في البلاد حيث مست العديد من القطاعات مثل : المالية والمحروقات والدفاع والبناء وحتى الشؤون الدينية ... فالفضائح المدوية التي عرفتها تلك القطاعات جعلت الضوء يسلّط عليها تلقائيا تبعا لفتح تحقيقات أو بحث في متابعات قضائية ضد المستثمرين والمتواطئين معهم والذين تسببوا في خسائر مالية ضخمة تقدر بالمليارات من الدينارات تحملتها الدولة تبعا للتحويلات غير الشرعية للمال العام أو عقد صفقات عمومية مشبوهة .

شهدت السنوات الأخيرة وتيرة عالية من الفساد المالي في البلاد حتى وإن خرجت الجزائر من مجموعة الدول المسجل فيها تنقيط أقل من 10/9 حسب منظمة الشفافية الدولية التي تنشر تنقيطا سنويا حول مستوى الفساد وهذا المستوى المنخفض من التنقيط كان يدرج الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في العالم .

المنظمة الدولية ذاتها أعطت تنقيطا يقدر 10/3.1 في تقريرها لسنة 2006 وهو تحسن مسجل مقارنة بالسنة التي سبقت بمنح الجزائر نقطة 10/2.8 وبالتالي احتلت الجزائر المرتبة 84 من بين 163 دولة. مستوى الفساد هو عال في الجزائر على اعتبار أنها لازالت تحتل مرتبة متأخرة في قائمة الدول التي أدرجت في تقرير منظمة الشفافية الدولية بالتمركز في المرتبة 92 من بين

[1] بشير مصيطفي، هل انتهى عصر الفساد، جريدة الشروق، الخميس 23 فيفري 2009، العدد 2592، ص 18

الدول الأكثر فسادا في العالم حيث منحت المنظمة نقطة 10/3 حسب تقرير لها نشر سنة 2008 حيث شمل التقرير 180 دولة.

حتى وإن كانت الجزائر قد حققت تقدما بالمقارنة مع السنوات الماضية (المرتبة 97) إلا أنها بقيت متأخرة مقارنة بالدولتين المجاورتين اللتان تنافسان الجزائر في مسالة استقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية على اعتبار أن تونس مسجلة في المرتبة 51 والمغرب في المرتبة 79. [1]

ولعل أهم جهازين يمر عبرهما الحسم في مثل تلك القضايا التي شغلت اهتمام المواطنين هما العدالة والصحافة فالأولى هي السلطة وبواسطتها تصفى كل القضايا، والثانية هي الصحافة وهي الوسيلة التي يمكن أن تفضح الكثير من الحقائق وحتى كبار المفسدين وقد بدأت الصحافة تكشف العديد من القضايا المتعلقة بالاختلاسات والرشاوى، وتبييض الأموال والمحسوبية وغير ذلك من قضايا الفساد المالي أمام الرأي العام، حيث أعادت إلى واجهة الأحداث قضية 26 مليار دولار بعد أن كانت في طي النسيان ، ففي تاريخ 22 مارس 1990 نشرت جريدة المساء تصريحا لرئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي مفاده أن المسؤولين على الصفقات من الخارج تقاضوا حوالي 26 مليار دولار كعمولات ورشاوى بمعدل 20 بالمائة من كل صفقة في ظرف 20 سنة [2]، والتي على إثرها تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في القضية وقد نشرت بعد ذلك أسبوعية الجزائر الأحداث في عددها الصادر بتاريخ 05 أفريل 1990 مقالا جاء فيه أن للرأي العام الوطني الحق في التساؤل وفي أن يطالب الإبراهيمي بالحسابات.

وقد ذهب رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش إلى حد الاعتراف بالمبدأ، وفي حصة لقاء مع الصحافة يقول بأن المبلغ المصرح به في القضية التي أثارها الإبراهيمي مبالغ فيه ، مضيفا :" نعم توجد رشوة وعمولات قد تبلغ المليار أو المليارين لا أكثر.... ".

---

[1] سليم عبد الرحمن، الصحافة الوطنية معارك حقيقية، جريدة الشروق، العدد 1877، 27 ديسمبر 2006، ص 10

[2] حدة حزام، عبد الحميد الإبراهيمي، المسؤولون عن الصفقات في الخارج تقاضوا حوالي 26 مليا ر دولار، المساء،22 مارس 1990، العدد 1397، ص 12.

والقضية الأخرى التي شكلت نموذجا لأساليب نهب الأموال العمومية هي قضية الغرفة الوطنية للتجارة والتي تزامنت مع تصريحات عبد الحميد الإبراهيمي التي سرعان ما اختفت عن أحاديث الرأي العام والصحافة الوطنية والتي عادت إلى الواجهة بعد عودة الرئيس الراحل محمد بوضياف.

وخلال السنوات القليلة الماضية عرفت الساحة الإعلامية مجموعة من ملفات الفساد التي لا يغالي من يعتبرها بالكارثة، كون أن مختلف الصحف الوطنية كشفت مدى هشاشة أنظمة المراقبة القبلية والآنية للتجاوزات الفاضحة المرتكبة في مجموع المال العام الذي كان محل تلاعب بالنسبة لملفات الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى ملف الشركة الجزائرية الأمريكية المختلطة بروان روت كوندور (بي أرسي) الذي يتعدى 60 ألف مليار سنتيم، أو ما يفوق 08 مليارات دولار وهي القيمة التي تتجاوز بمليار دولار ما تخصصه الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2011 إلى 2004 والذي كلف الخزينة 07 مليارات دولار ومختلف القضايا المذكورة والتي كان للصحافة الوطينة دورا ترويجيا إعلاميا هاما لها في السنوات القليلة الأخيرة. [1]

وقد دعا وزير العدل السابق الطيب بلعيز الصحافيين الجزائريين إلى مساندة أجهزة الدولة في محاربة الفاسدين وكذا السؤال المطروح " ما هي الضمانات التي تقدمها الدولة للصحافة الجزائرية مقابل مشاركتهم في الحرب المفتوحة على معاقل الفساد حتى تنشر باطمئنان الفضائح وتبلغ عنها دون أن تكون ضحية لهذه الحرب ؟ "

وفي هذا السياق جاءت تصريحات عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة السابق في نوفمبر 2006 كاعتراف صريح بالفضائح التي نشرتها الصحافة الوطنية، وجاء هذا الكلام ليثبت هذه الجرائم المرتكبة في حق المال العام، ويبرئ بالمقابل عددا من الصحف التي اتهمتها بعض الأطراف بإدارة حرب مكتوبة عليها وتصفية الحسابات بينها وقد فسر بلخادم أن الحرب الحالية على

[1] سليم عبد الرحمن، الصحافة الجزائرية خاضت معارك حقيقة، مرجع سبق ذكره، ص 10

المفسدين ببداية الشفافية في التعامل مع آفة الفساد والاعتراف بدور الصحافة الوطنية التي لم تخف ملفات الفساد التي تمكنت من كشفها والحصول على تفاصيلها والمتورطين فيها .

وأكد الرجل الأول في الجهاز التنفيذي وجود بعض القضايا التي نقلتها بعض الصحف الوطنية للرأي العام فيما يتعلق مثلا بقضية (بي.أر.سي) وكذا الفضائح المالية التي مست عددا من البنوك وأهمها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي وغيرها، وتبين من مضمون ما قاله بلخادم أن السلطات العمومية على علم بكل تلك الفضائح وهو ما يؤكد أنها ليست من نسج خيال الصحافة كما حاول البعض تبريره وصناعته لإخفاء الحقيقة وتضليل المواطنين وتغليط مصالح الأمن وجهاز العدالة التي لم تتأخر في فتح عدد من التحقيقات والملفات المشبوهة المتصلة بالفساد.[1]

وقد أكد الأستاذ مصطفى بوشاشي أنه ليس من السهل أن تقدم الصحافة الوطنية ما قامت به في ظل انغلاق سياسي و جمعوي واستفحال التعذيب والفساد في كل مؤسسات الدولة. [2]

الدور الرقابي للصحافة الاستقصائية في كشف الفساد:

إن أحد أهم أسس الصحافة الحديثة اليوم انتهاجها النقد البناء النزيه، وتؤدي فيه دور المفتش العام الذي يظهر العيوب ويرصد الانحرافات، عبر مراقبتها لإعمال المؤسسات والدوائر المختلفة، إلا أن كلمة النقد البناء أصبحت تمثل احد مظاهر الصراع اليومي الذي يقوم به رجال السياسة في مواجهة الصحافة، فهم يريدون أن تقوم الصحافة بالتركيز على الايجابيات .. وتغطية السلبيات وكل ما من شأنه إظهار الخلل والعجز في الجهاز الحكومي، فهم يريدون محررين يصفقون لانجازات ضئيلة ويتغافلون عن كل مظاهر القصور أو المخالفات أو سوء الإدارة في أعلى الجهاز الحكومي.

[1] جمال لعلامي، الحكومة تبحث عن باتريوت ... كازمات المفسدين، الشروق، العدد 1839، 2006، ص 03
[2] محمد دراق، صحف عرت الفساد وأخرى تعارضت، يومية الخبر،4 ماي 2008، العدد 5311، ص 05.

و يطلق على وسائل الإعلام بما فيها الصحافة وفق وظيفتها الرقابية بالإعلام الرقابي وتمارس هذه الوسائل وظيفتها الرقابية ومكافحة الفساد من خلال الآتي:

أ - الكشف عن حالات الفساد لمساعدة الحكومة في الحد منها وحثها على سن قوانين محكمة لمكافحة الفساد.

ب- تعزيز القوانين التي تحض على المساءلة والشفافية وملاحقة المفسدين وإدخال الإصلاحات الاقتصادية على السوق والتي من شأنها الحد من الفساد .

ج- القيام بحملات إعلامية وصحفية واسعة ومستمرة تشرح عواقب الفساد وتبين الحاجة للإصلاحات الإدارية والاجتماعية والمالية .

د- استخدام الفنون الصحفية المختلفة في تناول حالات الفساد والانحرافات التي يكشف عنها في مؤسسات الدولة أو التوعية بمخاطرها وتبني شكاوى المواطنين.[1]

الصحافة الاستقصائية:

إن المتغيرات السياسية الحديثة وموجة التحول الديمقراطي استوجبت الدعوة إلى إجراء إصلاحات على المستوى الدولي الذي أثار موجة من العوامل، والتي هي بحاجة إلى إصلاح فعلي وقد انبرت وسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحافة لتقديم رسائل ذات مضامين تتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والتعليمية.

و تعد وسائل الإعلام المنبر المفتوح الذي تتلاقى فيه الآراء المتعارضة وهو أهم مبادئ النظام الديمقراطي في أن يجد الجميع فرصا متساوية في التعبير عن أنفسهم، إذ يقول الدكتور غالب الفريحات أن " الدور الديمقراطي للإعلام يكمن في وظيفته المهمة بكبح النظام وفرض الرقابة

[1] ألاء حسن حمودي العزاوي، www.alnoor.se/article.aps22/11/2013

عليه، وليس استعمال الإعلام للسيطرة على الرأي العام وطمس الآراء المعارضة للتيار الأساسي فيه ".

من هذا المنطلق ظهر مفهوم الصحافة الاستقصائية للتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع شديدة الصلة بمصالح أفراده خاصة جوانب الانحراف والفساد، فكان هذا اللون من التغطية الإخبارية (الصحافة الاستقصائية) وسمي محرري هذا اللون بالمنقبين عن الفساد، وكان هذا المفهوم قد انطلق مع حملة الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) وفريق المنقبين ضد الفساد والرشوة .[1]

مواصفات الصحافة الاستقصائية:

1 - صحافة إبداعية، ابتكارية رسالتها تقوية وصيانة ثقافة الديمقراطية في المجتمع .

2 - الصحافة التي تضع أجندة للإصلاح .

3- أحد مصادر المعلومات الموثوقة والموثقة التي يستطيع المواطن الاعتماد عليها لكي يناقش ويحاور ويطالب بالشفافية والنزاهة والمسؤولية من قبل جميع من هم في السلطة .

4 - قوة للتغيير الاجتماعي وتحسين نوعية الحكم.

5- تشكل دافعا قويا نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته .

ولقد لاقت الصحافة الاستقصائية رواجا في الدول الاسكندينافية ودول أسيا وإفريقيا وفي أمريكا وأوربا الغربية، كما تأسست جمعية المحررين الاستقصائيين الأمريكية في عام 1976 لتشجيع هذا النوع من الصحافة في بقية بلدان العالم، ومما ساعد على انتشارها وتفاقم نموها توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، لغرض تناقل المعلومات وتخزينها وتحليلها بشكل يساعد الصحفيين على

[1] ألاء حسن حمودي العزاوي، نفس المرجع السابق

الوصول إلى خلاصات كمية ونوعية في مضمار الحقيقة، إلا أن انتشارها في أمريكا كان نقطة البدء نظرا للحرية التي تتمتع بها الصحافة المستقلة والحرة في المجتمع الليبرالي والتي تعمل على تزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة الموثوقة التي يحتاجون إليها للعب دورهم في مجتمع حر.

تشمل الصحافة الاستقصاية كشف أمور خفية للجمهور، أمور إما أخفاها شخص عمدا ذو منصب في السلطة أو اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق و الظروف التي أصبح من الصعب فهمها و يتطلب استخدام مصادر معلومات و وثائق سرية و علنية.[1]

فالبلدان الانتقالية اعتمدت آليات محاربة الفساد مرتكزة على ثلاثة محاور: المنظمات الدولية لرصد الشفافية ودرجات وضوح متعلقات التغيير الإنمائية وغير الإنمائية، ومنظمات المجتمع المدني وقوى المعارضة السياسية، والركيزة الأهم الإعلام على النمط الاستقصائي، وقد نجحت دول عدة في اعتمادها هذا النمط لمكافحة بؤر الفساد وأشكاله، كما أسهمت في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والقانوني ،وكانت سببا من أسباب حماية المجتمعات.

آليات عمل الصحافة الاستقصائية :

تعتمد هذه الصحافة مصادر المعلومات الموثوقة والسرية المختلفة وتشمل : كبار المسؤولين، مصادر المعارضة، موظفي الحكومة الناقمين عليها، الموظفين السابقين، المصادر المتطوعة، الخبراء والأكاديميين والباحثين، الوثائق غير المنشورة ، المكتبات الخاصة، التقارير الإحصائية والمعلومات من بلاد خارجية فضلا عن اعتمادها مبادئ الحرفية المهنية، والحيادية والموضوعية في التقصي والنزاهة في التحليل والإحاطة بالموضوع.

كما إن التحري الاستقصائي لا ينأى بالصحفي عن أخلاقيات المهنة فهناك بعض الالتزامات الواجبة عليه تجاه المجتمع :

[1] محمود الزواوي و رنا الصباغ، على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية، الأردن، 2009، ص 17

1- البحث عن الحقيقة ونشرها والذي يعبر عن التزام الصحفي بالأمانة والإنصاف والشجاعة في جمع وتفسير المعلومات ونشرها.

2- التقليل من الأذى أي على الصحفي أن يعامل المصادر والأشخاص والزملاء كبشر يستحقون الاحترام، وعدم الكشف عن مصادر معلوماته إذا أراد صاحبها ذلك ولا يعرضهم للخطر واحترام خصوصيات الناس.

3- العمل باستقلالية تامة ويحتم على الصحفي التحرر من أي التزام تجاه أي مصلحة عدا حق الجمهور في المعرفة، كما عليه أن يقاوم الضغوطات من أي جهة كانت والتحلي بالنزاهة .

4- المسؤولية: أن يكون الصحفي مسؤولا تجاه الجمهور والالتزام بمعايير المصداقية والدقة والحياد لكسب ثقة الرأي العام، كما يعترف بالأخطاء ويصححها ويتحمل المضايقات اللاأخلاقية للصحفيين ووسائل الإعلام.

وتعد الصحافة الاستقصائية مغيبة عن تقاليد الممارسة الإعلامية في البلدان النامية والعربية وذلك لغياب المساءلة للمسؤول بشكل عام، إذ تقف عند حد الرقابة الذاتية في حالة غياب الرقابة الرسمية لما تشكل عملية تجاوز الخطوط الحمر خطرا على حياة الصحفيين في نشر معلومات مهمة.[1]

[1] ألاء حسن حمودي العزاوي، نفس المرجع السابق

الصحافة الاستقصائية في الجزائر:

قطعت الصحافة الجزائرية أشواطا هامة في طريق التقدم والتطور فأصبحت وبفضل أجيال متعاقبة من المحترفين والمناضلين في سبيل الكلمة وسنوات من التمرس والعمل الحر نموذجا ومدرسة يضرب بها المثل في العمل والصمود، غير أنه وبالرغم من المكاسب التي حققتها لا يزال طريق الاحترافية طويلا أمام الإعلام الجزائري المطالب من أجل ذلك بالتفتح على فروع وتخصصات صحافية هي قديمة لدى الشعوب المتقدمة لكنها لا تزال في بداياتها بالدول العربية كما هو الحال بالنسبة للصحافة الاستقصائية التي تفرض نفسها اليوم كنموذج للممارسة خاصة في ظل الزخم الإعلامي والتطور التكنولوجي الذي يعرفه القطاع، والذي يتطلب إبداعا وتفردا في المعلومة لتفادي العناوين والإصدارات المتطابقة و وجه القائمون على قطاع الإعلام بالجزائر دعوة صريحة لتبني صحافة الاستقصاء كنموذج للعمل الصحفي بدأ يأخذ مكانه بالوطن العربي بعد أن أضحى نموذج عمل قوي بالدول الغربية، وساهمت الأوضاع التي عرفتها العديد من دول العالم العربي ضمن ما يسمى بثورات الربيع العربي في بلورة هذه الفكرة أكثر فأكثر ومنه الذهاب إلى ممارسات إعلامية جديدة منها ما يسمى بالصحافة الاستقصائية التي تتشكل في مناخ ديمقراطي.

وانطلاقا من هذه الدعوة نتساءل عن أهمية الصحافة الاستقصائية كتخصص ظهر وفرض نفسه بقوة بعد الثورة في تونس وعن مدى تطور هذا المجال في العالم العربي وخاصة بلدان الربيع العربي وتطور أداء الإعلام بصفة عامة في بعض البلدان التي تمر بفترة انتقالية، وتحرص الجزائر على إدراج تخصص يعنى بالصحافة الاستقصائية يدرس بالمعاهد والجامعات مع الاستعانة بمحترفين وأطراف لها تجربة طويلة في هذا المجال على غرار الشبكات في محاولة لتسويق هذا الشكل الصحفي، كما يتم تنظيم دورات تكوينية وتدريبية لإعلاميين على أسس الصحافة الاستقصائية ضمن منهجية إبداعية ترتكز إلى مزاوجة معايير الحرفية والدقة والموضوعية، ويجمع أهل الاختصاص على ضرورة استغلال التحولات التي طرأت على الواقع السياسي بالعالم العربي

وأثرها في واقع الإعلام، مشددين على ضرورة تسريع تطوير هذا التخصص الذي لا يزال يسير بخطى بطيئة، بسبب الإفراط في الاهتمام بالجوانب التنظيمية والقانونية وإهمال الأبعاد المؤسسية، على اعتبار أننا لازلنا نهتم بالإعلام باعتباره خطابا وسلطة، ومن جهة تأثيره على ذهنية الناس في حين أنه يجب ألّا ننسى أن الإعلام هو صناعة، فالصحافة ليست عملا فرديا وإنما هي عمل جماعي[1].

وإن استمر الوضع على هذا الحال فإن العديد من وسائل الإعلام العربية ستجد نفسها في حاجة إلى وقت طويل قبل القفز على العوائق التي تعترض درب ترسيخ الصحافة الاستقصائية، حيث تقف تحديات اجتماعية ورقابية ومادية ومهنية حجر عثرة أمام عملية إدخال هذا النوع المتخصص من الصحافة إلى غرف الأخبار في المنطقة إلى جانب معوقات أخرى كعدم اكتراث إدارات التحرير في وسائل الإعلام لأهمية هذا النوع من الصحافة، في ظل ضغوط يومية على المراسلين والمحررين من أجل إنتاج أخبار سريعة متصلة بإصدار المطبوعة أو بث النشرات الإخبارية، و رغم الأهمية التي تكتسيها الصحافة الاستقصائية إلا أن نجاحها مرهون بشروط محددة تقف على نجاحه، وبالنسبة لمجال الصحافة الاستقصائية يجب أن تتوفر ظروف في المؤسسات الإعلامية لإنجاح هذا الاختصاص الذي هو عمل طويل النفس ويقتضي إمكانيات من خلال توفير وسائل مادية، ومن هنا يأتي السؤال حول قدرة المؤسسة الإعلامية على وضع صحفي للعمل على موضوع معين مدة 3 أو 4 أشهر ويتفرغ للتحقيق الاستقصائي مثلا؟ وتعرف صحافة التقصي أو الاستقصاء أو العمق على أنها مصطلح حديث بحكم عمره الذي يزيد على نصف قرن في دول العالم المتقدم وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهو يعني سبر أغوار الظواهر المجتمعية المختلفة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومحاولة الوصول إلى عُمقها عن طريق الاستبيان أو دراسة البيانات المتوفرة أو التحقيقات الجنائية أو الحسابية، ابتغاء تجلية حقيقتها أمام الرأي العام وصناع القرار أيا كانت هذه الحقيقة وأيًا كان مَن يوافقها أو يعارضها.

[1] جميلة.أ، الصحافة الاستقصائية في الجزائر..خطوة أخرى نحو الاحترافية، جريدة المساء، 22 اكتوبر2015، العدد 5705، ص 09

وتنبع أهمية الصحافة الاستقصائية من الوظيفة التي تؤديها فهي تعد جزء من العمل الرقابي التخصصي الذي قد يصنع رأي عام بين الجمهور خاصة إذا تبنت نتائجه بعض الجهات السياسية ووسائل الإعلام، كما أنها كاشفة لجرائم وفضائح وفساد الساسة و المسؤولين، ويقال في الغرب إن للصحافة الاستقصائية قدرة لا تضاهى على ربط مسؤولين بجرائم معينة، بالإضافة إلى كونها أداة للوصول إلى الحقيقة (من مصدرها الأصيل)، والوقوف على صدقها وأداة تعمّق فهم الحدث وهي أيضا بوابة مهمة لشروع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم المال والإدارة.

ويصف المختصون الصحافة الاستقصائية بصحافة العمق وهي مستقبل الصحافة الحية الناجحة المؤثرة، كما وصفها أحد أكفأ الصحفيين الاستقصائيين في العالم الأمريكي "سيمور هيرش" بالقول "مستقبل الصحافة في صحافة العمق"، لذا فإن للصحافة الاستقصائية ضرورة لنهوض صحافة مؤسساتنا الإعلامية تحديداً، وهي مبرر لوجودها[1].

[1] جميلة.أ، الصحافة الاستقصائية في الجزائر..خطوة أخرى نحو الاحترافية، نفس المرجع السابق

الفصل الثاني

قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك و تداعياتها على السياسة الوطنية

المبحث الأول: قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك وأفرعها منذ تأسيسها عصب الاقتصاد الجزائري إذ أن أكثر من 95% من عائدات الجزائر تأتي من الأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز.

يتجاوز تأثير الشركة المجال الاقتصادي إلى المجالين الاجتماعي والسياسي، فهي ثالث مشغل للجزائر بعد الجيش والمصالح الحكومية وتقود خططًا عمرانية واجتماعية عملاقة خاصة في المناطق النفطية، كما أنها مرتبطة أشد الارتباط بالتأثيرات السياسية الداخلية في الجزائر و فوق ذلك كله تشكل ورقة رابحة في العديد من الصفقات الديبلوماسية الجزائرية.[1]

لا يعلو صدى في الجزائر اليوم أكثر من قضية سوناطراك و التي تحظى هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير لا سيما من طرف الصحافة الجزائرية والدولية ليس فقط لأنها تخص شركة عمومية تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الجزائري بل لكونها أكبر قضية مالية في الجزائر.

من الناحية التقنية يتعلق الأمر بـ4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري "قضية سوناطراك 1، 2، 3، 4" لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من المسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات و رشاو دولية تقدر بملايين الدولارات من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية.

وتحظى قضيتا سوناطراك 1 و2 بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرًا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

أبرز المتهمين في القضية:

يعد محمد مزيان أبرز متهم في القضية بصفته الرئيس المدير العام لسوناطراك لأكثر من 7 سنوات (2003 إلى 2010)، ويعد منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية النفطية بالجزائر أحد أكثر

[1] مقال صلاح الحسني، http://www.sasapost.com/the-largest-corruption-case-in-algeria, 01/04/2015

المناصب المرموقة في الدولة ولا يصل إليه سوى المقربين جدًا من النظام، وله من تأثير ما يفوق الكثير من الوزراء نظرًا لدور الشركة الاقتصادي والاجتماعي.

بالإضافة إلى محمد مزيان يتابع أكثر من 15 مسؤولًا ومديرًا تنفيذيًّا في وزارتي الطاقة وإدارة سوناطراك، دون أن ننسى بعض أقارب المتهمين كابني محمد مزيان اللذين يلاحقان بشبهة تلقي عمولات واستغلال نفوذ والدهما محمد مزيان.

أطوار قضية سوناطراك:

تفجرت قضية سوناطراك عقب نشر موقع ويكيلكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل اكبر قضية مالية طالت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، سرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية، وفرنسية عملاقة في هذه الفضيحة لا سيما مجموعة " إيني" الإيطالية النفطية، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها ‘‘سايبام’’ الذي منحت له تسهيلات في منح صفقات تخص فروع سوناطراك عقب تعالي الأصوات في الجزائر (التي كانت تشهد حالة من الاحتقان الاجتماعي الشديد في ذلك الوقت)، تم الإعلان عن تحقيق واسع النطاق تخوضه مديرية الاستعلامات والأمن (أقوى الأجهزة الأمنية وأكثرها تأثيرًا على القرار السياسي في الجزائر) تحت اسم "الأيادي النظيفة" أدى التحقيق إلى اعتقال مجموعة كبيرة من المسؤولين مع توالي القضايا المكشوف عنها.[1] خلصت التحقيقات القضائية بشأن قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك إلى تورط 18 متهما على رأسهم المدير العام محمد مزيان ونجليه في إبرام 03 صفقات وتضخيم فواتيرها.

مئات الملايير بالعملة الوطنية والأجنبية، فيلات وعقارات استنزفت وهربت وحولت لفائدة أباطرة المجمع البترولي الذي تحول إلى ملكية خاصة بعقود خارج القانون ظلت طيلة سنوات محل تحري من قبل القضاة الذين خلصوا في آخر المطاف إلى إسقاط التهم عن بعض الشخصيات النافذة.

[1] صلاح الحسني، نفس المرجع السابق

المتهمون الـ 18 من بينهم 06 موقوفين على رأسهم نجلا المدير العام لسوناطراك ونائبه وبعض المديرين التنفيذيين يواجهون تهما ثقيلة تتعلق بقيادة جماعة أشرار، تبييض الأموال، إبرام صفقات عمومية اقتصادية، استغلال النفوذ الرشوة، المشاركة في اختلاس أموال عمومية، مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، الزيادة في الأسعار خلال إبرام العقود مع مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مع الاستفادة بسلطة وتأثير مسؤول هذه المؤسسة.[1]

كما تم إبرام 1845 صفقة مشبوهة تم عقدها بصيغة التراضي من جانفي 2005 إلى غاية جويلية 2009 حيث تم إبرامها من طرف الرئيس المدير العام سابقا محمد مزيان و شركاه المتابعين في القضية و هذه الصفقات حسب التقرير الإجمالي لمصالح الأمن و الاستعلام شملت ثلاثة ملفات تم من خلالها تحديد عدة عيوب و مخالفات قانونية خاصة فيما يتعلق بمنح العقود العامة في شركة سوناطراك، هذه الصفقات المشبوهة عادت على إطارات من سوناطراك و شركات أجنبية بملايين الدولارات تم ضخها في أرصدتهم البنكية و وجه جزء كبير منها لشراء عقارات في الخارج في حين كبدت الجزائر خسائر بـ 9600 مليار سنتيم.[2]

برزت شركة "سايبام" الإيطالية المختصة في أشغال الهندسة المرتبطة بالمحروقات وهي فرع من فروع العملاق "إيني" في السوق الجزائرية في عهد وزير الطاقة السابق شكيب خليل، حيث تحولت الشركة إلى "ابنة مدللة" وحصلت في زمن قياسي لم يتجاوز 3 سنوات على صفقات ومشاريع لم تحظ بها أي شركة أخرى في الجزائر من قبل.

وبالعودة إلى كيفية الصعود المكوكي لشركة "سايبام" في الجزائر يبرز حل شركة "بي أر سي" الأمريكية بعد تعرضها لاعتداء إرهابي سنة 2006 بمنطقة بوشاوي غرب العاصمة كعامل أساسي في صعود وبروز شركة "سايبام" كمتعامل ضخم في سوق المحروقات الجزائرية، حيث ظفرت الشركة الإيطالية بمشاريع وصفقات في قطاعي النفط والغاز بلغ عددها 8 مشاريع والأدهى أن قيمة الصفقات التي حازت عليها "سايبام" بلغت11 مليار دولار في ظرف 3 سنوات ما بين العام 2006

[1] ب حنان، العدالة لم توجه اتهاما لشكيب خليل حتى الآن، جريدة أخبار اليوم، 09 مارس 2013، العدد 1795، ص 03
[2] ب.حنان، علاقات مشبوهة وراء 1845 صفقة مخالفة للقانون، جريدة أخبار اليوم، 08 مارس 2015، العدد 2401، ص 04

و2009، في الوقت الذي كانت الشركة قبلها لا تقدر على تلبية طلبيات لمشاريع في السوق الجزائري تتعدى قيمتها 30 مليون دولار واستمرت شركة "ساايبام" في الصعود والنمو غير الطبيعي وغير العادي في السوق الجزائري في ظرف قياسي.

تفجرت الفضائح في سوناطراك الواحدة تلو الأخرى منذ نهاية ديسمبر 2009، واللافت أن كل قضايا الفساد برزت في عهد إشراف شكيب خليل على وزارة الطاقة والمناجم، والخضوع شبه الكلي لسوناطراك للوزارة الوصية وكانت لها صلة مباشرة بصفقات أبرمت في زمن شكيب خليل مع عدة شركات نفطية، وما إن انتشرت روائح الفساد حول شركة سوناطراك والعقود التي أبرمتها مع عدة شركاء أجانب حتى تفجرت فضائح فساد سوناطراك وشركائها الإيطاليين لكن هذه المرة لدى القضاء الإيطالي ممثلا في الادعاء العام بمحكمة ميلانو والذي فتح تحقيقا في أنشطة "ساايبام" في الجزائر في فيفري2011.

بدأت خيوط العملية تتكشف لكن لدى الطرف الإيطالي وشيئا فشيئا ظهر اسم شكيب خليل لدى محققي الادعاء العام في محكمة ميلانو "فابيو دي باسكوالي" و"سارجيو سبادارو" وانكشفت اللقاءات المتعددة لشكيب خليل مع مسؤولي الشركات المتعددة الجنسيات خصوصا الإيطالية منها، في الوقت الذي ظل فيه خليل بعيدا عن العدالة الجزائرية رغم التحقيقات القضائية التي باشرتها العدالة الجزائرية في قضية الفساد في شركة سوناطراك لكن اسم شكيب خليل لم يظهر له أثر في التحقيقات رغم مطالب محامي الدفاع بحضوره كشاهد رئيس في القضية.[1]

واتضحت الأمور أكثر فأكثر في نهاية العام 2012 وبداية السنة الجارية بعد أن تسارعت وتيرة التحقيق في محكمة ميلانو وسقطت الرؤوس في شركتي "ساايبام" و"إيني" الواحدة تلو الأخرى، تبينت من خلالها العلاقة الوطيدة جدا التي كانت تربط مسؤولي سوناطراك بمسؤولي هذه الشركات المتعددة الجنسيات والتي كان لها الدور الحاسم في فوز الشركة المدللة "ساايبام" بعقود خيالية وصلت قيمتها11 مليار دولار في ظرف 3 سنوات.

[1] www.magaribokom.com/ 16/02/2013

كشف التحقيقات الإيطالية المزيد من المستور في فضيحة "سايبام - إيني- سوناطراك"، حيث شمل التحقيق المدير العام السابق لشركة سايبام الجزائر "توليو أورسي" الذي أبلغ محققي الادعاء العالم بمحكمة ميلانو بجملة من الحقائق والوقائع ذات الصلة بالملف والذي كان بمثابة المصدر الرئيسي للمحققين الإيطاليين في فضيحة سوناطراك وشركائها.

حيث أفاد المسؤول السابق لـ سيبام الجزائر"توليو أورسي" أن شكيب خليل قد شارك لأكثر من 5 مرات في لقاءات مع مسؤولي شركة "سايبام" في باريس بحضور الوسيط فريد بجاوي، بينما حضر اللقاءات في إحدى المرات المدير التنفيذي ل "سايبام" المستقيل من منصبه "بييترو فرانكو تالي" الذي استقال من منصبه في شهر ديسمبر 2012 عل خلفية التحقيق ذاته.

وبحسب ذات المصادر فإن شهادات أورسي الفار من العدالة الجزائرية كانت حاسمة في توجيه التهمة للمدير التنفيذي لعملاق الطاقة الإيطالي "إيني" باولو سكاروني وتفتيش مكاتبه، حيث أفاد أورسي بأن باولو سكاروني قد التقى الوسيط فريد بجاوي في باريس في إحدى المرات أين كان سكاروني مصمما على الحصول على صفقة جديدة تتعلق بزيادة أرباح شركة "إيني" من مشروع تطوير الحقل الغازي "منزل لجمت شرق" بعد أن تم تطويره بالشراكة بين سوناطراك و"إيني".

وتأتي هذه التسريبات الجديدة للمسؤول الأول السابق عن "سايبام الجزائر"، لتفضح المدير التنفيذي لشركة "إيني" باولو سكاروني، الذي نفى في وقت سابق وجود أي علاقة له بالملف، كما فنّد جملة وتفصيلا الأخبار التي راجت حول لقاءاته بمسؤولين جزائريين من سوناطراك في باريس لتسهيل الحصول على الصفقات.[1]

بداية الفضيحة كانت معلومات وصلت إلى مصالح الضبطية القضائية عن حركة رشوة واستغلال النفوذ بمؤسسة سوناطراك، لتنطلق سلسلة من التحريات توصلت إلى أن الشركة أمضت 05 صفقات مشبوهة بقيمة حوالي 1100 مليار سنتيم مع مجمع الشركة الألمانية "كونتال ألجيريا فون وارك بليتاك" في إطار مشروع إنشاء نظام المراقبة البصرية والحماية الالكترونية لجميع مركبات

[1] www.magaribokom.com/16/02/2013

مجمع سوناطراك على مستوى التراب الوطني، وأن المجمع الألماني دخل السوق الجزائري سنة 2005 واستطاع بتواطؤ مع المدير العام محمد مزيان ونجليه بشير فوزي و محمد رضا على الحصول على امتيازات غير مبررة وهذا على حساب المصلحة الاقتصادية للشركة[1].

تبين من خلال التحقيق وجود اتفاق بين مزيان محمد رضا ابن الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك و آل إسماعيل محمد رضا جعفر مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة كونتال ألجيري على العمل سويا للحصول على مشاريع في مجال المراقبة البصرية والحماية الإلكترونية عن طريق مساعدة نائب الرئيس المدير العام المكلف بنشاط المنبع بلقاسم بومدين بعدما كان يشغل منصب مدير قسم الإنتاج حيث جاء هذا الاتفاق بعد إعطاء وزير الطاقة والمناجم تعليمات ألحت على ضرورة تأمين المنشآت التابعة لشركة سوناطراك وتجهيزها بنظام مراقبة جد متطور والحماية الإلكترونية، حيث قام المتهم اسماعيل باقتراح من نائب المدير العام إشراك الشركة الألمانية FUNKWERKالمختصة في المراقبة البصرية والحماية الإلكترونية والتي يعد ابن مزيان بشير فوزري شريكا فيها ويملك 200 حصة بقيمة 2 مليون دينار إدخالها كطرف في العقد المبرم بين سونطراك وشركة كونتال ألجيري بحكم أن هذه الأخيرة لا تملك المؤهلات المهنية والتكنولوجية لإبرام عقود مع سوناطراك في مجال نظام المراقبة البصرية[2]، حيث أشار من قبل وزير الطاقة بعد إرسالية محمد مزيان بالموافقة على إشراك الشركتين وذلك بتاريخ 2005/09/28 وسبق ذلك دراسات ميدانية عدة شهور لتحديد حاجيات المنشآت وانتهت بإعطاء تقييم مالي لحاجيات سوناطراك لتأمين منشأتها وعلى وجه الخصوص المركب الصناعي الجنوبي بحاسي مسعود كنموذج، مع العلم أنه تم الاستعانة باستشارات ومكتب دراسات يضم إطارات جزائريين، وجاءت الموافقة بعد أن طلب بلقاسم بومدين من مزيان محمد منحه تفويض لأجل إمضاء العقد مع المجمع الألماني وتم ذلك بمبلغ 1.960.760.816.79 دينار بتاريخ 2006/06/12 ، رغم انه لم يسبق للمجمع الألماني وأن تحصل على أي صفقة في هذا الميدان وجد نفسه متحصل على الصفقة بمبلغ

[1] ب. حنان، القضاء يشرع في تفكيك الغاز سوناطراك، أخبار اليوم، 28 ديسمبر 2015، العدد 2647، ص 04
[2] ب. حنان، صفقات مشبوهة كلفت سوناطراك 1100 مليار، أخبار اليوم، 29 ديسمبر 2015، العدد 2648، ص 04

قدره 197 مليار سنتيم، غير انه لم يتم نشر ذلك العقد بنشرة الإعلان عن المناقصات قطاع الطاقة والمناجم طبقا لمقتضيات التعليمة 408-15، وذلك بأمر من نائب المدير العام الذي برر عدم النشر بأن ذلك العقد يتعلق بتأمين منشات سوناطراك وهو أمر سري، حيث تبين من التحقيق أنه لم تحصل أي مفاوضات حول العرض التجاري الذي قدمه المجمع الألماني قبل إمضاء العقد كما هو معمول به مما يؤكد تواطؤ بلقسام بومدين مع مزيان محمد من أجل إبرام العقد.

كما أعلن نشاط المنبع عن 3 مناقصات وطنية ودولية محدودة في 06 / 03 / 2006 باقتراح من المتهم بلقاسم بومدين المسؤول عن ذلك النشاط من أجل تجهيز 123 منشأة تابعة إليه بحاسي مسعود بنظام المراقبة البصرية والحماية الإلكترونية ومراقبة الدخول ومنع التوغل، في حين أن التعليمة 408-15 لم تكن تنص على ذلك الشكل من المناقصات إلا بموجب التعديل حيث أنه وبعد مشاركة مجموعة من الشركات والمجمعات الأجنبية في المناقصات المذكورة وتقديمها عروضا تقنية ودراستها قرر مزيان محمد وباقتراح من بلقسام بومدين تقسيم المناقصات الثلاثة على 4 حصص ومنح كل حصة إلى احد المجمعات أو الشركات الأربعة المؤهلة وهي GPT CONTTEL SIEMENS- GPT SERPE MARTEC FUNKWERK-VAST- وذلك قبل فتح العروض التجارية من قبل اللجنة المختصة في 2006/08/16، إذ تم توزيع ثلاث حصص على الشركات الثلاثة المذكورة بعد انسحاب شركةSIEMENS ، وتم منح الحصة الثانية للمجمع الألماني كونتال فوكوارك الذي قدم عروض على عدة منشآت وكانت مرتفعة مقارنة مع العروض المقدمة من شركة VAST بقيمة 30670.629.391.7 دج على الحصة 03 الذي كان أقل عرضا، ونفس الشيء بالنسبة لشركة SERPE MARTEC بقيمة 6.484.004.424 دج للحصة 01 والذي كان أقل عرض، لكن بالنسبة للحصة رقم 02 التي أخذها المجمع الألماني بقيمة 8.738.338.663.73 بنسبة زيادة تفوق 40 بالمائة واقترح بلقاسم بومدين على مزيان إجراء مفاوضات مع المجمع الألماني بتخفيض العروض التجارية بنسبة 15 بالمائة[1]، رغم أن التعليمة لا

[1] حنان.ب، علاقات مشبوهة وراء إبرام 1845 صفقة مخالفة للقانون، مرجع سيق ذكره

تشير إلى إجراء مفاوضات بعد فتح العروض التجارية من جراء مناقصة، ولأن المتهمين خالفا القوانين المعمول عمدا إلى التخفيض من قيمة العرض والتي انتهت بقبول تخفيض بنسبة 11.4 بالمائة، حيث أبرمت حسب الملف 3 عقود مع المجمع في شكل تراضي ولم يؤخذ فيها بمبدأ المنافسة وقبول أقل عرض تجاري كما هو معمول به قانونا في قانون الصفقات والمناقصات، بل تمت تحت ضغوط ابن الرئيس المدير العام ونائبه لوجود مصالح شخصية لابن المدير فيها رغم الدراسة التي قدمها رئيس المشروع الذي كان أسعار المجمع مرتفعة جدا وان المنافسين قدموا عروض بأسعار جد منخفضة ما جعلهم يطالبون المجمع بخفض العرض المالي غير أن التخفيض بقي مرتفع بالنسبة باقي العروض.

كما كشف التحقيق تناقض في تصرفات كل من مزيان محمد و بلقسام بومدين فيما يخص الحصة الرابعة التي لم يتمكن منحها بعد انسحاب شركة سيمانس إذ اقترح بلقاسم بومدين على محمد مزيان الإعلان عن مناقصة محدودة أخرى مع حرمان الشركات الثلاث منها وتقسيم الحصة 05 على الحصص إلي منحها إلى شركات أخرى، وهذا يتناقض مع الطابع الإستعجالي الذي تذرعا به فيما يخص المشاريع.

200مليون دولار رشاوي مقابل تمكين سايبام من مشروع أنبوب الغاز غالسي:

يعتبر مشروع إنجاز أنبوب الغاز غالسي الرابط بين الجزائر وسردينيا من بين الصفقات التي طالها الفساد، بحيث تحصلت الشركة الإيطالية سايبام على المشروع بطرق ملتوية وبمساعدة من الوزير السابق للطاقة والمناجم وإطارات سوناطراك الذين تحصل كل واحد منهم على رشاوي وصلت 200 مليون دولار، أين أكد المتهمون من خلال تصريحاتهم أمام قاضي التحقيق بمحكمة سيدي أمحمد على أن صفقة إنجاز مشروع أنبوب نقل الغاز غالسي تمت بطريقة غير قانونية، وهو المشروع الذي يسمح بنقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى إيطاليا والمقسم إلى أربعة أقسام قسمين في البر وقسمين في البحر ، ولذا فقد قام مجمع سوناطراك بإعلان مناقصة وطنية ودولية لإنجاز المشروع الخاص بالبر وتم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام ومنها عين جاسر تملوكة كوديت

الدراوش على طول351 كم، وتبين أن هذا القسم سجل تأخرا في الإنجاز بسبب غياب المنافسة في جلسة فتح الأظرفة بتاريخ 07 أكتوبر2008[1].

و يشير الملف إلى أن وضعية هذه الصفقة تم إبرازها في مراسلة من رئيس قسم الدراسات المكلف بالمشروع "ل. كمال" والمرسلة إلى نائب الرئيس المدير العام السابق المكلف بالنقل عبر الأنابيب في شركة سوناطراك، وأوضح لهم أنه لا يمكن إتمام الصفقة نظرا لوجود متنافسين فقط، لكن الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك محمد مزيان وافق في الإرسالية التي بعثها له نائبه بلقاسم بومدين على إتمام الاستشارة في هذا المشروع بخصوص متنافسين فقط ليتم منح شركة سايبام الصفقة مقابل امتيازات غير مبررة حصل عليها مسؤولو سوناطراك، وهي الامتيازات التي كشف عنها مسؤول شركة سايبام لدى استجوابه من قبل المحكمة الإيطالية، أين صرح بأنه دفع الرشاوي عن طريق حساب بنكي أجنبي وتلقاها مسؤولون في سوناطراك وحتى وزير الطاقة شكيب خليل، وتذهب تصريحات هذا الأخير إلى أنه تم دفع المبالغ المالية الكبيرة على مراحل إلى غاية 2010 وهو تاريخ اكتشاف الفضيحة في الجزائر، وكل هذه الرشاوى كانت لغرض الاستفادة من 35 بالمائة من مشروع أنبوب الغاز غالسي، حيث أنه بتاريخ 26 أكتوبر 2008 تم اجتماع لجنة فتح الأظرفة التقنية الخاصة بالاستشارة المحدودة للمناقصة الخاصة بالمشروع، وبعد فتح عرض الشركة الفرنسية Spie CAPAG_ والمجمع الإيطالي سايبام ألجيريا تم تسليم العروض للجنة وتم دراسة العرضين وتحديد أجل 21 يوم للإعلان عن الشركة المتحصلة على المشروع، وتم عقد اجتماع بتاريخ 23 مارس2009 للجنة فتح الأظرفة بالمناقصة الوطنية والدولية بخصوص القسم الثالث عين جاسر/ تاملوكة وبعد فتح العروض تبين أن عرض المجمع الإيطالي والمقدر بحوالي 668 مليون دولار أمريكي مرتفع جدا، ونفس الشيء بالنسبة لعرض الشركة الفرنسية وتم تحرير تقرير بخصوص عدم ملاءمة عرضهما وبالتالي عدم جدوى المناقصة، لكن رغبة المسؤولين في سوناطراك لإتمام الصفقة كانت أقوى من قانون الصفقات ومن كل التقارير التي تفيد بأن عرض

[1] ب. حنان، صفقات مشبوهة كلفت سوناطراك 1100 مليار، مرجع سبق ذكره

الشركة الإيطالية مرتفع جدا أي بـ 5 مرات مقارنة بسعر المشروع الحقيقي.

وفي هذا السياق يشير الملف إلى أن رئيس لجنة فتح الأظرفة راسل نائب الرئيس المدير العام بخصوص صفقة إنجاز مشروع " أنبوب الغاز غالسي" وعرض عليه مجموعة من التوصيات لتسوية الصفقة ومن بينها أن يتم الاتفاق مع المجمع الإيطالي لتخفيض السعر بنسبة 40 بالمائة أو إلغاء إجراءات الاستشارة المحدودة واللجوء للمجمع الجزائري والمتكون من مؤسسات عمومية مختصة في هذا المجال، غير أن ما حصل هو اللجوء للتفاوض مع المجمع الإيطالي رغم أن ذلك مخالف لقانون الصفقات بسوناطراك.

صفقة إعادة تهيئة مقر غرمول بـ 8 آلاف مليار:

تبين أن لجنة دراسة العروض التقنية التي كان يرأسها المتهم ايت الحسين مولود الذي عين كرئيس مشروع ترميم وإعادة تهيئة مقر غرمول ورئيس لجنة العروض التقنية مكنت شركة الألمانية IMTECHL GMBHمن الفوز بمناقصة تهيئة وترميم مقر غرمول بقيمة 73 مليون أورو أي 8000 مليار سنتيم وهو مبلغ يكفي لبناء مقر جديد وهذا بسبب إصرار الوزير شكيب خليل على اختيار مواد عالية الجودة في الترميم ورفض التخلي عن ذلك رغم أن القيمة المالية جد مرتفعة والتكاليف باهظة حسب تقارير اللجنة المشرفة على دفتر الشروط، والتي لم يأخذها شكيب خليل بعين الاعتبار، وأصرَ على منح الشركة الألمانية الصفقة رغم عدم أهليتها، ليتم الاتصال بمكتب دراسات لتحضير للمناقصة لصاحبته المتهمة نورية ملياني قد شارك فيها 08 شركات قبل أن تنسحب ستة منها ما استدعي تأهيل الشركة المذكورة من الناحية التقنية رفقة شركة BERRY اللتين كانتا قد تقدمتا بعروض،غير أن الوضعية المالية للشركة التي لا تسمح لها حسب ما ورد من تصريحات باستلام مشاريع مهمة من قبل سوناطراك التي تأكد منها أعضاء اللجنة وأبدوا تحفظات بشأنها لم تمنع المتهم من اتخاذ قرارات انفرادية وهذا بموافقة كل من المدير العام مزيان ونائبه محمد رحال شوقي محمد المكلف بنشاط التسويق لتأهيل الشركة والموافقة على عرضها رغم أن المعطيات التقنية أكدت أن الشركة غير مهلة حيث تم الموافقة قبل انتهاء عمل لجنة دراسة العروض

الذي كان مقرر في 2009/03/08 حيث أن إلغاء الشركة المذكورة أخيرا كان سيؤول إلى إلغاء جدوى المناقصة حسب التنظيم 15--408 وهو ما لم يرده المسؤولون المتهمون، وتأكد من الملف أن هذه الملاحظات رفعت في استشارة لوزير الطاقة والمناجم الذي تلقى تقريرا حول عروض الشركات المتقدمة للمناقصة بموجب إرسالية واشر عليها في 2009/07/17 شركة IMTECH فازت بالمناقصة ولم يبق أمامكم إلا التفاوض من أجل التخفيض بنسبة 10 بالمائة أو أكثر وهو ما حصل لتحدد قيمة المناقصة كما ذكر سابقا، وبعد مباشرة فرقة الشرطة القضائية تحرياتها في الملف عمل محمد مزيان على إلغاء العقد بتاريخ 2009/11/16 أي بعد مرور أربعة أشهر من عقده بعد الحصول على موافقة وزير الطاقة[1].

فضيحة سوناطراك 2:

أصدرت الجزائر أوامر دولية بتوقيف تسعة متهمين في فضيحة سوناطراك 2 في مقدمتهم وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل وزوجته واثنين من أبنائه والمدعو فريد بجاوي.

هؤلاء المتهمين متابعون بتهم الرشوة وتبيض الأموال وإبرام صفقات مخالفة للتشريع واستغلال النفوذ واستغلال الوظيفة و قيادة جماعة إجرامية عابرة للحدود، و أنه إلى جانب وجود 9 متهمين

[1] ب. حنان، صفقات مشبوهة كلفت سوناطراك 1100 مليار ، نفس المرجع السابق

محل أمر بالقبض الدولي كان قاضي التحقيق المخطر بالملف قد أصدر سابقا أوامر بإيداع متهمين رهن الحبس الاحتياطي وإخضاع اثنين آخرين لإجراءات الرقابة القضائية.

و أشار النائب العام إلى أن القضاء الجزائري وردت إليه سابقا العديد من الإنابات القضائية الدولية "التي تطلب بموجبها عدد من الدول معلومات عن ملف سوناطراك كانت العدالة الجزائرية قد توصلت اليها."

وخص زغماتي بالذكر في هذا الإطار سويسرا التي أرسلت للجزائر إنابة قضائية في جويلية 2012 تلتمس بموجبها معلومات حول شخص متهم رئيسي في قضية "سوناطراك 1" مضيفا أن العدالة السويسرية طلبت نسخة كاملة من ملف هذه القضية.

وهو الأمر نفسه للقضاء الايطالي الذي طلب من نظيره الجزائري في إنابة قضائية مارس 2012 يطلب من خلالها معلومات سبق للعدالة الجزائرية أن توصلت إليها في إطار التحريات والتحقيقات الخاصة بملف "سوناطراك 1".

وذكر النائب العام لدى محكمة الجزائر في هذا الشأن أن ثلاثة بلدان فقط أبدت استعدادها التعاون مع العدالة الجزائرية فيما يتعلق بهذه القضية وهي فرنسا، إيطاليا وسويسرا، في حين أثبتت التحقيقات الجارية وجود شبكة دولية للفساد متورطة في الفضيحة تعمل في عدة بلدان منها هونغ كونغ، لبنان، الإمارات العربية المتحدة ايطاليا و فرنسا[1].

وتأتي مذكرة التوقيف هذه بعد أيام قليلة فقط عن تلك الأوامر بالقبض التي أصدرها القاضي الايطالي المكلف بنفس الملف على مستوى محكمة ميلانو والتي مست 20 شخصا متورطا في ذات الفضيحة عن الجانب الايطالي، كما أمر ذات القاضي بالقبض على فريد بجاوي الذي يعتبر الذراع الأيمن لشكيب خليل و بتجميد الأموال التي حصل عليها والمقدرة ب123 مليون دولار، وبخصوص ما يعرف بفضيحة سوناطراك 2التي هزت الرأي العام الوطني والدولي منذ بداية العام الجاري كان وزير العدل حافظ الأختام محمد شرفي قد صرح بداية شهر جويلية 2015 أن التحقيق في هذه

[1] محمد عدنان، http://www.djazairess.com/annasr/54566, 2013/08/12

القضية كشف وجود شبكة دولية حقيقية للفساد تمتص سوناطراك و تمتد مخالبها إلى كل القارات، و أن السلطات الجزائرية بالتعاون مع دول أجنبية وضعت حدا لشبكة دولية حاولت استنزاف أموال شركة سوناطراك، وأعلن بهذا الخصوص عن تحديد هوية تسعين بالمائة من المتورطين فيما يعرف بقضية "سوناطراك 2" و أكد أن هناك عملا حثيثا لاسترجاع الأموال التي نهبت عن طريق آليات مالية معقدة.

وكانت الأمور قد تسارعت بخصوص فضيحة سوناطراك 2 بداية شهر أوت 2013 عندما أصدرت محكمة ميلانو في إيطاليا، مذكرة توقيف دولية بحق فريد بجاوي، وسيط الصفقات الضخمة والرشاوى، وأمرت بحبس مدير البناء والهندسة السابق بشركة سايبام "بييترو فاروني"، وهذا على خلفية قضية الرشاوى والفساد الدولي في عقود الشركة الإيطالية مع الشركة الوطنية للمحروقات، كما طلب من سلطات سنغافورة وهونغ كونغ، تجميد أصول لفريد بجاوي ب123 مليون دولار، وتحدث القاضي الايطالي المكلف بالملف عن رشاوى كبيرة تم تبادلها بين مسؤولي الشركة الايطالية ومسؤولي شركة سوناطراك في الجزائر من أجل الفوز بصفقات في قطاع المحروقات[1].

ما يعرف بفضيحة "سوناطراك 2" تتمثل في رشاوى بمبالغ كبيرة تلقاها بعض المسؤولين في سوناطراك من شركة "سايبام" الايطالية مقابل حصولها على صفقات مربحة وكبيرة في قطاع النفط بالجزائر بين سنوات 2001 و2009.

إسقاط شكيب خليل من قائمة المتهمين في فضيحة "سوناطراك 2":

تم إسقاط اسم الوزير السابق للطاقة والمناجم، شكيب خليل، في ملف التحقيق في قضية "سوناطراك02" لا كمتهم عادي ولا في إطار الامتياز القضائي، ما يؤكد أن المتابعة القضائية ضد الوزير السابق لم تخرج عن إطار إعلان الأمر بالقبض الذي قام به النائب العام يوم 12 أوت

[1] محمد عدنان، نفس المرجع السابق

2013ـ وفق إجراءات خاطئة بعد خرق نص المادة 573 التي تتحدث عن الامتياز القضائي ومتابعة شكيب خليل من قبل قاض مختص لدى المحكمة العليا ـ وهو ما يفسر عدم وجود اسمه على لائحة المطلوبين بجهاز الأنتربول.

وفي الوثيقة التي تحوز أسماء المتهمين وتم تحريرها منتصف شهر ديسمبر 2013، من قبل قاضي التحقيق الغرفة التاسعة، يظهر جليا عدم ذكر اسم وزير الطاقة والمناجم، شكيب خليل كمتهم، وعدم الإشارة إليه كمتهم في إطار الامتياز القضائي، حيث تحوي الوثيقة أسماء كل من بجاوي فريد ابن أخ وزير الخارجية السابق أحمد بجاوي والذي صدر في حقه أمر بالقبض الدولي ولا يزال في حالة فرار، وإلى جانبه هامش رضا رئيس ديوان المدير العام السابق لسوناطراك والذي لا يزال أيضا في حالة فرار، كما تمت متابعة زوجة شكيب خليل، وكذا نجليه "خليل سينا" و"خليل خلدون" الذين صدر في حقهم أوامر بالقبض بعد متابعتهم في فضائح الفساد في سوناطراك.

حيث وجهت للمتهمين ومن بينهم نائب رئيس المديرالعام لسوناطراك وزوجته، وكذا 3 متهمين من نفس العائلة تهم تتعلق بجنح تبييض الأموال والرشوة واستغلال النفوذ، مع إضافة تهم تنظيم جمعية أشرار لاثنين من المتهمين.[1]

صدور الأحكام في قضية سوناطراك:

صدرت الأحكام في قضية سوناطراك التي كانت تقدم على أنها واحدة من أكبر قضايا الفساد، والتي لم تكن في مستوى الضجة التي أثيرت حول هذه القضية التي توقع المراقبون أن تعصف برؤوس كبيرة، إلا أنها لم تعصف حتى برؤوس صغار الموظفين الذين جرت العادة على التضحية

[1] الهام بوثلجي، 31 مارس 2014 http://www.echoroukonline.com/ara/articles/199972.html

بهم، لتطوي بذلك السلطة آخر ملفات الفساد من دون أن يتوصل الرأي العام إلى إجابات عن الأسئلة التي كان يطرحها.

وكانت محكمة الجنايات بمجلس قضاء الجزائر العاصمة قد أصدرت أحكامها في ما يعرف بقضية سوناطراك واحد، وذلك بالحكم على محمد مزيان، الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة النفطية، بخمس سنوات مع وقف التنفيذ، وعلى ابنيه، رضا وفوزي، بست وخمس سنوات سجنا، وتبرئة محمد رحال نائب رئيس مجلس الإدارة السابق.[1]

السجن لمدة ست سنوات مع دفع غرامة مالية تقدر بمليون مليون دج في حق المتهم الرئيسي آل إسماعيل محمد رضا جعفر رئيس مجلس إدارة المجمع الجزائري الألماني كونتال فونكوارك كما تم الحكم عليه "بالمنع من المشاركة في الصفقات العمومية لمدة 5 سنوات" و حجز ممتلكاته و حساباته البنكية التي لها علاقة بالقضية.

اتهام آل إسماعيل محمد رضا جعفر بـ "إبرام صفقة عمومية باستغلال نفوذ أعوان مؤسسة اقتصادية" "و منح امتيازات غير مبررة" و "تبييض الأموال" و "المشاركة في تبديد المال العام".

ست سنوات سجنا نافذا مع دفع غرامة مالية تقدر بمليوني دج في حق مزيان محمد رضا نجل الرئيس المدير العام السابق لمجمع سوناطراك، و وجهت له اتهامات تمثلت في "المشاركة في إبرام صفقات عمومية باستغلال نفوذ والده" و "تبييض الأموال" و المشاركة في تبديد المال العام"، كما قضى الحكم بمصادرة شقته بباريس (فرنسا) و حساباته البنكية التي لها علاقة بتبييض الأموال.

[1] صدور الأحكام في فضيحة «سوناطراك واحد» يطوي ملفات الفساد، القدس العربي، العدد 8363، 03 فيفري 2016، ص 08

أما الرئيس المدير العام السابق لسوناطراك محمد مزيان فقد صدر في حقه حكم بخمس سنوات سجنا مع وقف التنفيذ مع دفع غرامة مالية بقيمة مليوني دج بتهمة الفساد، تبديد المال العام و استغلال النفوذ و تبييض الأموال.

ست سنوات سجنا نافذا و غرامة مالية بمليوني دج في حق مغاوي يزيد بتهمة تبييض الأموال.

خمس سنوات سجنا مع دفع غرامة مالية بقيمة مليون مليون دج في حق مغاوي الهاشمي (الرئيس المدير العام السابق للقرض الشعبي الجزائري).

خمس سنوات سجنا مع دفع غرامة مالية بقيمة 500.000 دج في حق نائب الرئيس المدير العام المكلف بنشاطات المنبع بلقاسم بومدين بتهمة "تبديد المال العام و استغلال النفوذ".

خمس سنوات سجنا و غرامة مالية بقيمة مليون دج ضد النجل الثاني للرئيس المدير العام السابق لسوناطراك مزيان بشير فوزي بتهمة " المشاركة في إبرام صفقات عمومية مخالفة للأحكام التشريعية و التنظيمية الجاري العمل بها و تبييض الأموال و المشاركة في تبديد المال العام.

السجن لمدة 18 شهرا مع وقف التنفيذ و غرامة مالية ب100.000 دج في حق نورية ملياني مسيرة مكتب الدراسات "كاد" بتهمة "استغلال النفوذ".

و استفاد من البراءة كل من رحال محمد شوقي و صنهاجي محمد و زيناسني بن عمر وحساني مصطفى و الشيخ مصطفى و عبد العزيز عبد الوهاب و آيت الحسين مولود.

وقد أصدرت المحكمة من جهة أخرى حكما بدفع غرامة مالية بقيمة 5 ملايين دج في حق المجمع الألماني فونكوارك بلاتاك، فيما قضت بدفع غرامة مالية بقيمة 4 ملايين دينار جزائري في حق كل من مجمع "كونتال الجزائر" و المجمع الجزائري الألماني "كونتال فونكوارك" و المجمع الإيطالي "سايبام كونتراكتينغ الجيريا".

كما أمر رئيس محكمة الجنايات رفع الحجز على الحسابين البنكيين للمجمع الألماني كونتال فونكوارك و الايطالي سايبام كونتراكتينغ الجيريا مع الأمر بمصادرة مقر الشركة ذات المسؤولية المحدودة كونتال الجزائر.[1]

المبحث الثاني: تداعيات قضية سوناطراك على السياسة الوطنية:

أحكام قضية "سوناطراك " بعيون قانونين وحقوقيين:

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، الثلاثاء 02 فيفري، 2016، 19:15

خلفت الأحكام الصادرة في حق المتهمين في قضية "سوناطراك 1" ارتباكا كبيرا في أوساط رجال القانون والحقوق.

اعتبر القانوني ورئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان فاروق قسنطيني في أول تعليق على الأحكام الصادرة في قضية "سوناطراك 1" بأنها "معقولة جدا" بالرغم من توقعه لإصدار أحكام أشد، خاصة وأن المحكوم عليهم كانوا رهن الحبس الاحتياطي لمدة 6 سنين، ليشدد أنها ثقيلة جدا مقارنة بنظيرتها في الدول الأوربية والمتعلقة باتهامات أخذ رشاوي، كما أوضح القانوني أن المتهمين بالرغم من الأحكام فإنهم سلبوا أمورا كثيرة.

الحقوقي غشير بوجمعة تحفظ على التعليق على الأحكام الصادرة في قضية "سوناطراك 1" بداعي أنه لا يجوز قانونيا التعليق على حكم صدر من قاضي محكمة، مشيرا إلى أن كل طرف في القضية الضحايا والمتهمون يرى لهم هذه الأحكام برؤيته الخاصة انطلاقا من وضعيته في القضية، وحول أهمية الأحكام الصادرة بقضايا الفساد في ترتيب دول العالم حسب مؤشر مكافحة الفساد أكد رئيس الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أن الإجابة على هذا السؤال يقتضي الخوض في أحكام المحكمة.

طعن رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد جيلالي حجاج في الأحكام الصادرة في قضية "سوناطراك 1"، طالما أنه لا توجد عدالة مستقلة وقضاء أكفاء، وهو ما ينتج بالتأكيد عدالة غير نزيهة عكس ما يتطلع له في دول القانون، كما أوضح أنه على المستوى الدولي أن الهيئات المتخصصة في دراسة وترتيب الدول في مكافحة الدول ستأخذ بعين الاعتبار الأحكام الصادرة في قضايا الفساد، وهو ما سيؤثر على تريب الجزائر مستقبلا خاصة وأنها لا تسجل تحسنا في هذا الإطار.[1]

أحزاب سياسية تندد صمت الجزائر عن فضيحة سوناطراك

أثارت فضيحة "سوناطراك" في ايطاليا ردود أفعال متباينة بين عدة أحزاب سياسية وجمعية

[1] وهيبة حمداني، 03 فيفري 2016، 22:23 http://www.elikhbaria.com/ar/news/13454.html

محاربة الفساد في الجزائر، خاصة بعد أن كشفت تحقيقات الادعاء العام في ايطاليا عن تقاضي مسؤولين كبار في "سوناطراك" رشاوي دفعها مسؤولو شركة "إيني" وفرعها "سايبام"، والتي عادت في شكل أصول إلى بنوك ايطالية بعدما مرت عبر شركة وساطة في دبي، ثم هون كونغ ثم حسابات سرية في بنوك بسويسرا وأخيرا ايطاليا .

أكد نائب رئيس حركة مجتمع السلم "عبد الرزاق مقري " أن الجميع يعرف بوجود قضايا فساد في الجزائر، مشيرا في هذا الصدد أن المجموعة البرلمانية للحزب ستعرض سؤالا شفويا أمام الحكومة بشأن هذه القضية.

ومن جهة أخرى عبرت النهضة عن عدم تفاؤلها حول نتائج التحقيقات لمكافحة الفساد التي أطلقت في الجزائر، حيث أشار المكلف بالإعلام لحركة النهضة "محمد حديبي" أن حزبه كان قد اقترح إنشاء لجنة برلمانية حول الفساد في الجزائر للوزير السابق للمناجم شكيب خليل لكن البرلمان لم يوافق على ذلك.

و أضاف المتحدث نفسه أن "هناك عدة مؤسسات تابعة للدولة تشارك في سوء التسيير الإداري لكن يبقى البرلمان دائما تحت سيطرة الأحزاب الحاكمة ولهذا ليس هناك تسيير ديمقراطي في البلاد أو مؤسسات منتخبة تتحكم في نتائج الفساد."

كما أكد حديبي أن التحقيقات الأخيرة التي كشفت حول القضية من قبل "سايبام" ووسطاء جزائريين للحصول على عقود مربحة مع "سوناطراك" هي عبارة عن قطرة في محيط الفساد في الجزائر، و ينبغي على جميع الأحزاب السياسية الموجودة في الجزائر أن تجتمع وتعتمد "منهاج" لمكافحة الفساد مشيرا في هذا الإطار "أن حركة النهضة ستطلق نداء إلى جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني خلال الأيام المقبلة."

و كانت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد قد انتقدت ما أسمته الصمت الرسمي الجزائري المطبق بخصوص فضيحة العمولات والرشاوى التي تكون قد دفعتها الشركة الإيطالية "سايبام"، فرع

"إيني" الإيطالية، للحصول على صفقات في الجزائر، ودعت إلى التفعيل الفوري لميكانيزمات التعاون القضائي بين الجزائر وإيطاليا.

بن بيتور: قضية الفساد في الجزائر جزء من الصراع السياسي

قال رئيس الوزراء السابق أحمد بن بيتور أن الفساد في شركة سوناطراك هو إشارة تحذير من جهة ما في جهاز الدولة يعتقد أن جزء من النخبة الحاكمة حاز أكثر مما يجب من السلطة، و أن قضية سوناطراك هي جزء من الصراع السياسي الذي يجري خلف الكواليس و هو بمثابة تحذير لأولئك الذين يريدون الاستحواذ على الدولة.

كذلك انتقد بن بيتور سلسلة من الإجراءات الحكومية لتقليص الواردات و أحكام القيود على الاستثمارات الأجنبية، وقال أن المتشددين في الحكومة يستخدمون الركود الاقتصادي العالمي ذريعة للتراجع عن الإصلاحات، وقال إن الأمر يشبه إعطاء المسكنات لشخص مصاب بالسرطان وأن حماية الاقتصاد لا تكون بمنع الواردات بل بالإنتاج[1].

العربي ولد خليفة:

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة أن نهب أموال الشعب جريمة لا تغتفر و أن القضاء الذي يتمتع بالاستقلالية هو المؤسسة الوحيدة للفصل في التحقيق و الاتهام، و قال ولد خليفة في كلمة ألقاها أمام نواب المجلس خلال الجلسة الختامية للدورة الربيعية للبرلمان سنة 2013 أن "نهب أموال الشعب هو جريمة لا تغتفر ومن المفيد للدولة والمجتمع عدم تسييسها و تحزيبها فالقضاء مؤسسة مستقلة ولها القول في التحقيق والاتهام"، و أوضح نفس المسؤول أن الجزائر التي "تطوي الخمسينية الأولى بعد انتصار ثورتها وتسعى لبناء اقتصاد صاعد و حكامة راشدة لا تكتفي بمكافحة الفساد و الإفساد بكل أشكاله والمتورطين فيه بل تعمل على الوقاية من أضراره والعدالة

[1] /ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE61800020100209 ،09/02/2010

هي المؤهلة مع المؤسسات التي تعمل على الوقاية منه". وذكر بأن "الإعلام الخاص والعام قد قام بمختلف وسائطه بواجبه في مسألة الفساد المالي وهو يمارس فعلا حرية التعبير بدون حسيب و لا رقيب"، وأكد ولد خليفة أنه من الظلم التسرع في "تعميم الفساد على كل المسؤولين في مختلف المستويات وتجاهل الكثير من الإطارات الوطنية الملتزمة بثقافة الدولة والساهرين على حفظ المال العام بكل نزاهة وهم يعتبرون ذلك مجرد قيام بالواجب و لا يطلبون جزاء و لا شكور"و يرى رئيس المجلس أن تعميم الحكم بالفساد على الجميع يسيء إلى الجزائر أولا و يسيء إلي هذه الإطارات التي تتألم في صمت.[1]

أسباب و تداعيات عودة شكيب خليل:

كانت لعودة شكيب خليل منذ غيابه عن البلاد بتاريخ 28 مارس 2013 الكثير من التأويلات و التداعيات بعد أن تم اتهامه في وقت سابق في سياق التحقيقات التي قادتها الضبطية القضائية التابعة لجهاز الاستعلامات في قضية سوناطراك، و التي انتقدها الأمين العام للافلان و وصفها بالمفبركة مما مهد لعودة الوزير الأسبق.

و من الواضح أن عودة الوزير الأسبق جاء في مرحلة تمر بها البلاد جراء انخفاض أسعار النفط فضلا عن التوصيات التي رافقت عودته بصفته صاحب خبرة و علاقات عامة مع الدول المصدرة و المنتجة للنفط و مع الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان غربية أخرى، كل هذا يمهد لعودة سياسية و حكومية لشكيب خليل تطوي معها مرحلة ثنائية مصادر القرار في الجزائر.

و إذا كان البعض يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول العودة المفاجئة لشكيب خليل فان التساؤل مرده إلى الظرف الذي عاد فيه مما منح له الثقة في الدعوة التي يكون قد تلقاها بالعودة إلى

[1] عبد الله ندور، العربي ولد خليفة" نهب أموال الشعب جريمة لا تغتفر"، يومية البلاد، العدد 4146، 06 جويلية 2013، ص 02

الجزائر و هي العودة التي ستنهي مرحلة من التراشق و التسريبات التي ظهر أنها دون سند على ضوء العودة،

و في النهاية كانت مفاجأة عودة شكيب خليل بمثل مفاجأة مغادرة الجنرال توفيق لجهاز الأمن و الاستعلامات.[1]

عبد العزيز زياري: النظام منح البراءة لشكيب خليل

يرى عبد العزيز زياري رئيس المجلس الشعبي الوطني سابقا أن الوزير الأول و وزير العدل مطالبان بتقديم تفسير حول عودة شكيب خليل حيث أن قضيته خرجت من يدي القضاء في الوقت الذي كانت يجب أن تبقى في إطاره، وأن قضيته أضحت في ملعب السياسيين يتقاذفونها يمينا و يسارا بدل أن تبقى في أروقة المحاكم كما أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل تم اتهام جهاز المخابرات بفبركة التهم ضده و من هنا يمكن القول أن النظام منح البراءة لشكيب خليل دون الاطلاع على الملف، حيث أن السياسيين يحكمون بالبراءة و الإدانة و هذا شيء خطير يدل على تدخل السياسيين في شؤون القضاء و هذا أمر لا يخدم شكيب خليل بل يلطخ ملفه.

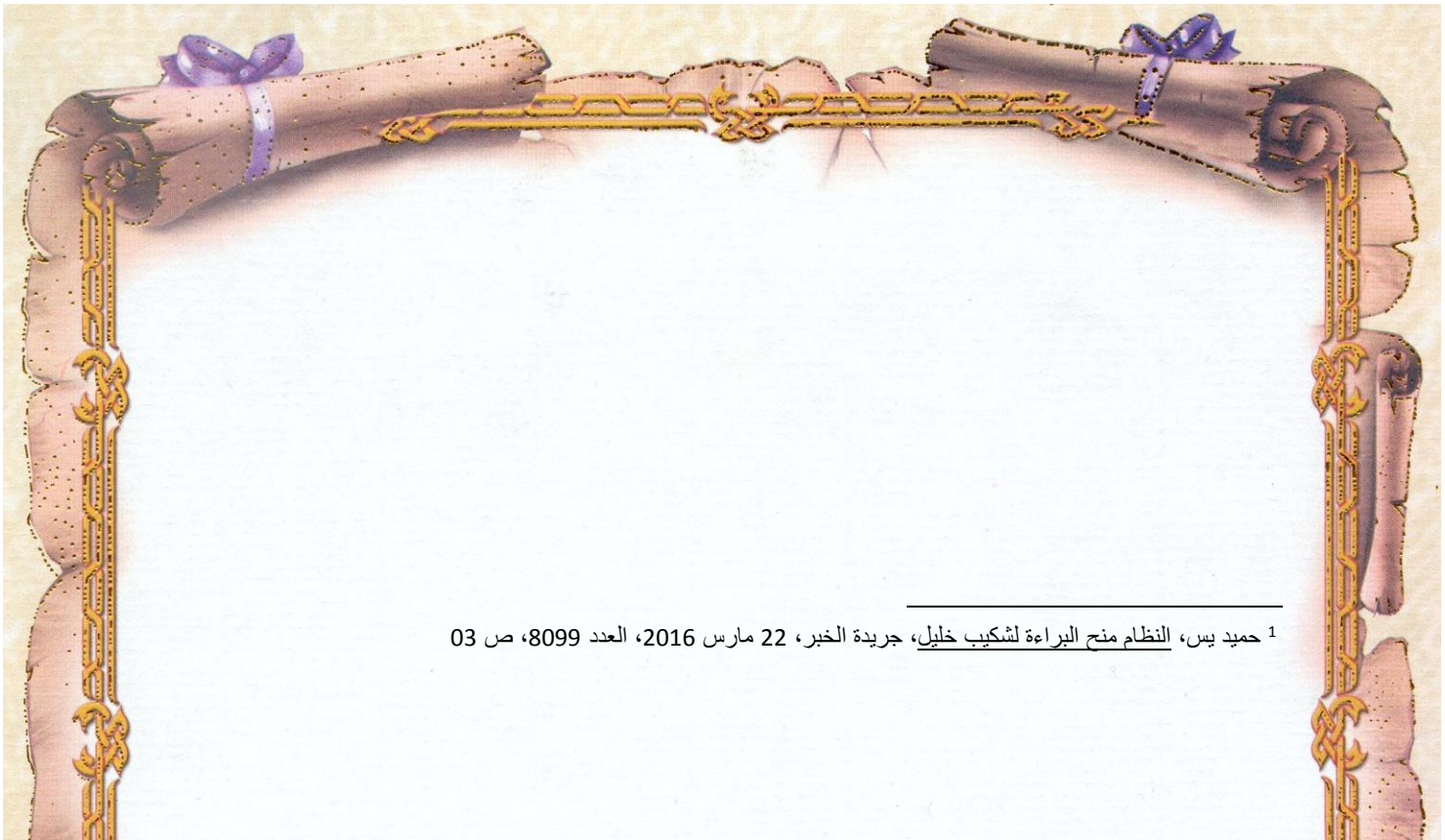
عمار سعداني: شكيب خليل جعل من سوناطراك قوة

دافع عمار سعداني الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عن شكيب خليل معتبرا أن الوزير السابق خدم بلده و كانت مؤسسة سوناطراك قوة في عهده مشيرا في الوقت ذاته أن المؤسسة فقدت مكانتها بمغادرته لقطاع النفط و أدرج سعداني أن عودة شكيب خليل في إطار المصالحة التي يطالب بها الأفلان.

حسين خلدون المكلف بالإعلام في الأفلان طالب برد الاعتبار للإطارات المظلومة سنوات التسعينات و الذين خدموا الجزائر و ظَلموا بسبب تقارير مغلوطة و تم تبرئتهم من طرف العدالة و

[1] عبد السلام بارودي، عودة شكيب خليل.. الأسباب و التداعيات، يومية البلاد،19 مارس 2016، العدد 4967، ص 03

اعتبر أن شكيب خليل لم يكن محل متابعة قضائية و مثله مثل الإطارات التي يجب أن يرد لها الاعتبار بعد أن برأتهم العدالة.[1]



[1] حميد يس، النظام منح البراءة لشكيب خليل، جريدة الخبر، 22 مارس 2016، العدد 8099، ص 03

الإطـــار التـــطبيقي

الإطـــار التـــطبيقي

بطاقة تعريفية لجريدة الخبر:

يومية إخبارية جزائرية مستقلة صدر أول عدد لها بتاريخ 01 نوفمبر 1990، بعد مرور عشر سنوات من تأسيسها صارت الخبر تمثل أول سحب في الجزائر بمعدل نصف مليون نسخة يوميا.

جريدة الخبر شركة ذات أسهم و هي فرع من مجمع الخبر رأسمالها 276.600.608.00 د ج.

تحليل مضمون جريدة الخبر

تحليل مضمون جريدة الخبر

توظف مؤسسة الخبر 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما، تملك الخبر 48 مكتبا عبر كامل التراب الوطني، 07 مكاتب في بلدان عربية و أجنبية وحوالي مائة مراسل عبر الوطن.

- **رئيس مجلس الإدارة** :زهر الدين سماتي
- **المدير العام مسؤول النشر** : شريف زرقي.
- **رئيس التحرير** :محمد بغالي.[1]

[1] http://www.elkhabar.com/

بطاقة تعريفية لجريدة أخبار اليوم:

يومية إخبارية جزائرية مستقلة تصدر عن شركة أخبار اليوم للطباعة و النشر و التوزيع

تأسست في 07 أفريل 2007

المدير العام مسؤول التحرير : محمد قروش

رئيس التحرير : الشيخ بن خليفة

احتلت الجريدة مكانة مميزة في الصحف الوطنية منذ تأسيسها سنة 2007 بخطها الافتتاحي الوطني وبطاقمها الدؤوب والمثابر والذي هدف على تقديم مادة إعلامية تتماشى واهتمامات القارئ الجزائري ولا تتنافى مع هويته الثقافية والوطنية .

يشتغل في الجريدة عدة صحفيين لهم قيمتهم الكبيرة في الساحة الإعلامية الجزائرية أبرزهم كريم مادي رئيس القسم الرياضي الذي يملك باع كبير جدا في الصحافة الرياضية الوطنية بعد تجارب مع الشباك والشروق اليومي وصولا إلى أخبار اليوم.[1]

[1] http://www.akhbarelyoum.dz

تحليل مضمون جريدة الخبر

مفـــردات مجتمــع البحــث لجريـــدة الــخبر

عنـــــوان المقـــال	كاتب المقـــال	التـــاريخ	العـــدد
سوناطراك و وزارة الاقتصاد الايطالية تتأسسان طرف مدنيا	حفيظ صواليلي	2015/12/03	7990
تأجيل قضية رشاوي سيبام إلى 25 جانفي			
الشروع في استجواب المتهمين في قضية سوناطراك 1 اليوم	ع . نجمة	2015/12/29	8016
سوناطراك تحتفي بعيد ميلادها 52 في المحكمة	سمية يوسفي	2015/12/31	8018
نجلا مزيان قالا أنهما عرف أبيهما في السجن فقط	ع . نجمة	2016/01/05	8022
مدير "كونتال الجزائر" ينكر التهم المنسوبة إليه			
تواصل محاكمة سوناطراك1 بجنايات العاصمة	ع . نجمة	2016/01/07	8024
رضا مزيان يفجر قنابل مدوية			
مشاريع من الكماليات استنزفت خزينة سوناطراك	ع . نجمة	2016/01/09	8026
الرئيس المدير العام لسوناطراك سابقا، يفجر قنبلة	ع . نجمة	2016/01/11	8028
شكيب خليل هددني بالطرد إذا عصيت أوامره			
15 سنة سجنا لمزيان و ابنه و تبرئة شكيب خليل	ع . نجمة	2016/01/21	8038
الدفاع يسيس قضية سوناطراك 1	موساوي. ع	2016/01/22	8039
مزيان ضحية صراع بين الرئاسة و المخابرات			
النطق بالأحكام في سوناطراك1 الثلاثاء المقبل	ع . نجمة	2016/01/28	8045
شكيب خليل يستقبل كرجل دولة	بوربيع. ل	2016/03/19	8096
عندما يشكب النظام نفسه؟	سعد بوعقبة	2016/03/20	8097
السياسيون أصبحوا قضاة ؟	سعد بوعقبة	2016/03/24	8101
بين زرنة سعداني و رقصة شكيب خليل؟	سعد بوعقبة	2016/03/25	8102
العدالة الجزائرية في ميزان شكيب خليل؟	سعد بوعقبة	2016/03/26	8103

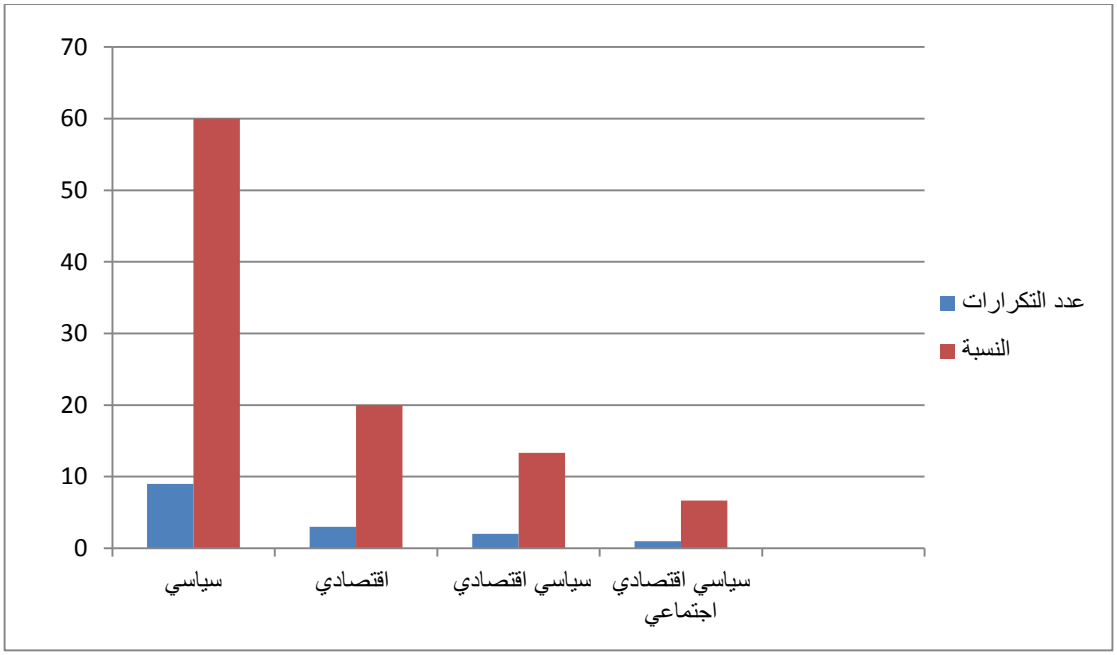
تحليل مضمون جريدة الخبر:

1- فئات ماذا قيل؟

1-فئة الموضوع: عدد المقالات 15

الجدول رقم 01: نوع المقال الصحفي في جريدة الخبر

نوع المقـــــــــال	عـــدد التكرارات	النـــــسبة
سياسي	9	%60
اقتصادي	3	%20
سياسي اقتصادي	2	%13.33
سياسي اقتصادي اجتماعي	1	%6.67
المجموع	15	%100



الشكل رقم (01): عدد التكرارات و النسب المئوية لفئة الموضوع

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 و الشكل رقم 01 أن أغلب المقالات طغى عليها الطابع السياسي حيث خصصت جريدة الخبر 9 مقالات للموضوع و بنسبة قدرت بـ: 60% ثم يأتي الطابع الاقتصادي في المرتبة الثانية و بأقل نسبة قدرت بـ : 20 % بتكرار 3 مرات، يليها بعد ذلك الطابع السياسي الممزوج بالطابع الاقتصادي بتكرارين و بنسبة 13.33 %، أصغر نسبة تم تسجيلها كانت في المقالات ذات الطابع السياسي الاقتصادي الاجتماعي بتكرار واحد و بنسبة 6.67 %.

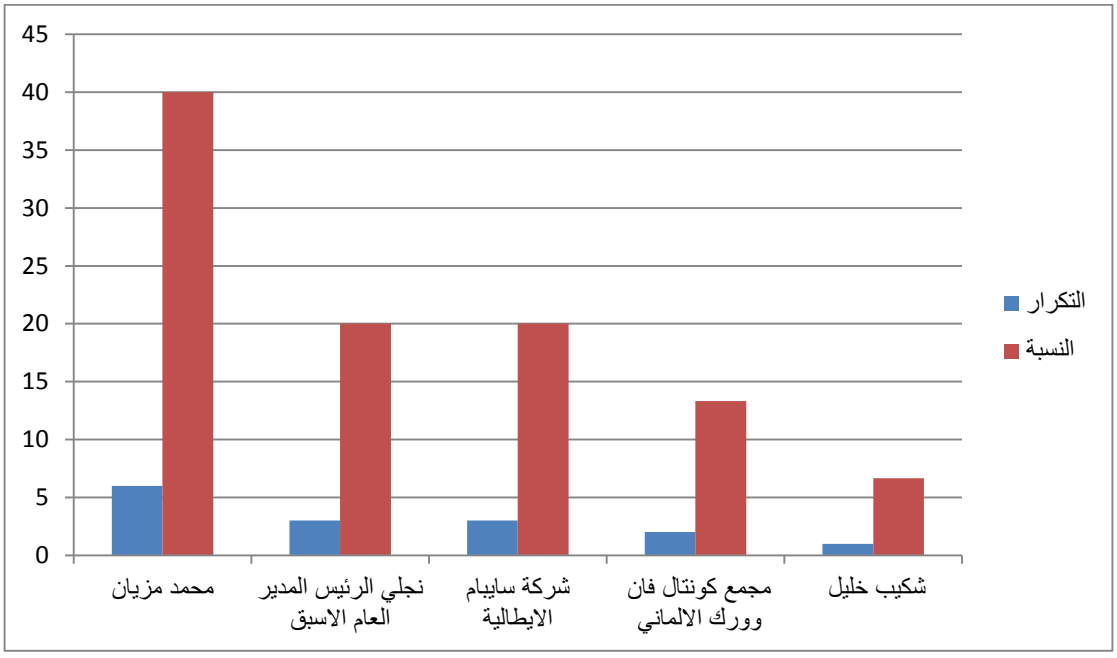
التحليل الكيفي:

إن طغيان الطابع السياسي على المقالات أمر طبيعي، حيث تعتبر قضية سوناطراك أكبر قضية فساد سياسي ومالي في الجزائر، وتحظى هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير من طرف الصحافة الجزائرية والدولية، ليس فقط لأنها تخص شركة عمومية تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الجزائري بل لكونها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، يتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين و المسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات و رشاو دولية تقدر بملايين الدولارات من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص شركة سوناطراك.

2- **فئة الفاعل**:

جدول رقم 02: تكرارات و نسب فئة الفاعل في جريدة الخبر

الفـــــــــاعل	التـــكرار	النسبـــــة
محمد مزيان (المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك)	06	%40
نجلي الرئيس المدير العام الأسبق (فوزي مزيان و رضا مزيان)	03	%20
شركة سيبام الايطالية	03	%20
مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني	02	%13.33
شكيب خليـــــل	01	%6.67
المجمـــــــوع	15	%100



الشكل رقم 02 : تكرارات ونسب فئة الفاعل في معالجة قضية سوناطراك

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 و الشكل رقم 02 أن حضور فاعل محمد مزيان كان بأكبر نسبة قدرت بـ:40 % و بمجموع 06 تكرارات، يأتي في المرتبة الثانية نجلي الرئيس المدير العام الأسبق (فوزي مزيان و رضا مزيان) و شركة سيبام الايطالية بـ 03 تكرارات و بنسبة قدرت بـ 20%، يليه بعد ذلك فاعل مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني بتكرارين و بنسبة 13.33 % ، في حين سجل فاعل شكيب خليل أضعف نسبة قدرت بـ 6.67 % و بتكرار واحد فقط.

التحليل الكيفي:

تحميل المسؤولية للرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك محمد مزيان يعود إلى ثقل المنصب الذي كان يتقلده حيث يعد منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية النفطية بالجزائر أحد أكثر المناصب المرموقة في الدولة ولا يصل إليه سوى المقربين جدًا من النظام وله من التأثير ما يفوق الكثير من الوزراء نظرًا لدور الشركة الاقتصادي والاجتماعي.

و كان محمد مزيان هو المسؤول المباشر عن إبرام صفقات بالتراضي خاصة فيما تعلق بمشروع المراقبة البصرية والحماية الالكترونية بالجنوب الجزائري حيث اعترف أمام قاضي التحقيق أن إمضاء الصفقات بصيغة التراضي البسيط من قبل الإطارات كان بتفويض منه شخصيا، ورغم الاختلاف في النسبة بين كل من محمد مزيان من جهة و نجليه (فوزي مزيان و رضا مزيان) و شركة سيبام الايطالية من جهة أخرى إلا أن أصحاب المقال حملوا جانبا من المسؤولية لشركة سيبام الايطالية حيث أن هذه الأخيرة ظفرت بمشاريع وصفقات في قطاعي النفط والغاز بلغ عددها 8 مشاريع، و أن قيمة الصفقات التي حازت عليها "سايبام" بلغت08 مليار أورو في ظرف 3 سنوات ما بين العام 2006 و2009، في الوقت الذي كانت الشركة قبلها لا تقدر على تلبية طلبيات لمشاريع في السوق الجزائري تتعدى قيمتها 30 مليون دولار.

تحميل جانب من المسؤولية لنجلي الرئيس الأسبق و ذلك لقيامهما بصفقات مشبوهة مع المجمع الألماني "كونتال فانك وورك"، حيث استغلا نفوذ الوالد لإبرام 05 صفقات لمشروع إنشاء المراقبة البصرية و الحماية الالكترونية لجميع مركبات سوناطراك على مستوى القطر الوطني بقيمة

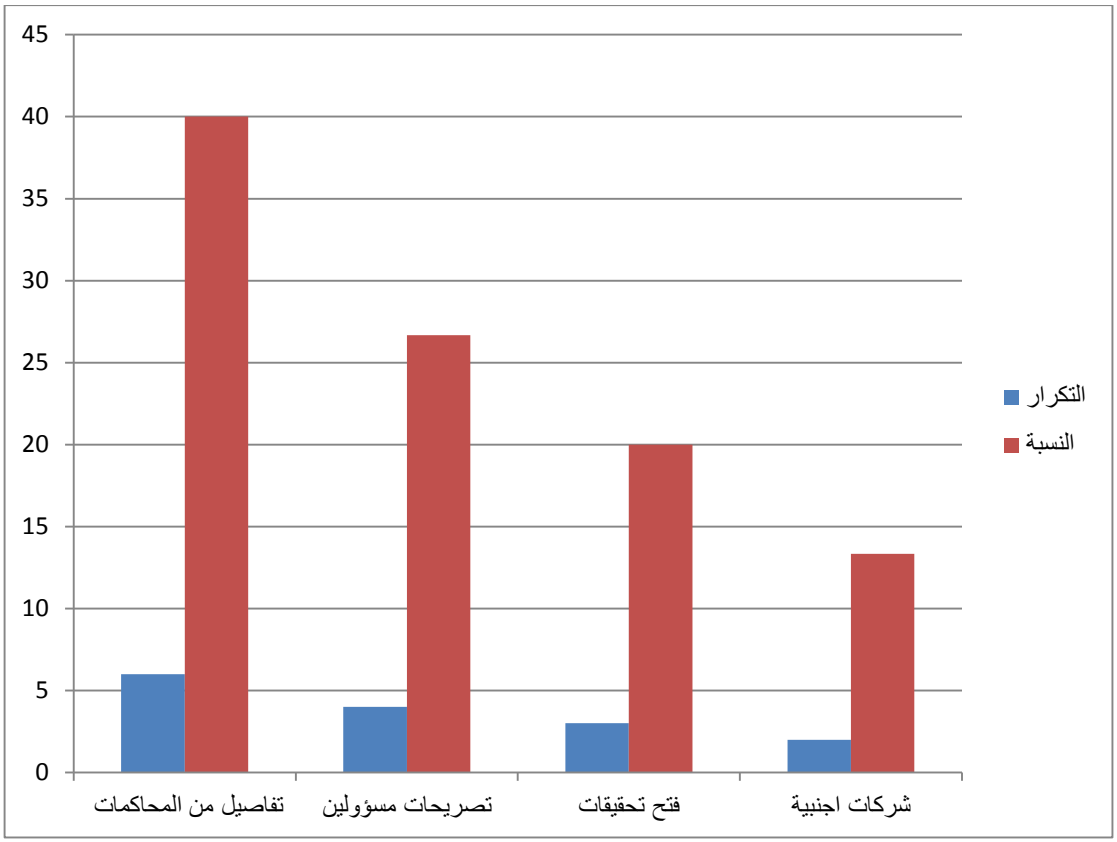
1100 مليار سنتيم رغم أن المجمع الألماني لا يملك المؤهلات المهنية و التكنولوجية لإبرام صفقات مع سوناطراك.

ظهور شكيب خليل بنسبة ضئيلة راجع لإسقاط اسمه من ملف التحقيق في قضية سوناطراك02 لا كمتهم عادي ولا في إطار الامتياز القضائي، حيث لم يذكر اسمه في الوثيقة التي تحوز أسماء المتهمين والتي تم تحريرها منتصف شهر ديسمبر 2013 من قبل قاضي التحقيق.

3- **فئة مصدر المعلومة**:

الجدول رقم 03: تكرارات و نسب فئة مصدر المعلومة في جريدة الخبر

مصدر المعلومة	التكرار	النسبة %
تفاصيل من المحاكمات	06	%40
تصريحات مسؤولين	04	%26.67
فتح تحقيقات	03	%20
شركات أجنبية	02	%13.33
المجمـــــــوع	15	%100



الشكل رقم 03 : تكرارات ونسب مصدر المعلومة في جريدة الخبر

يتبين من خلال الجدول رقم 03 و الشكل رقم 03 أن المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك اعتمدت على نقل تفاصيل ما جاء في المحاكمة و بنسبة 40%بمعدل 06 تكرارات، في المرتبة الثانية نجد تصريحات المسؤولين بنسبة 26.67% و بـ 04 تكرارات يليه بعد ذلك مصدر فتح تحقيقات بنسبة 20% بمعدل 03 تكرارات، أصغر نسبة كانت عن طريق الشركات الأجنبية بـ: 13.33% و بتكرارين.

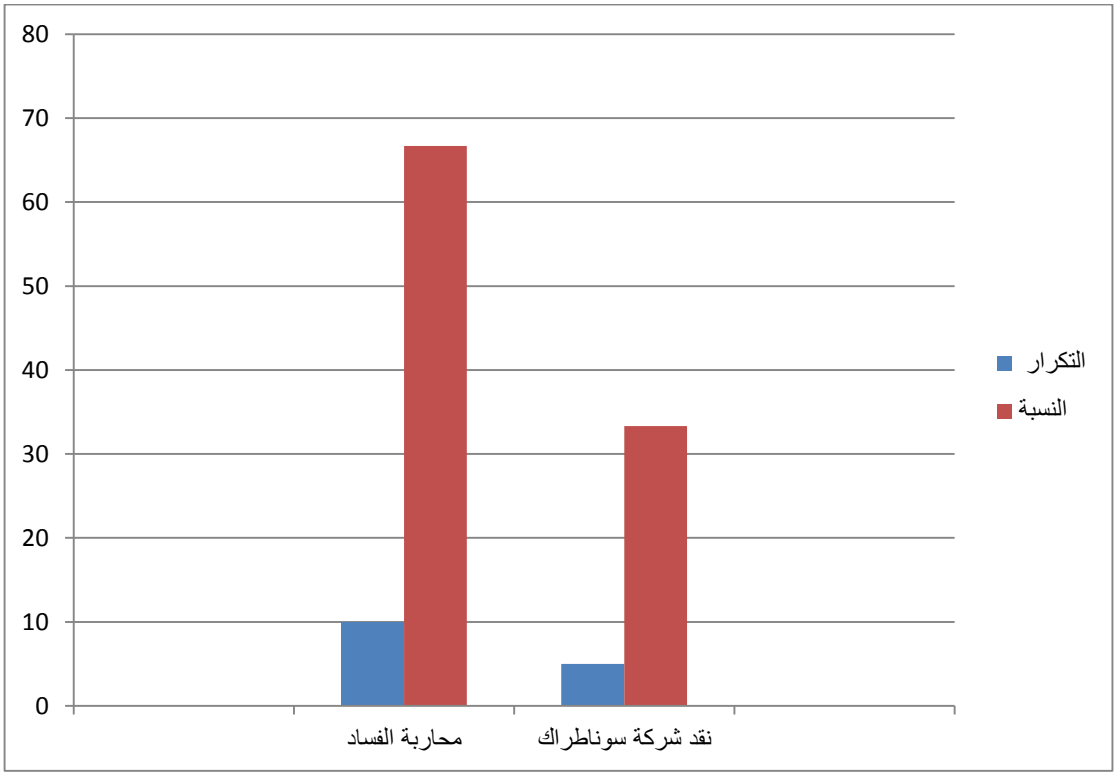
التحليل الكيفي:

اعتمدت جريدة الخبر في معالجتها لقضية سوناطراك على نقل تفاصيل ما جرى في المحكمة باعتبار هذه الأخيرة المصدر الأساسي للحصول على المعلومة بحكم أن التحقيقات في قضية سوناطراك كانت محاطة بكثير من السرية لأكثر من 06 سنوات إلى غاية انطلاق المحاكمة بمحكمة جنايات الجزائر العاصمة بتاريخ 27 ديسمبر2015، أما تصريحات المسؤولين التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 26.67% فتزامنت و عودة الوزير الأسبق شكيب خليل أين كان لأحزاب الموالاة والمعارضة نصيب في تناول أسباب وتداعيات عودة شكيب خليل.

4- **فئة الأهداف**:

جدول رقم 04:تكرار و نسبة فئة الأهداف في جريدة الخبر

الهـــدف	التكـــرار	النسبة %
محاربة الفساد	10	%66.67
نقد شركة سوناطراك	5	%33.33
المجمـــــــــوع	15	%100



شكل رقم 04: تكرارات و نسبة فئة الأهداف في جريدة الخبر

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن محاربة الفساد جاء في المرتبة الأولى بمجموع 10 تكرارات و بنسبة 66.67 % يليه في المرتبة الثانية نقد شركة سوناطراك بـ 05 تكرارات و بنسبة 33.33%.

التحليل الكيفي:

إن الهدف من التغطية الإعلامية لقضية سوناطراك هي بالدرجة الأولى محاربة ظاهرة الفساد وفي سبيل رصد الصورة العامة لقضايا الفساد الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية تبرز إلى الواجهة مهمة وسائل الإعلام بكل أنواعها في التصدي لمثل هذه الظاهرة من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملابسات المواضيع المشبوهة المتعلقة بمختلف قضايا الفساد التي تهم المواطن الجزائري، أما نقد شركة سوناطراك وهذا لإبراز خطورة القضية ومدى الضرر الذي أصاب أكبر شركة في الجزائر وإفريقيا.

فئات كيف قيل؟

استخدمنا في تحليلنا للجانب الشكلي من المادة الإعلامية أربع فئات من فئات كيف قيل؟

1-فئة المساحة.

2-فئة موقع النشر.

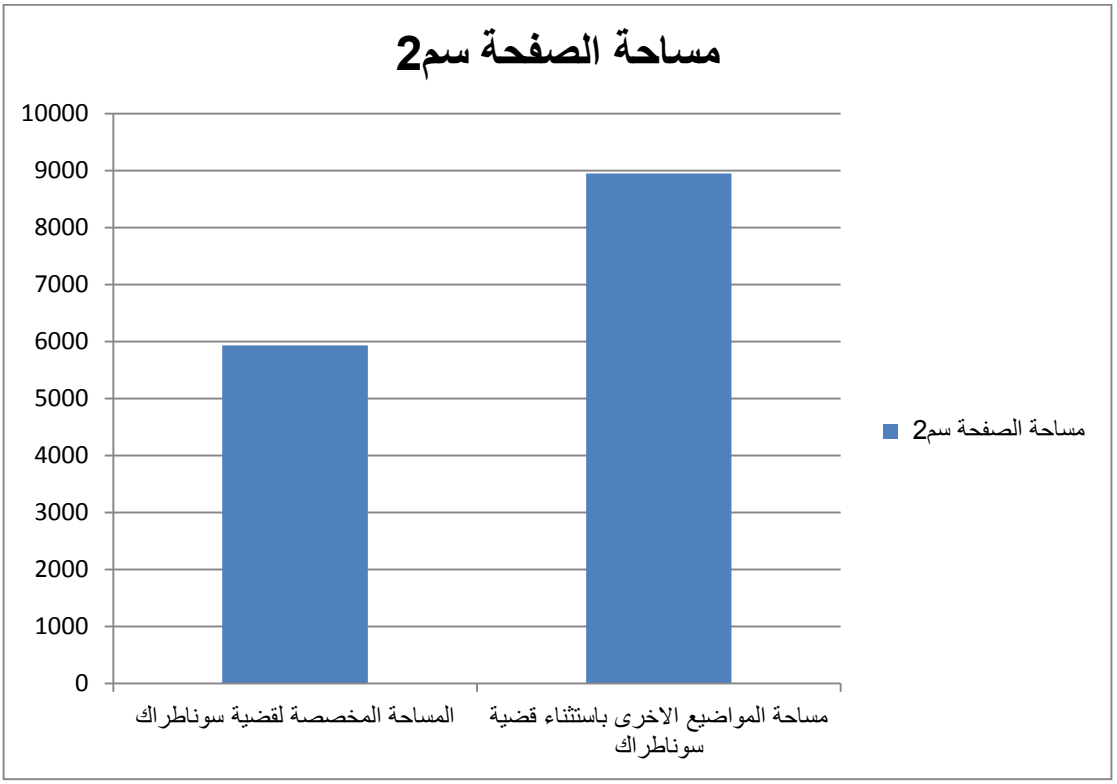
3-فئة الأنواع الصحفية.

4-فئة المعالجة التيبوغرافية.

1- **فئة المساحة:**

الجدول رقم 05: المساحة الإجمالية للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر

	مساحة الصفحة سم^2	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة لقضية سوناطراك	5929.86 سم^2	%39.85
مساحة المواضيع الأخرى باستثناء قضية سوناطراك	8950,14	%60.15
المجمـــــــــوع	14880	%100

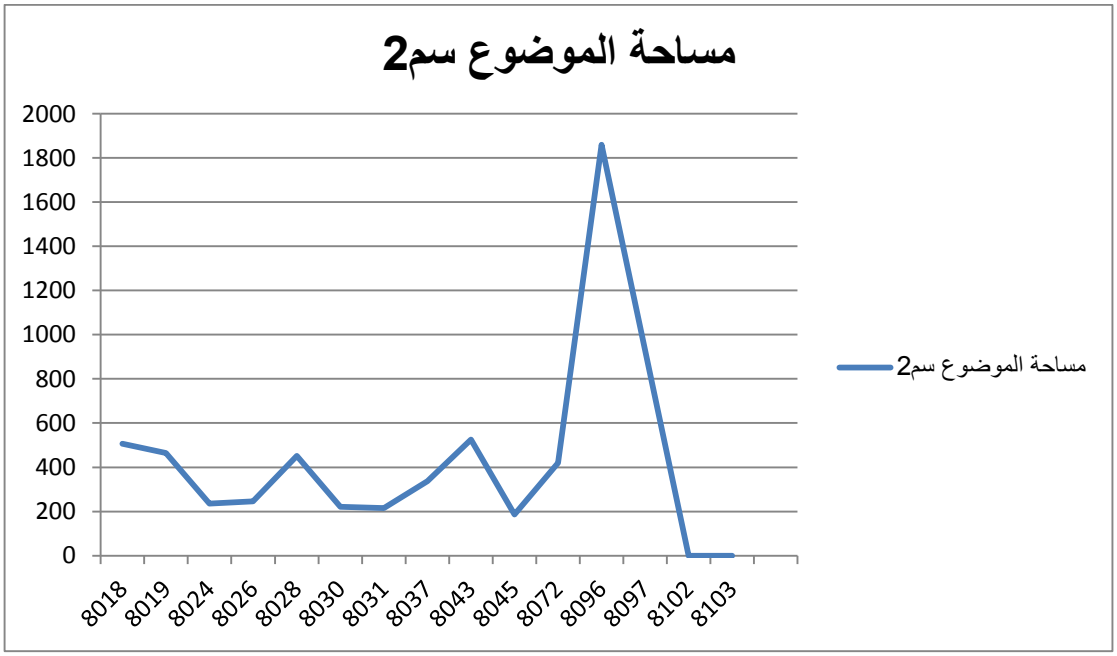


الشكل رقم 06: توزيع مساحة قضية سوناطراك في جريدة الخبر

من خلال الجدول رقم 06 و التمثيل البياني نلاحظ أن المساحة الإجمالية المخصصة للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر بلغت 5956.40 سم^2 أي بنسبة 42.69% من المساحة الإجمالية للمواضيع.

الجدول رقم 06: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر

العدد	تاريخ الصدور	مساحة الموضوع سم^2	النسبة المئوية %	مساحة الصفحة سم^2
7990	2015/12/03	151.54	16.29	930 سم^2
8016	2015/12/29	136.25	14.65	930 سم^2
8018	2015/12/31	506,95	54,51	930 سم^2
8022	2016/01/05	201.39	49,93	930 سم^2
8024	2016/01/07	236,03	25,38	930 سم^2
8026	2016/01/09	245,76	26,43	930 سم^2
8028	2016/01/11	451,72	48,57	930 سم^2
8038	2016/01/21	449.28	36,19	930 سم^2
8039	2016/01/22	98.75	56,49	930 سم^2
8045	2016/01/28	186,9	20,10	930 سم^2
8096	2016/03/19	1860	100	1860 سم^2
8097	2016/03/20	930	100	930 سم^2
8101	2016/03/24	143.64	15.44	930 سم^2
8102	2016/03/25	143.64	15.44	930 سم^2
8103	2016/03/26	143.64	15.44	930 سم^2



رسم بياني رقم 01: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 و الرسم البياني رقم 01 أن أكبر نسبة خصصتها جريدة الخبر للموضوع جاءت في العددين 8096، 8097 الصادرين بتاريخ 2016/03/19، 2016/03/20 على التوالي حيث بلغت 930 سم^2 أي بنسبة 100% و قد صدر الموضوع في صفحة واحدة، أما أصغر المساحات التي خصصت للموضوع كانت136.25 سم^2 و بنسبة 14.65% في العدد 8016 الصادر بتاريخ 2015/12/29 بالإضافة إلى مساحة 143.64 سم^2 بنسبة 15.44% و التي تكررت في الأعداد 8101، 8102، 8103 الصادرة بتاريخ 2016/03/24، 25 /2016/03، 2016/03/26 على التوالي.

التحليل الكيفي:

رغم انطلاق محاكمة المتورطين في قضية سوناطراك بتاريخ 27 ديسمبر 2015 إلا أننا سجلنا أصغر نسبة في العدد 8016 بنسبة 14.65% بتاريخ 29 ديسمبر 2015 و هذا راجع إلى اهتمام جريدة الخبر بالمشروع التمهيدي لتعديل الدستور الذي تزامن وتاريخ المحاكمة.

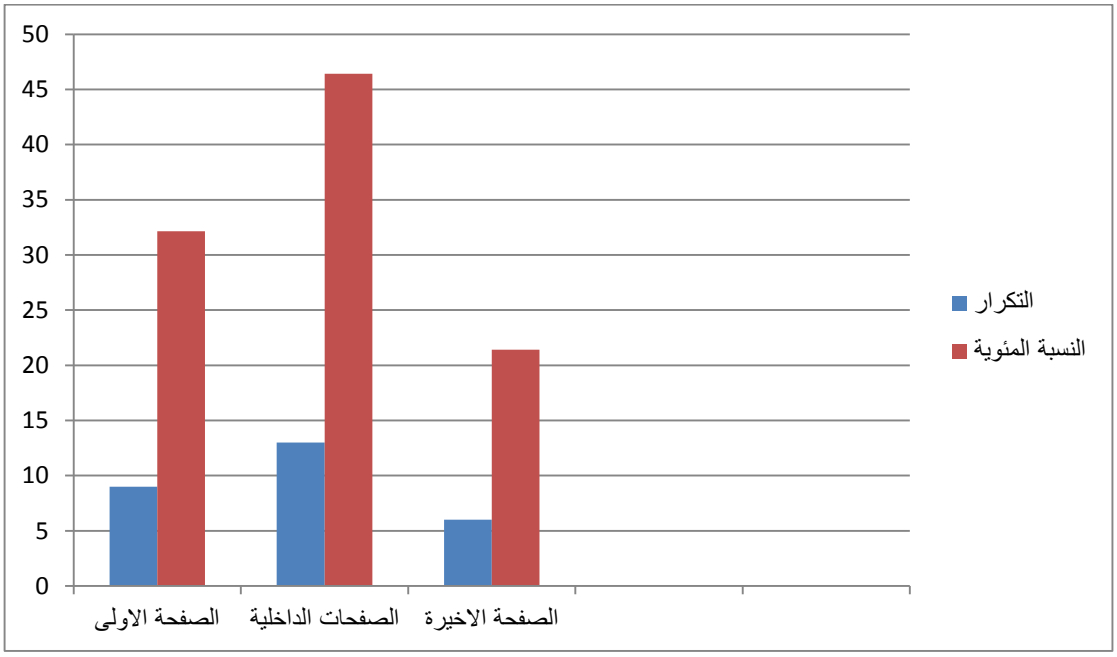
و سجل الموضوع مساحة معتبرة بتاريخ 19 و20 مارس 2016 و هو التاريخ الذي صادف عودة شكيب خليل إلى أرض الوطن حيث كان بمثابة الحدث الأبرز في الصحافة الوطنية بصفة عامة وجريدة الخبر بصفة خاصة.

في أواخر شهر مارس سجلنا انخفاضا كبيرا في مساحة الموضوع لانتهاء محاكمة قضية سوناطراك، حيث كانت هذه المساحة لمقالات الصحفي الشهير سعد بوعقبة تناول فيها بالتعليق تداعيات عودة شكيب خليل في عموده "نقطة نظام".

2- **فئة موقع النشر**:

الجدول رقم 07: تكرارات موقع النشر في جريدة الخبر

الصفحة الأولى	الصفحة الداخلية		الصفحة الأخيرة
09	ص2	ص3	06
	07	06	



الشكل رقم 07: نسب و تكرارات موقع النشر في جريدة الخبر

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن جريدة الخبر اعتمدت في نشرها للموضوع على جميع الصفحات حيث جاء استخدام الصفحات الداخلية 13 مرة بنسبة 46.43% و الصفحة الأولى 09 مرات و بنسبة 32.15% ، أما الصفحة الأخيرة تم استخدامها 06 مرات بنسبة 21.42%.

بالنسبة للصفحات الداخلية: الصفحة 02 تم استخدامها 07 مرات بنسبة 53.85%، أما الصفحة 03 استخدمت 06 مرات بنسبة 46.15%.

توزيع المواضيع الصادرة على هذه الصفحات كان من خلال 15 عدد، لذا نشير أن الصفحة الأولى اشتركت 09 مرات مع الصفحات الداخلية في نشر الموضوع.

كما اشتركت الصفحة 02 و 03 مرتين في نشر الموضوع، و الصفحة الأخيرة مرتين مع الصفحات الداخلية.

التحليل الكيفي:

قامت جريدة الخبر بنشر الموضوع في الصفحة الأولى من الجريدة و هذا لأهمية الموضوع بالنسبة للرأي العام الوطني و الدولي، و كذلك في الصفحة الأخيرة التي تصنف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الأولى، كما اعتمدت الجريدة على الصفحات الداخلية 02 و 03 لأنها تندرج ضمن الصفحات المخصصة للقسم الوطني.

3- **فئة الأنواع الصحفية**:

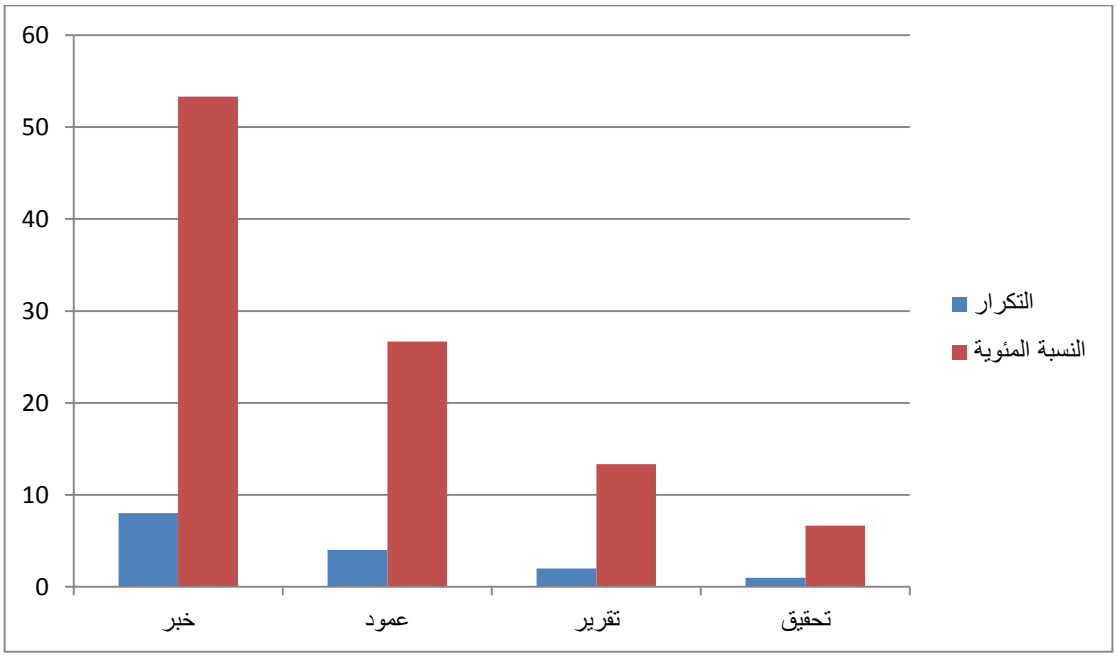
الجدول رقم 08: تكرار الأنواع الصحفية في جريدة الخبر

		المادة المستعملة					
الرقم	**تاريخ الصدور**	**العدد**	**خبر**	**تقرير**	**عمود**	**تحقيق**
01	2015/12/03	7990		❖		
02	2015/12/29	8016	❖			
03	2015/12/31	8018		❖		
04	2016/01/05	8022	❖			
05	2016/01/07	8024	❖			
06	2016/01/09	8026	❖			
07	2016/01/11	8028	❖			
08	2016/01/21	8038	❖			
09	2016/01/22	8039				❖
10	2016/01/28	8045	❖			
11	2016/03/19	8096	❖			
12	2016/03/20	8097			❖	
13	2016/03/24	8101			❖	
14	2016/03/25	8102			❖	
15	2016/03/26	8103			❖	

الجدول رقم 09: نسبة وتكرار الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة الخبر

نوع المقال	التكرار	النسبة المئوية %
خبر	08	%53.33
عمود	04	%26.67
تقرير	02	%13.33
تحقيق	01	%6.67
المجموع	15	%100

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن الخبر الصحفي كان أوفر حظا من حيث عدد التكرارات و التي بلغت 08 تكرارات، يأتي في المرتبة الثانية العمود بأربع 04 تكرارات، يليه بعد ذلك التقرير الصحفي بتكرارين، بينما سجل التحقيق تكرار واحد فقط.



شكل رقم 08: نسبة و تكرارات الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة الخبر

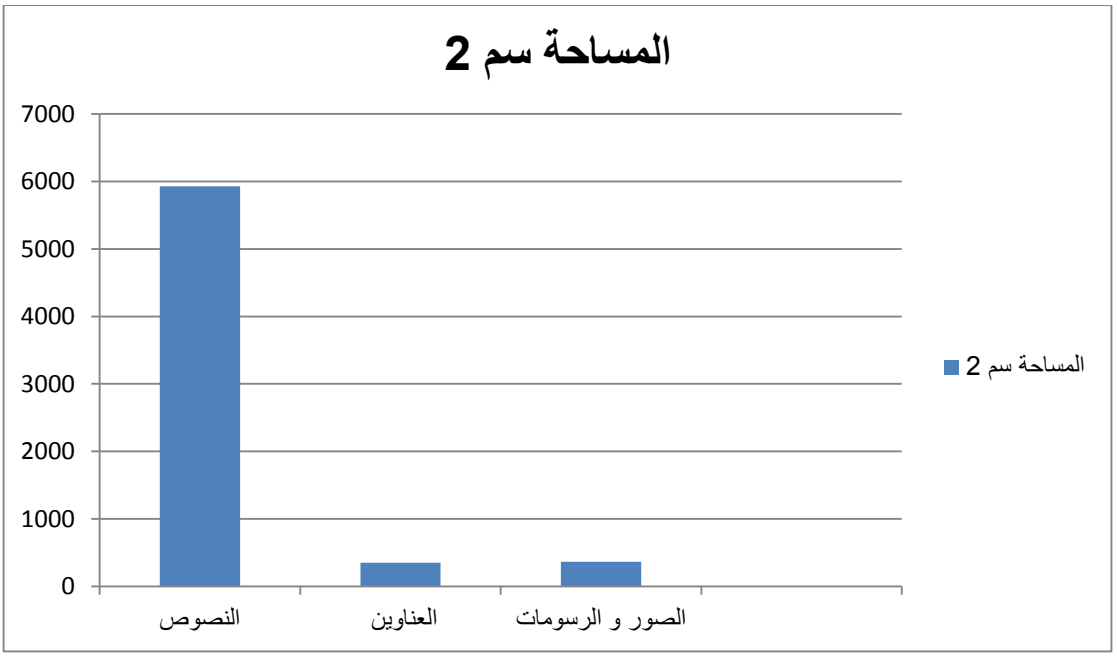
التحليل الكيفي:

لقد اعتمدت جريدة الخبر في كتابة وصياغة الأخبار المتعلقة بقضية سوناطراك على الخبر الصحفي لأهميته في إيصال المعلومة و الفكرة عبر التدرج في طرح الموضوع و ذلك ما يتميز به الخبر مقارنة مع الأنواع الصحفية الأخرى، كما اعتمدت الجريدة على المقال العمودي و هذا راجع إلى أن العمود له خصائصه المميزة فهو يحمل تسمية ثابتة في الجريدة "نقطة نظام" للصحفي الجزائري "سعد بوعقبة" وله مكان ثابت و يكون منتظم الصدور و يحمل توقيع كاتبه الذي له خبرة و باع طويل و ثقافة عالية و أسلوب شيق، فليست هناك قيود على المجالات والموضوعات التي يتطرق إليها كاتب العمود الصحفي.

4- **فئة العناصر التيبوغرافية**:

الجدول رقم 10: المساحة و النسبة المئوية لفئة العناصر التيبوغرافية

العناصر التيبوغرافية	المساحة المخصصة	النسبة المئوية
النصوص	5929.86 سم^2	%89.24
العناوين	348,49 سم^2	%5.24
الصور و الرسومات	366,83 سم^2	%5.52
المجموع	6645,18 سم^2	%100



شكل رقم 11: توزيع مساحة العناصر التيبوغرافية في جريدة الخبر

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن النصوص احتلت المرتبة الأولى بمساحة قدرها 5929.86 سم^2 ما يعادل نسبة 89.24%، ثم العناوين والصور بنسب متقاربة حيث بلغت مساحة العناوين 348,49 سم^2 بنسبة 5.24%، أما مساحة الصور و الرسومات فكانت 366,83 سم^2 بنسبة 5.52%.

التحليل الكيفي:

تعتبر النصوص المادة الإعلامية التحريرية للموضوع حيث أولت جريدة الخبر اهتماما للنص في معالجتها لقضية سوناطراك و هذا ما تظهره المساحة المخصصة له مقارنة بالعناصر التيبوغرافية الأخرى بمساحة تقدر بـ 5929.86 سم^2 و هذا باعتباره العنصر الأساسي للرسالة الإعلامية الذي ينقل من خلاله أكبر عدد ممكن من مستجدات الحدث.

كما يلعب العنوان دورا مهما في إثارة فضول القارئ إذ يعتبر عنصر تيبوغرافي لا يقل أهمية عن النص و الصورة، و المتصفح لأعداد العينة يلاحظ أن أغلب العناوين كتبت بالبند العريض للفت انتباه القارئ.

الصورة تعطي دلالة قوية للموضوع حيث تستطيع أن تعرض أكثر مما يقدمه الصحفي باللفظ لأثرها الكبير و دورها الفعال في جذب انتباه القارئ.

تحليل مضمون جريدة أخبار اليوم

مفـــردات مجتمــع البحــث لجريـــدة أخبـــار اليـــوم

عنـــــوان المقـــال	كاتب المقـــال	التـــاريخ	العـــدد
القضاء يشرع في تفكيك ألغاز سوناطراك	حنـــان. ب	2015/12/28	2647
محاكمة أباطرة المجمع البترولي تتواصل **صفقات مشبوهة كلفت سوناطراك 1100 مليار**	حنـــان. ب	2015/12/29	2648
القضاء يباشر استجواب المتهمين في الفضيحة **تقني يكبد سوناطراك خسارة كبيرة**	حنـــان. ب	2015/12/30	2649
نجلا الرئيس الأسبق يتحدثان **تصريحات مثيرة في محاكمة سوناطراك**	حنـــان. ب	2016/01/04	2653
هكذا بهدلت شركة سيمانس مؤسسة سوناطراك	حنـــان. ب	2016/01/07	2655
سوناطراك 2 تلقي بظلالها في اليوم العاشر من المحاكمة **تحويلات مالية مشبوهة مازالت محل التحقيق**	حنـــان. ب	2016/01/09	2657
المدير الأسبق للشركة أمام المحكمة: **هذه أسرار صفقات سوناطراك**	حنـــان. ب	2016/01/11	2659
سوسبانس في محاكمة سوناطراك	حنـــان. ب	2016/01/13	2661
العدالة تواصل تفكيك الغاز سوناطراك **شهود ماشافوش حاجة.. وآخرون رفضوا الخروج عن الإطار العام للمحاكمة**	حنـــان. ب	2016/01/14	2662
في اليوم 15 من المحاكمة **محافظ حسابات يورط نجل مدير سوناطراك الأسبق**	حنـــان. ب	2016/01/16	2663
فضيحة سوناطراك وصمة عار في تاريخ الجزائر	حنـــان. ب	2016/01/20	2667
فضيحة سوناطراك تدخل مرحلة المخاض	حنـــان. ب	2016/01/27	2673
فضيحة سوناطراك ... ساعة الحقيقة	حنـــان. ب	2016/01/28	2674
هكذا طوى القضاء فضيحة سوناطراك 1	حنـــان. ب	2016/02/03	2679
هذا حصاد محاكمة سوناطراك 1	حنـــان. ب	2016/02/04	2680

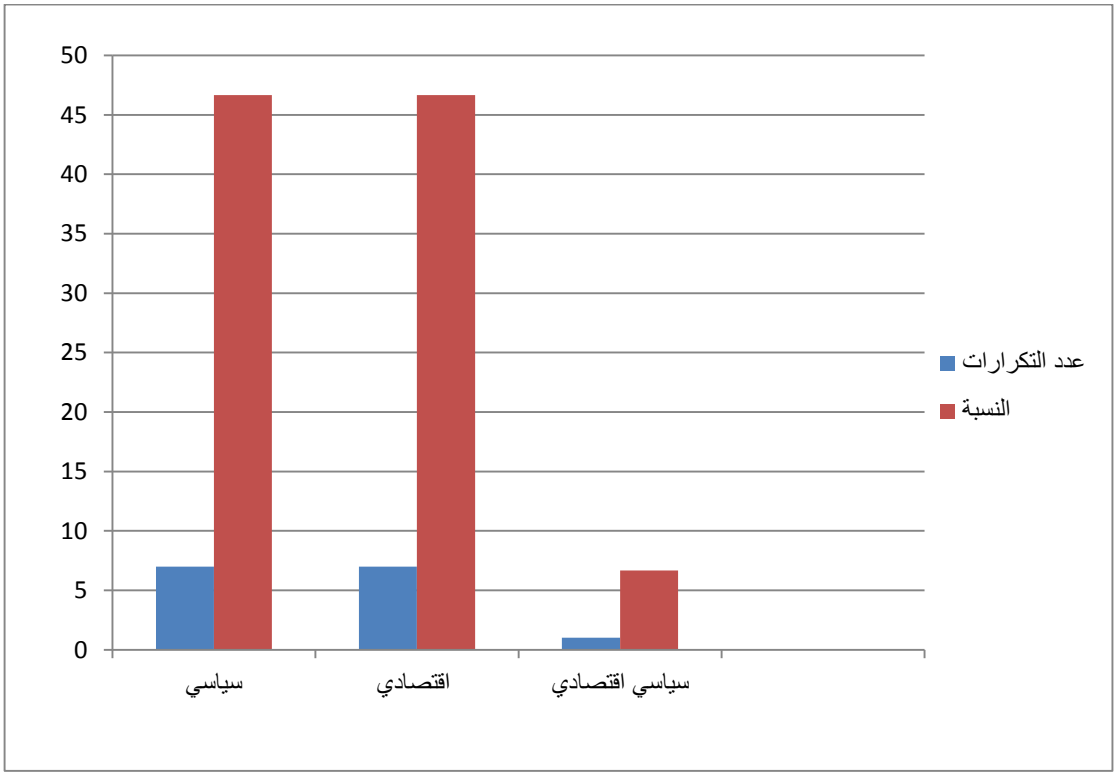
تحليل مضمون جريدة أخبار اليوم:

فئات ماذا قيل؟

1-فئة الموضوع: عدد المقالات 15

الجدول رقم 01: نوع المقال الصحفي في جريدة أخبار اليوم

نوع المقـــــــــال	عـــدد التكرارات	النـــــسبة
سياسي	7	%46.67
اقتصادي	7	%46.67
سياسي اقتصادي	1	%6.67
المجموع	15	%100



الشكل رقم (01): تكرارات و نسب فئة الموضوع في أخبار اليوم

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 و الأعمدة البيانية أن أغلب المقالات طغى عليها الطابع السياسي من جهة و الطابع الاقتصادي من جهة أخرى حيث خصصت جريدة الخبر 7 مقالات لكل منهما و بنسبة قدرت بـ: 46.67% ثم يأتي الطابع الاقتصادي الممزوج بالطابع السياسي في المرتبة الأخيرة بنسبة قدرها: 6.67% و بتكرار واحد فقط.

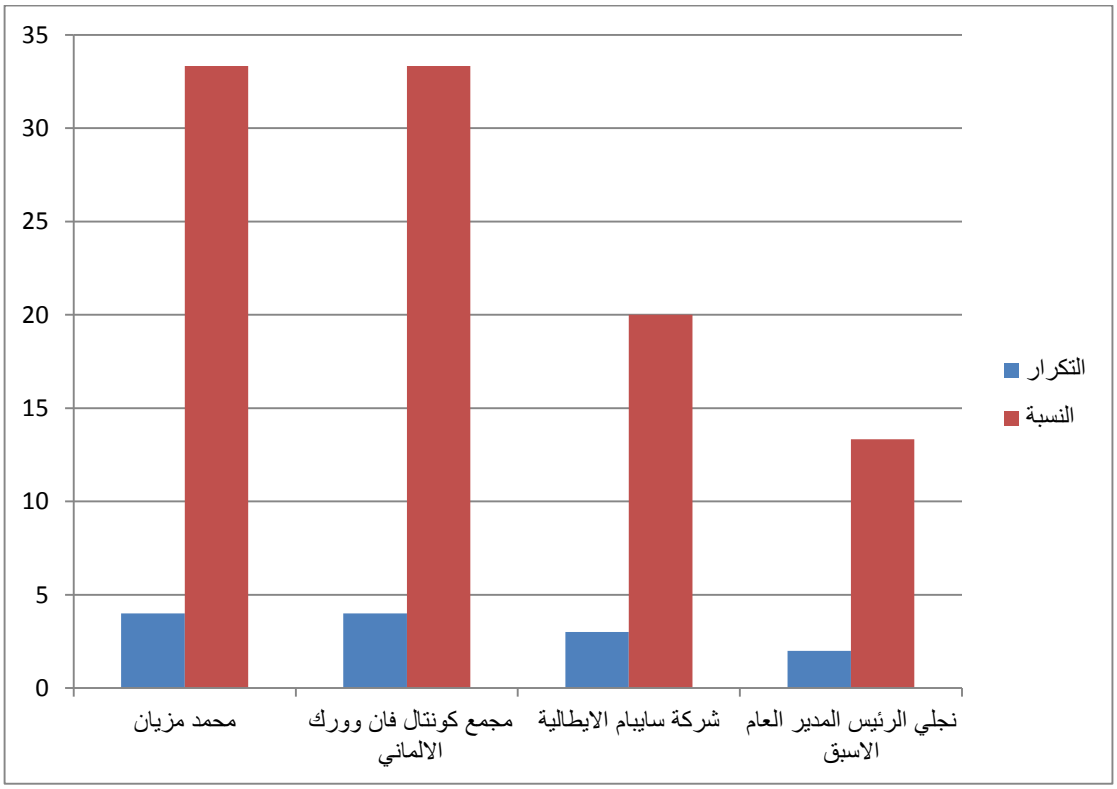
التحليل الكيفي:

جاءت أغلب المواضيع المتناولة في الجريدة أخبار اليوم في المجالين السياسي و الاقتصادي و هذا لاعتبار قضية سوناطراك اكبر قضية فساد مست كيان الدولة الجزائرية و طالت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأحدثت ضجة كبيرة لدى الرأي العام لما فيها من نهب لأموال الشعب وتهريبها للخارج عبر طرق تدليسية من طرف إطارات و مسؤولين نافذين في الدولة و ارتباط السياسة بالاقتصاد راجع إلى تورط بعض الأطراف السياسية في هذه القضية.

2- **فئة الفاعل**:

جدول رقم 02: توزيع فئة الفاعل في صحيفة أخبار اليوم

الفـــــــــاعل	التـــكرار	النسبـــــة
محمد مزيـان (الرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك)	05	%33.33
مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني	05	%33.33
شركة سيبام الايطالية	03	%20
نجلي الرئيس المدير العام الأسبق (فوزي مزيان و رضا مزيان)	02	%13.34
المجمـــــــوع	15	%100



الشكل رقم 02: **تكرارات و نسب فئة الفاعل في جريدة أخبار اليوم**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 و الشكل رقم 02 أن حضور فاعل محمد مزيان و مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني كان بأكبر نسبة قدرت بـ:33.33 % و بمجموع 5 تكرارات لكل منهما، تأتي في المرتبة الثالثة شركة سيبام الايطالية بـ 03 تكرارات و بنسبة قدرت بـ 20%، في حين سجل فاعل نجلي الرئيس المدير العام الأسبق (فوزي مزيان و رضا مزيان) أضعف نسبة قدرت بـ 13.34 % و بمجموع تكرارين.

التحليل الكيفي:

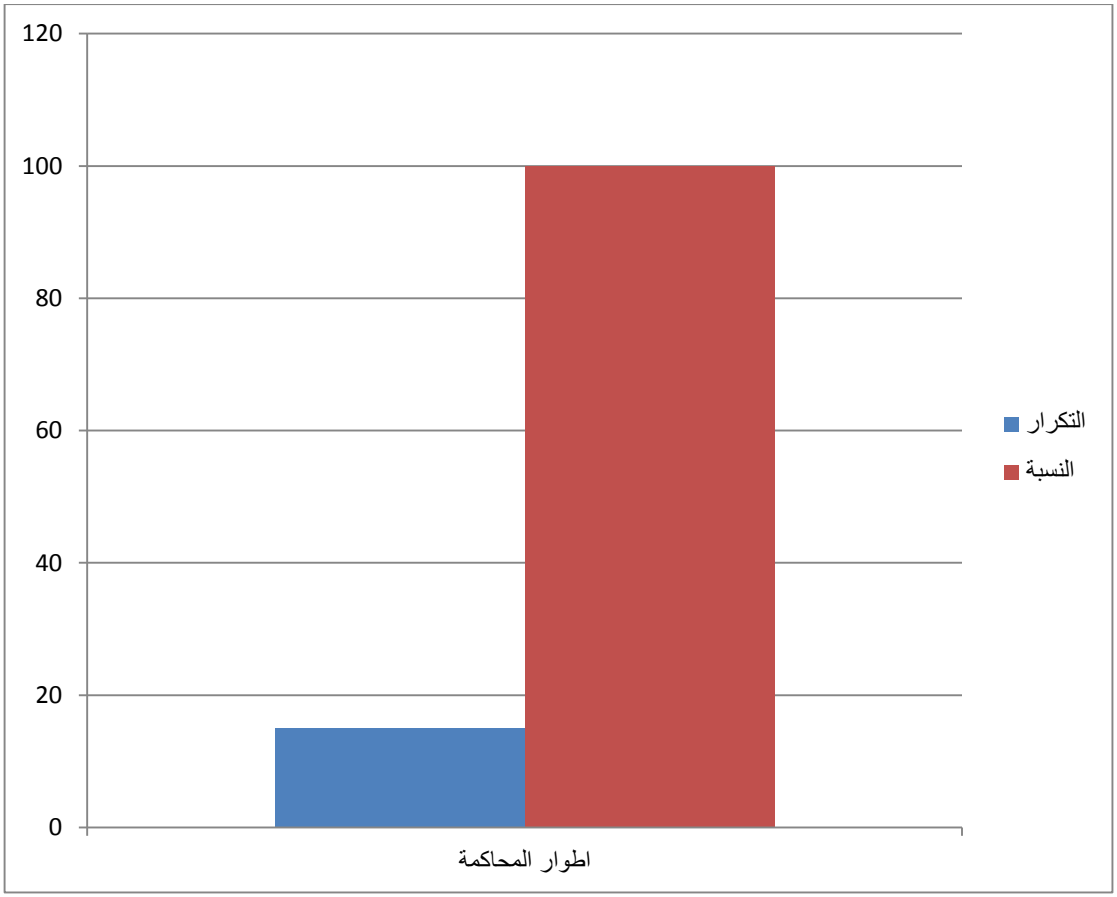
تحميل المسؤولية للرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك محمد مزيان و مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني بالدرجة الأولى يعود الى كون محمد مزيان هو المسؤول المباشر عن إبرام صفقات بالتراضي مع المجمع الألماني فيما تعلق بمشروع المراقبة البصرية والحماية الالكترونية بالجنوب الجزائري و هذا بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف قاعدة الحياة تيقنتورين و كلفت هذه الصفقات المشبوهة الدولة خسائر بالملايير.

شركة سيبام الايطالية أبرمت صفقات بالتراضي مع شركة سوناطراك كإعادة ترميم مقر غرمول و مشروع نقل الغاز "غالسي 03" بين الجائر وايطاليا و الذي كلف خسائر قدرت بـ 9600 مليار سنتيم.

3- فئة المصدر:

الجدول رقم 03: تكرار ونسبة مصدر المعلومة في جريدة أخبار اليوم

مصدر المعلومة	التكرار	النسبة
أطوار المحـــــــاكمة	15	%100
المجمـــــــــوع	15	%100



الشكل رقم 03 : نسب و تكرارات مصدر المعلومة في جريدة أخبار اليوم

يتبين من خلال الجدول رقم 03 و الشكل رقم 03 أن جريدة أخبار اليوم اعتمدت بشكل أساسي على نقل تفاصيل ما جاء في المحاكمة و بنسبة 100% بمجموع 15 تكرارا.

التحليل الكيفي:

جريدة أخبار اليوم اعتمدت في حصولها على المعلومة بشكل أساسي على نقل أطوار المحاكمة باعتبارها المرجع الأساسي في الحصول على المعلومة كما أن بعض المتهمين لم يعترفوا بالتهم الموجهة إليهم والتي تمثلت مجملها في : قيادة جماعة أشرار، تبييض الأموال، إبرام صفقات عمومية اقتصادية، استغلال النفوذ الرشوة، المشاركة في اختلاس أموال عمومية، مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، الزيادة في الأسعار خلال إبرام العقود مع مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مع الاستفادة بسلطة وتأثير مسؤول هذه المؤسسة، والبعض الاخر مازال في حالة فرار و هذا ما شكل عائقا في وجه الصحافة إلى غاية انطلاق المحاكمة.

4- **فئة الأهداف**:

جدول رقم 04: تكرارات ونسب فئة الأهداف في جريدة أخبار اليوم

الـــــهدف	التكـــرار	النسبـــــة %
نقد شركة سوناطراك	8	%53.33
محاربة الفساد	7	%46.67
المجمـــــــوع	15	%100



شكل رقم 04: نسب و تكرارات فئة الأهداف في جريدة أخبار اليوم

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن نقد شركة سوناطراك جاء في المرتبة الأولى بمجموع 08 تكرارات و بنسبة 53.33 % يليه في المرتبة الثانية محاربة الفساد بـ 07 تكرارات و بنسبة 46.67%.

التحليل الكيفي:

إن الهدف من المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك هي بالدرجة الأولى محاربة ظاهرة الفساد وفي سبيل رصد الصورة العامة لقضايا الفساد الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية تبرز إلى الواجهة مهمة وسائل الإعلام بكل أنواعها في التصدي لمثل هذه الظاهرة من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملابسات المواضيع المشبوهة المتعلقة بمختلف قضايا الفساد التي تهم المواطن الجزائري، أما نقد شركة سوناطراك وهذا لإبراز خطورة القضية ومدى الضرر الذي أصاب أكبر شركة في الجزائر وإفريقيا.

فئات كيف قيل؟

استخدمنا في تحليلنا للجانب الشكلي من المادة الإعلامية أربع فئات من فئات كيف قيل؟

1-فئة المساحة.

2-فئة موقع النشر.

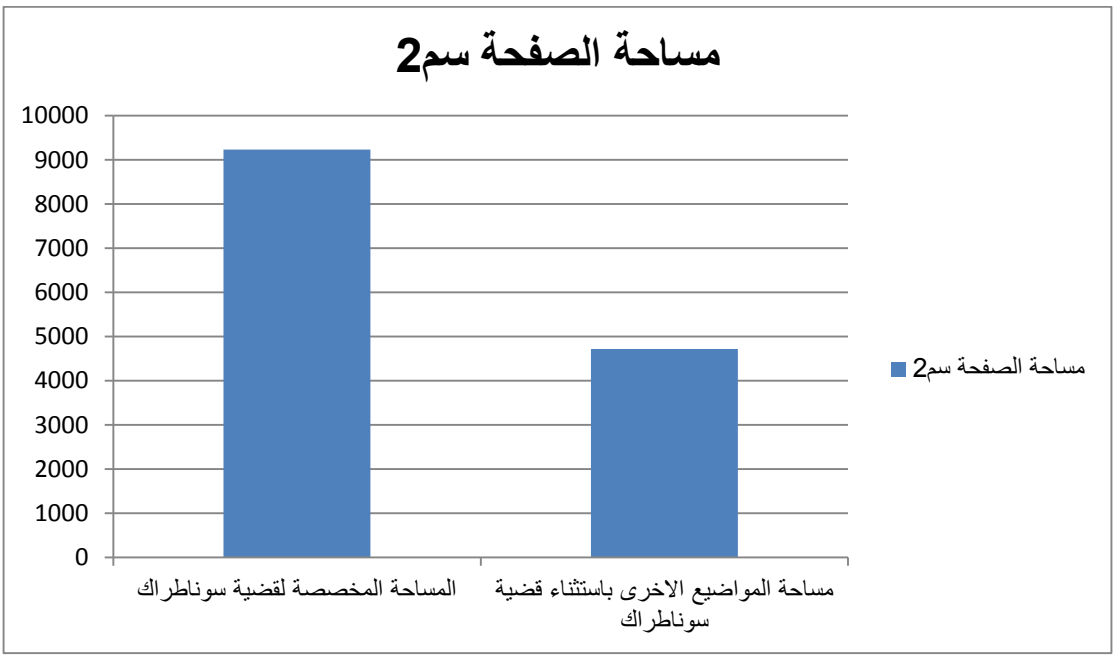
3-فئة الأنواع الصحفية.

4-فئة المعالجة التيبوغرافية.

1- **فئة المساحة:**

الجدول رقم 05: المساحة الإجمالية للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة أخبار اليوم

	مساحة الصفحة سم^2	النسبة المئوية%
المساحة المخصصة لقضية سوناطراك	9233.74 سم^2	%66.19
مساحة المواضيع الأخرى باستثناء قضية سوناطراك	4716,26	%33.81
المجمـــــــــوع	13950	%100

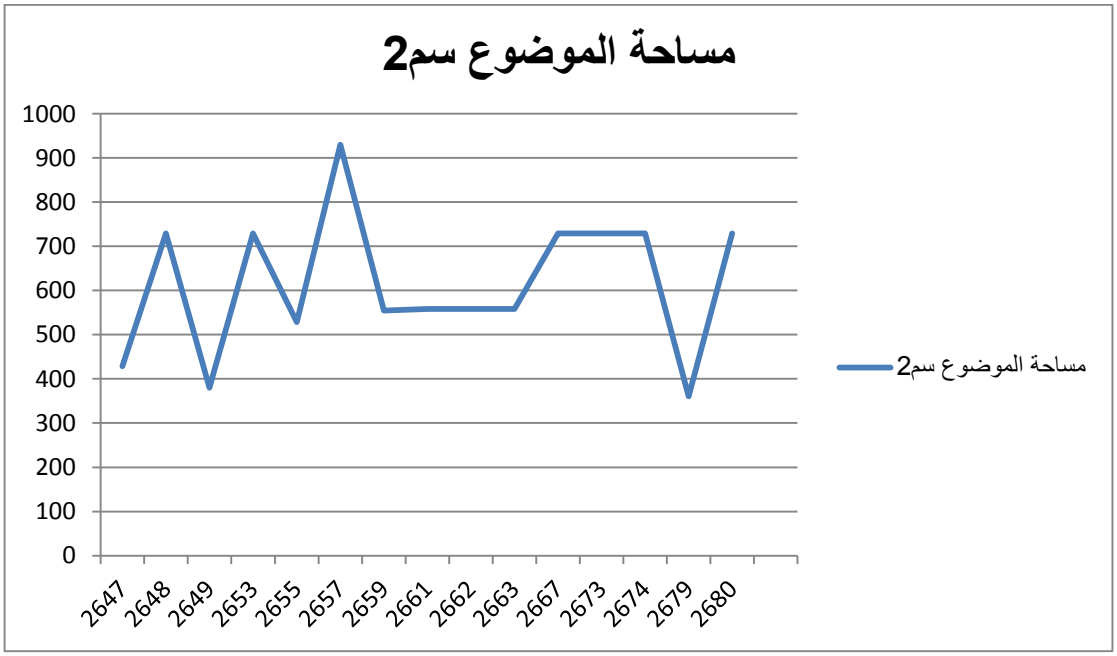


الشكل رقم 06: توزيع مساحة قضية سوناطراك في جريدة أخبار اليوم

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن المساحة الإجمالية المخصصة للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة أخبار اليوم بلغت 9233.74 سم^{2}أي بنسبة 66.19% من المساحة الإجمالية للمواضيع.

الجدول رقم 06: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في جريدة أخبار اليوم

العدد	تاريخ الصدور	مساحة الموضوع سم^2	النسبة المئوية %	مساحة الصفحة سم^2
2647	2015/12/28	428,46	46.07	930 سم^2
2648	2015/12/29	729,6	78.45	930 سم^2
2649	2015/12/30	380,12	40.87	930 سم^2
2653	2016/01/04	729,6	78.45	930 سم^2
2655	2016/01/07	528,23	56.80	930 سم^2
2657	2016/01/09	930	100	930 سم^2
2659	2016/01/11	554,49	59.62	930 سم^2
2661	2016/01/13	558,14	60.02	930 سم^2
2662	2016/01/14	558,14	60.02	930 سم^2
2663	2016/01/16	558,14	60.02	930 سم^2
2667	2016/01/20	729,6	78.45	930 سم^2
2673	2016/01/27	729,6	78.45	930 سم^2
2674	2016/01/28	729,6	78.45	930 سم^2
2679	2016/02/03	360,42	38.75	930 سم^2
2680	2016/02/04	729,6	78.45	930 سم^2



رسم بياني رقم 01: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في جريدة أخبار اليوم

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن اكبر نسبة خصصتها جريدة الخبر للموضوع جاءت في العدد 2657 الصادر بتاريخ 2016/01/09 حيث بلغت 930 سم^2 أي بنسبة 100% و قد صدر الموضوع في صفحة واحدة، أما اصغر مساحة خصصت للموضوع كانت 360.42 سم^2 و بنسبة 38.75%، في العدد 2679 الصادر بتاريخ 2016/02/03.

كما أن المساحة 78.45% تكررت 06 مرات في الأعداد 2648، 2653، 2667، 2673، 2674، 2680 الصادرة بتاريخ: 2015/12/29، 2016/01/04، 2016/01/20، 2016/01/27، 2016/01/28، 2016/02/04 على التوالي.

التحليل الكيفي:

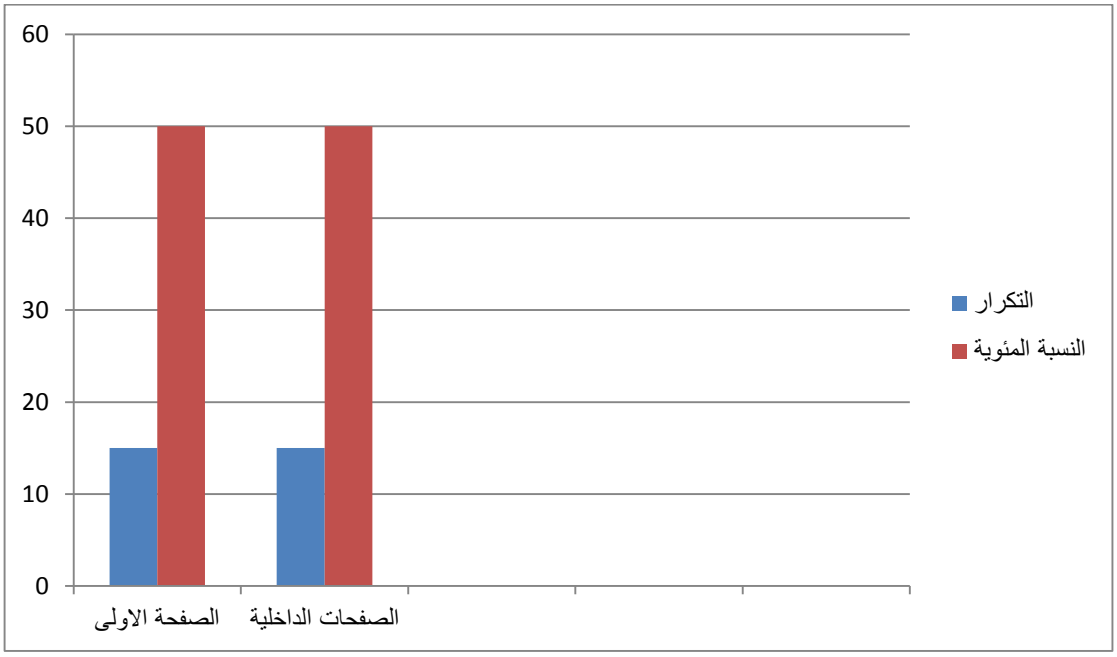
بلغت أكبر مساحة للموضوع 930 سم^2 بنسبة 100% وكان ذلك في العدد 2657 بتاريخ 2016/01/09 حيث خصصت صفحة كاملة ويمكن ربط ذلك بتواصل محاكمة قضية سوناطراك أين تم اكتشاف حقائق جديدة فيما يعرف بقضية سوناطراك 02 في اليوم العاشر من المحاكمة.

كما لاحظنا ثبات في المساحة 729,6 سم^2 في 06 أعداد كاملة و هذا الضدور المنتظم راجع إلى تتبع جريدة اخبار اليوم لقضية سوناطراك من بداية المحاكمة في 27 ديسمبر 2015 إلى غاية النطق بالأحكام في 03 فيفري 2016.

2- **فئة موقع النشر**:

الجدول رقم 07: موقع النشر في جريدة أخبار اليوم

الصفحة الأولى	الصفحة الداخلية			الصفحة الأخيرة
15	ص3	ص4	ص 05	00
	01	10	04	



الشكل رقم 07 : نسب وتكرارات موقع النشر في جريدة أخبار اليوم

من خلال الجدول رقم 08 و الشكل رقم07 نلاحظ أن جريدة أخبار اليوم استخدمت الصفحة الأولى 15مرة و بنسبة 50% و الصفحات الداخلية 15 مرة بنسبة 50%، أما الصفحة الأخيرة فلم يتم استخدامها.

بالنسبة للصفحات الداخلية: الصفحة 04 تم استخدامها 10 مرات بنسبة 66.67%، أما الصفحة 05 استخدمت 04 مرات بنسبة 26.67 % و أخيرا الصفحة 03 استخدمت مرة واحدة بنسبة 6.66 %.

توزيع المواضيع الصادرة على هذه الصفحات كان من خلال 15 عدد، لذا نشير أن الصفحة الأولى اشتركت 15 مرة مع الصفحات الداخلية في نشر الموضوع.

التحليل الكيفي:

الاعتماد على الصفحة الأولى باعتبارها أهم صفحة مخصصة لحدث وطني أو دولي و يتم إخراج الصفحة وتصميمها لجلب انتباه القارئ من خلال العناوين العريضة والصور الخاصة بقضية سوناطراك من أجل جذب انتباه و استقطاب القراء.

كما اعتمدت الجريدة على الصفحة 04 حيث نشر الموضوع في هذه الصفحة 10 مرات و هذا للموقع الهام الذي تحتله الصفحة، "الحدث" بالنسبة الأخبار اليوم، و كذلك الصفحة 05 لتمركزها في الجانب الأيسر للصحيفة إذ تعتبر أكثر أهمية من تلك الموجودة في الجانب الأيمن.

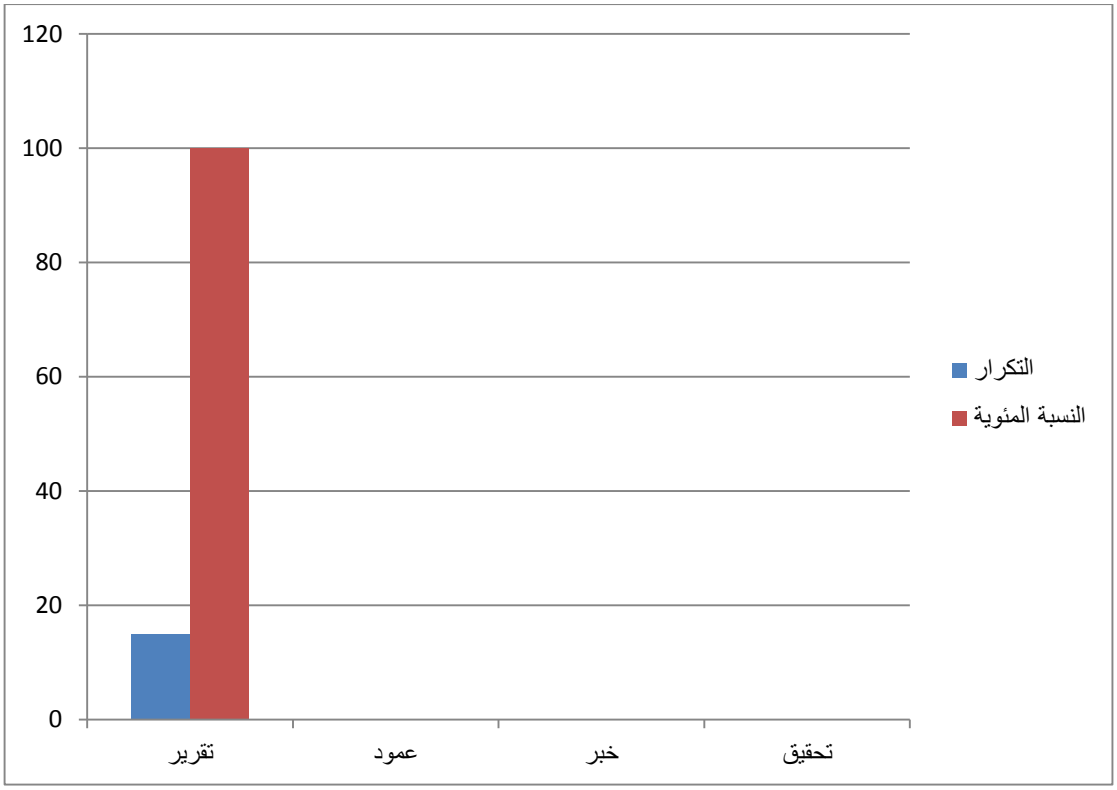
3- **فئة الأنواع الصحفية**:

الجدول رقم 08: تكرار الأنواع الصحفية في جريدة أخبار اليوم

		المادة المستعملة				
الرقم	**تاريخ الصدور**	**العدد**	**تقرير**	**خبر**	**عمود**	**تحقيق**
01	2015/12/28	2647	❖			
02	2015/12/29	2648	❖			
03	2015/12/30	2649	❖			
04	2016/01/04	2653	❖			
05	2016/01/07	2655	❖			
06	2016/01/09	2657	❖			
07	2016/01/11	2659	❖			
08	2016/01/13	2661	❖			
09	2016/01/14	2662	❖			
10	2016/01/16	2663	❖			
11	2016/01/20	8096	❖			
12	2016/03/27	8097	❖			
13	2016/03/28	8101	❖			
14	2016/02/03	8102	❖			
15	2016/02/04	8103	❖			

الجدول رقم 09: نسبة وتكرارات الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة أخبار اليوم

نوع المقال	التكرار	النسبة المئوية %
تقرير	15	%100
عمود	00	%00
خبر	00	%00
تحقيق	00	%00
المجموع	15	%100



شكل رقم 08: نسبة و تكرارات الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة أخبار اليوم

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن جريدة أخبار اليوم اعتمدت على التقرير الصحفي بنسبة 100% بمجموع 15 تكرارا.

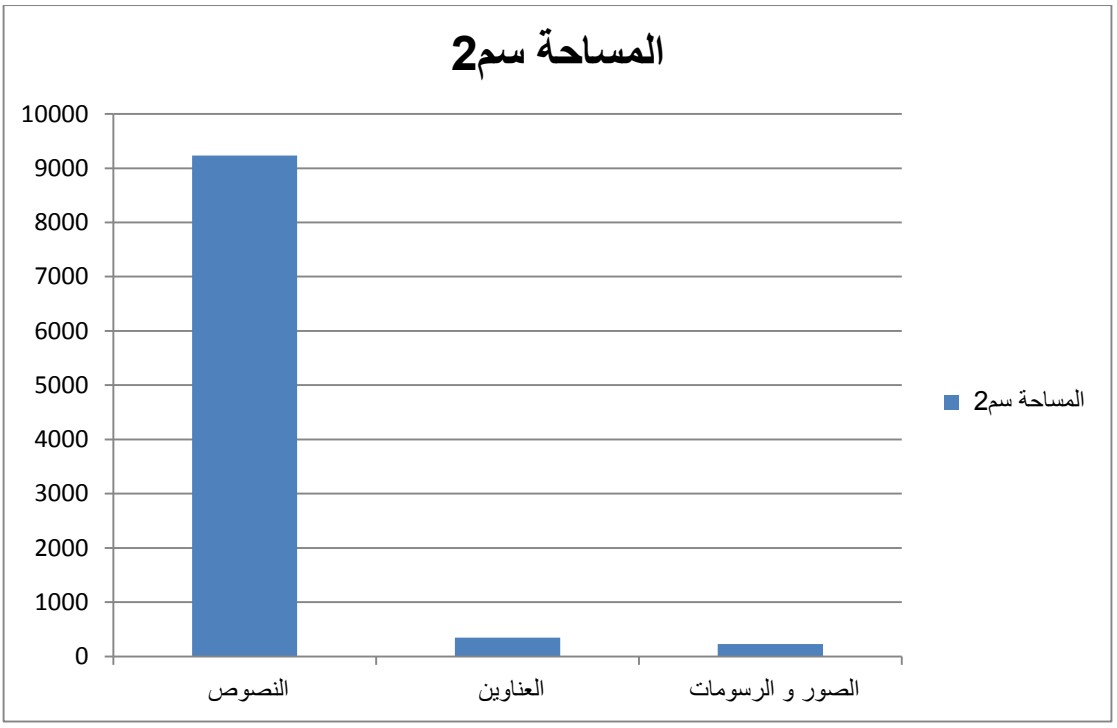
التحليل الكيفي:

اعتمدت جريدة أخبار اليوم على التقرير الصحفي فقط وهذا راجع لكون المعالجة الإعلامية نقلت أحداث و وقائع المحاكمة بنوع من التفصيل و هذا يستلزم التقرير لذا لم تركز الجريدة على الأنواع الصحفية الأخرى.

4- **فئة العناصر التيبوغرافية:**

جدول رقم 10: المساحة و النسبة المئوية للعناصر التيبوغرافية في جريدة أخبار اليوم

العناصر التيبوغرافية	المساحة المخصصة	النسبة المئوية
النصوص	9233.74 سم^2	94.13
العناوين	345,79 سم^2	3.53
الصور و الرسومات	229,62 سم^2	2.34
المجموع	9809,15 سم^2	100



شكل رقم 09: توضيح مساحة العناصر التيبوغرافية في جريدة أخبار اليوم

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن النصوص احتلت المرتبة الأولى بمساحة قدرها 9233.74 سم^2 ما يعادل نسبة 94.13%، ثم العناوين في المرتبة الثانية حيث بلغت مساحة العناوين 345,79 سم^2 بنسبة 3.53%، أما مساحة الصور و الرسومات فكانت 229,62 سم^2 بنسبة 2.34%.

التحليل الكيفي:

تعتبر النصوص المادة الإعلامية التحريرية للموضوع حيث أولت جريدة أخبار اليوم اهتماما للنص في معالجتها لقضية سوناطراك و هذا ما تظهره المساحة المخصصة المقدرة بـ 9233.74 سم^2 و هذا لاعتبار الخبر العنصر الأساسي للرسالة الإعلامية الذي ينقل من خلاله أكبر عدد ممكن من مستجدات الحدث.

العنوان و الصورة و رغم دورهما المهم إلا أنهما سجل حضورا ضعيفا و هذا راجع لنوعية الإخراج و السياسية التحريرية للجريدة.

التحليل المقارن بين جريدتي الخبر و أخبار اليوم

التحليل المقارن بين جريدتي الخبر و أخبار اليوم:

فئات ماذا قيل؟

1- **فئة الموضوع**:

من خلال الجدولين السابقين نجد أن مقالات جريدة الخبر ذات الطابع السياسي اكبر منها في جريدة أخبار اليوم بفارق تكرارين حيث بلغت في جريدة الخبر 09 تكرارات و بنسبة 60%مقارنة بجريدة أخبار اليوم التي كان عدد التكرارات فيها 07 و بنسبة 46.67% و يفسر ذلك بالخط السياسي الذي تتمتع به جريدة الخبر و نسبة المقروئية المعتبرة و الإقبال الجماهيري الواسع مما أهلها لمعالجة الموضوع من كل جوانبه و خلفياته.

أما المقالات ذات الطابع الاقتصادي فقد تفوقت جريدة أخبار بمجموع 07 تكرارات أي بفارق أربع تكرارات عن جريدة الخبر الذي بلغ عددها 03 فقط و يرجع سبب ذلك إلى كون جريدة أخبار اليوم نقلت أطوار المحاكمة منذ انطلاقتها إلى غاية إصدار الأحكام النهائية و كانت أطوار المحاكمة مجملها تتحدث عن الصفقات و العقود التي تم إبرامها في شركة سوناطراك.

2- **فئة الفاعل**:

نلاحظ أن هناك اتفاق بين الجريدتين في تحديد فئة الفاعل حيث نلاحظ أن هناك تقارب في تكرارات و نسب الفاعل (محمد مزيان الرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك، نجلي محمد مزيان، شركة سايبام الايطالية، مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني)

حيث كان عدد التكرارات 06 في جريدة الخبر بنسبة 40% و 05 تكرارات في جريدة أخبار اليوم بنسبة 33.33%، و تم تحميل المسؤولية لمحمد مزيان لعدة اعتبارات لعل أبرزها المنصب

المرموق الذي يشغله هذا الأخير مما خوله كل الصلاحيات لإبرام صفقات مشبوهة مع الشركات الأجنبية المتمثلة أساسا في شركة سيبام الايطالية و مجمع "كونتال فانك وورك" الألماني.

كما نلاحظ أن جريدة الخبر حملت المسؤولية للوزير الأسبق شكيب خليل و لو بنسبة ضئيلة جدا قدرها 6.67 % و بتكرار واحد و هذا راجع إلى كون أن اغلب الصفقات التي تمت كانت في عهد الوزير الأسبق.

3- **فئة المصدر**:

نجد أن المصدر في الحصول على المعلومة هو واحد و هي نقل تفاصيل و أطوار المحاكمة التي كانت المصدر الرئيسي عن باقي المصادر التي جاءت بنسب ضئيلة، حيث كانت المحاكمة مسرحا لمعالجة واحدة من أثقل ملفات الفساد في الجزائر التي طالت عملاق النفط في إفريقيا "سوناطراك"، تم الكشف خلالها عن كيفية التلاعب بالمال العام و تحويل ملكية الدولة إلى ملكية خاصة يتحكم فيها أباطرة المجمع الذين استغلوا نفوذهم لتمرير صفقات لصالح معارفهم على حساب المصلحة العامة.

4- **فئة الأهداف**:

اتفقت الجريدتين في طريقة تحديد الهدف من خلال إبراز عنصرين هما : محاربة الفساد و نقد شركة سوناطراك رغم الاختلاف في النسب و التكرارات، حيث أن جريدة الخبر كانت فيها نسبة محاربة الفساد 66.67% بمجموع 10 تكرارات في حين أن جريدة أخبار اليوم كانت النسبة 53.33% بمجموع 08 تكرارات و هذا راجع لاستشراء ظاهرة الفساد بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

أما هدف نقد شركة سوناطراك راجع للخسائر الكبيرة التي لحقت بالشركة جراء الصفقات المشبوهة التي أبرمتها هذه الأخيرة مع الشركات الأجنبية بصيغة التراضي البسيط.

فئات كيف قيل؟

1- **فئة المساحة**:

نلاحظ من خلال الجداول أن المساحة التي خصصتها جريدة أخبار اليوم لقضية سوناطراك اكبر بكثير من تلك التي خصصتها جريدة الخبر، حيث نجد أن مساحة الموضوع في جريدة أخبار بلغت 9233.74 سم^2 بنسبة 66.19 % و هذا راجع إلى نقل الجريدة لحيثيات المحاكمة منذ انطلاقتها في 27 ديسمبر 2015 إلى غاية النطق بالأحكام في 03 فيفري 2016، و ما يلاحظ في الجريدة هو الانتظام في الصدور حيث سجلنا تكرار نفس المساحة 729,6 سم^2 في الأعداد الست 2648، 2653، 2667، 2673، 2674، 2680 من مجموع 15 عددا على عكس جريدة الخبر التي عرفا نوعا من التذبذب حيث كانت ترتفع أحيانا و تنخفض أحيانا أخرى و هذا ما سجل تفاوتا في النسب و المساحات المخصصة للموضوع، كما بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للمعالجة الإعلامية للموضوع في جريدة الخبر 5929.86 سم^2 بنسبة 39.85 و هي نسبة ضئيلة مقارنة مع جريدة أخبار اليوم و هذا راجع إلى اهتمام جريدة الخبر بنشر مشروع تعديل الدستور.

2- **فئة موقع النشر**:

بالنسبة لموقع الموضوع و الذي يعتبر عنصرا أساسيا في تحديد الأهمية نجد أن الجريدتين اتفقتا في إصدار الموضوع في الصفحة الأولى رغم اختلاف النسب حيث أن أخبار اليوم سجلت ارتفاعا في اعتمادها على الصفحة الأولى حيث حدد الفرق بـ 06 مرات، 15 في جريدة أخبار اليوم و 09 في جريدة الخبر، أما الصفحة 03 فسجلنا ارتفاعا في جريدة الخبر بفارق 05 مرات، 06 جريدة الخبر و صفحة واحدة في جريدة أخبار اليوم.

أما الصفحة الأخيرة و التي تعتبر في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الصفحة الأولى فقد اعتمدت عليها الخبر 06 مرات عكس جريدة أخبار اليوم التي لم تعتمد عليها أصلا.

باقي الصفحات يمكن القول أن جريدة أخبار اليوم اعتمدت 10 مرات على الصفحة 04 رغم تمركزها في الجانب الأيمن للجريدة أي أن أهميتها تكون اقل مقارنة بالصفحة 03 و الصفحة 05، نفس الشيء بالنسبة للصفحة 02 و التي اعتمدت عليها جريدة الخبر 07 مرات.

و يمكن القول أن جريدة الخبر قد خصصت 04 صفحات للحديث عن الموضوع و هي: الصفحة الأولى، الصفحة02، الصفحة03 و الصفحة الأخيرة.

وجريدة أخبار اليوم خصصت كذلك 04 صفحات: الصفحة الأولى، الصفحة 03، الصفحة04 و الصفحة 05.

3- **فئة الأنواع الصحفية**:

نجد أن جريدة الخبر اعتمدت على الأنواع الصحفية الأربع: الخبر، العمود، التقرير والتحقيق

حيث اعتمدت على الخبر الصحفي بمجموع 08 تكرارات، العمود بـ04 تكرارات، التقرير بتكرارين و أخيرا التحقيق بتكرار واحد فقط ، و هذا راجع لاستقلالية الجريدة و التي تملك من المؤهلات و الصحفيين الأكفاء و ذوي الخبرة في معالجة المواضيع باختلاف أنواعها، عكس جريدة أخبار اليوم التي ركزت على التقرير في نقل حيثيات و أطوار المحاكمة دون إبداء أي رأي.

4- **فئة المعالجة التيبوغرافية**:

النصوص في جريدة أخبار اليوم بلغت مساحتها 9233.74 سم^2 بنسبة 66.19 % و هي نسبة معتبرة مقارنة مع جريدة الخبر و التي خصصت مساحة قدرها 5929.86 سم^2 بنسبة 39.85 % وهذا راجع لاهتمام الخبر بمشروع تعديل الدستور

أما فيما يخص مساحة الصور فكان التفوق لجريدة الخبر بمساحة قدرها 366.83 سم^2 مقارنة مع جريدة أخبار اليوم التي خصصت مساحة للصور قدرها 229.62 سم2 وهذا يعود لجودة الإخراج الصحفي في جريدة الخبر و الذي اعتمد على المزج بين الصور الشخصية والصور الموضوعية.

بالنسبة لمساحة العناوين كان هناك تقارب بين الجريدتين حيث أن مساحة العناوين في جريدة الخبر بلغت 348.49 سم^2 ، أما جريدة أخبار اليوم فقدرت مساحة العناوين فيها 345.79 سم^2 حيث أن اغلب العناوين في كلا الجريدتين كانت بالبند العريض لإثارة انتباه القارئ.

نتائج الدراسة

نتائج الدراســـة:

بعد تفريغ الجداول توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ خصصت جريدة أخبار اليوم مساحة كبيرة جدا في معالجتها لقضية سوناطراك حيث بلغت المساحة الإجمالية 9233.74 سم^2 من مجموع أعداد العينة المختارة و يأتي هذا التناول من الجريدة لتسليطها الضوء على قضية سوناطراك من خلال التغطية المستمرة لها بنقل حيثيات المحاكمة من انطلاقتها في 27 ديسمبر 2015 إلى غاية النطق بالأحكام في 03 فيفري 2016 و بالتالي اعتمدت في استيقائها للمعلومات على أطوار المحاكمة، و لكن الأمر لم يكن بنفس الحجم بالنسبة لجريدة الخبر بحيث كانت المساحة المخصصة للموضوع مقدرا بـ: 5929.86 سم^2 لانشغال الجريدة بمشروع تعديل الدستور الذي أولته الجريدة حيزا أكبر.
- ✓ جريدة الخبر كان لها هامش من الحرية في تناول قضية سوناطراك عكس جريدة أخبار اليوم التي مارست سياسة التحفظ و عمدت إلى نقل أطوار المحاكمة بتفاصيلها دون إبداء رأي.
- ✓ بالنسبة لموقع الخبر في الجريدة أو استخدام الصفحات فيمكن القول أن الصفحتين 02 و 03 اعتمدت عليها جريدة الخبر أكثر و هذا راجع للموقع الذي تتمتع به " القسم الوطني"، كما يمكن أن نرجح الكفة لصالح جريدة الخبر في اعتمادها على الصفحة الأخيرة في حين أن جريدة أخبار اليوم لم تعتمد عليها رغم أهمية موقعها، عدا الصفحة 05 و التي سجلنا فيها تفوق جريدة أخبار اليوم.
- ✓ بخصوص الأنواع الصحفية المستخدمة في طرح الخبر اعتمدت جريدة أخبار اليوم على التقرير الصحفي أما جريدة الخبر فقد مزجت بين التقرير، الخبر، العمود و التحقيق.

- ✓ لم تختلف الجريدتين بشأن عرض الموضوع حيث اعتمدت المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك على نقل وقائع ما يجري في المحكمة من تصريحات متهمين و شهود في القضية.
- ✓ ركزت الجريدتان على اعتبار كل من الرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك محمد مزيان و نجليه و الشركات الأجنبية (سيبام الايطالية، مجمع كونتال فانك وورك الألماني) على أنها أطراف فاعلة في قضية سوناطراك.
- ✓ ركزت جريدة أخبار اليوم على الصورة الموضوعية أما جريدة الخبر فقد وازنت بين الصورة الشخصية والصورة الموضوعية.
- ✓ غياب الأجهزة الرقابية في تطويق الفساد بشقيه السياسي و الاقتصادي كان واضحا في مرافقة قضية سوناطراك.
- ✓ اتفقت الجريدتان على أن قضية سوناطراك هي أكبر قضية فساد هزت كيان الدولة الجزائرية و نخرت اقتصادها القائم بنسبة 98 %على قطاع المحروقات.

خـــــاتمـــة

تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالتالي فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية.

و وسائل الإعلام بوصفها تمثل السلطة الرابعة وب فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة و في سبيل تحقيق هذه الغاية لا بد أن تتحلى بالموضوعية وحس المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيداً عن التشهير والتحيز ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام على المجتمع، بالتالي هذا يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين كون الإعلام يتوجه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خال من الفساد.

و تعد قضية سوناطراك من بين القضايا المالية التي أسالت الكثير من الحبر و احتلت مساحات إشهارية لا بأس بها في الجزائر باعتبارها أكبر قصية فساد هزت كيان الدولة الجزائرية، لكن النزاهة تفرض علينا التمعن أكثر في محيط قضية سوناطراك لنجد لها تفسيرات أكثر موضوعية ودقة.

إن أية محاولة موضوعية لفهم الخلفيات السياسية لقضية سوناطراك تفرض علينا تقديم تساؤلات حول تضارب التأويلات حول الدوافع السياسية من ورائها في دولة تتميز علاقات السطلة وآلياتها بعدم الشفافية تعم فيها الشائعات لتحل محل غياب الأدلة القاطعة، ومهما قيل عن المرافعات التي قلبت موازين المحاكمة فإن الوقت الذي استغرقته المحكمة أتعب الكثيرين و مهما قيل عن المتهمين

و من يقف وراء عملية التزوير و الرشوة فان غياب الأجهزة الرقابية في تطويق الفساد بشقيه السياسي و الاقتصادي كان واضحا في مرافقة قضية سوناطراك.

لذا لابد على وسائل الإعلام أن تمارس وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خروج عن القانون أو أي خرق للقوانين أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين، وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد.

فالإعلام قد يكون عيون الدولة التي تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع في مجتمعاتها ولكن بإعطاء الإعلام قدر من الحرية حتى يستطيع التحرك وباحترام الإعلاميين لهذه الحرية واحترامهم للمهنة التي يمتهنوها منطلقين للبحث عن الحقائق ومحاولة الوصول إلى مجتمع نظيف نوعاً ما بعيداً عن أي مصالح شخصية.

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم 01: نوع المقال الصحفي في جريدة الخبر	89
02	جدول رقم 02: تكرارات و نسب فئة الفاعل في جريدة الخبر	91
03	الجدول رقم 03: تكرارات و نسب فئة مصدر المعلومة في جريدة الخبر	94
04	جدول رقم 04:تكرار و نسبة فئة الأهداف في جريدة الخبر	96
05	الجدول رقم 05: المساحة الإجمالية للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر	99
06	الجدول رقم 06: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة الخبر	100
07	الجدول رقم 07: تكرارات موقع النشر في جريدة الخبر	102
08	الجدول رقم 08: تكرار الأنواع الصحفية في جريدة الخبر	104
09	الجدول رقم 09: نسبة وتكرار الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة الخبر	105
10	الجدول رقم 10: المساحة و النسبة المئوية لفئة العناصر التيبوغرافية لجريدة الخبر	107
11	الجدول رقم 01: نوع المقال الصحفي في جريدة أخبار اليوم	111
12	جدول رقم 02: تكرارات و نسب فئة الفاعل في جريدة أخبار اليوم	113
13	الجدول رقم 03: تكرارات و نسب فئة مصدر المعلومة في جريدة أخبار اليوم	115
14	جدول رقم 04:تكرار و نسبة فئة الأهداف في جريدة أخبار اليوم	117
15	الجدول رقم 05: المساحة الإجمالية للمعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة أخبار اليوم	120
16	الجدول رقم 06: تغيرات مساحة المعالجة الإعلامية لقضية سوناطراك في صحيفة أخبار اليوم	121
17	الجدول رقم 07: تكرارات موقع النشر في جريدة أخبار اليوم	123
18	الجدول رقم 08: تكرار الأنواع الصحفية في جريدة أخبار اليوم	125
19	الجدول رقم 09: نسبة وتكرار الأنواع الصحفية المعتمدة في جريدة أخبار اليوم	126
20	الجدول رقم 10: المساحة و النسبة المئوية لفئة العناصر التيبوغرافية لجريدة أخبار اليوم	128

الملاحق

الملحق رقم 01: ردود أفعال الطبقة السياسية بعد عودة شكيب خليل

غذت عودته الجدل السياسي في الساحة الوطنية

الموالاة تتمسك بتبرئة شكيب خليل والمعارضة تنتظر العدالة

غذت عودة شكيب خليل إلى مقر سكنه بوهران الجدل السياسي في الساحة الوطنية، وكان محل استقطاب وتجاذب التجمعات الحزبية، سواء وسط الموالاة أو على مستوى المعارضة. في الوقت الذي وجهت أحزاب السلطة أصابع اللوم إلى جهاز المخابرات لاتهامه، حسبها، بفبركة التقارير ضد الإطارات، كما ذهب إليه رئيس حزب "تاج" عمار غول. [illegible] تساؤلات حول هذه القضية التي ترى فيها أن جهاز العدالة لم يقل كلمته، على حد تعبير علي بن فليس، فيما اعتبر مناصرة طريقة استقبال خليل رسميا بمثابة استفزاز للشعب، وهو عكس ما قاله وزير الداخلية الذي يرى أن شكيب خليل إطار محترم والجزائر تفتخر بإطاراتها المحترمين، بينما يرى حقوقيون أن عدم تبرئة ساحة خليل من التهم التي وجهها له قاضي التحقيق يعني أن القضية لا تزال مفتوحة.

محامون يحذرون من "حالة الكل بريء والكل متهم"

"عودة شكيب خليل تهدد استقرار الجزائر"

"إذا كان ملف خليل مفبركا فالواجب مراجعة قضيتي سوناطراك والسيار"

فتحت عودة شكيب خليل إلى الجزائر، التي يقول خبراء قانونيون إن هذا الملف "ثبتت عليها تهمة عدم الاستقلالية والخضوع لضغوط سلطات أخرى في الدولة"، ما يعزز، حسبهم، "حالة الكل بريء والكل متهم" التي تهدد استقرار المجتمع الجزائري.

الجزائر: محمد سيدمو

● برأي المحامي والحقوقي بوجمعة غشير، فإن شكيب خليل كان دون شك محل تحقيق قضائي، لأن النائب العام ليس مجنونا حتى يعلن عن إصدار أوامر بالقبض عليه، إلا إذا كانت بين يديه معطيات تبرر ذلك، مشيرا إلى أنه "ما دام الملف القضائي الخاص بشكيب خليل قد فتح وجرى التحقيق فيه ينبغي أن يغلق بإحدى طريقتين: إما إعلان انتفاء وجه الدعوى أو إحالته إلى المحكمة".

وأبرز غشير أن فكرة بطلان إجراءات المتابعة في حقه لم تكن السبب الحقيقي وراء التوقف عن ملاحقته، مرجعا أن تكون "مذكرة التوقيف الدولية لم تصل أصلا للأنتربول ولم توزع أبدا على مستوى الجزائر، وبالتالي بقي شكيب خليل غير مبحوث عنه". ووضع المحامي وجهة نظره في هذه المسألة التي تعد "عقدة القضية"، قائلا: "لا أظن أن الأنتربول يهتم بالإجراءات الشكلية لمذكرات التوقيف وجهة صدورها من الدول، هو يتعامل مع وثائق رسمية تصله ويتخذ بناء عليها إجراءاته. لذلك من المرجح أن المذكرة لم تصل إلى الشرطة الدولية، ما يعني أن خليل لم يكن مبحوثا عنه دوليا. أما في الجزائر فلم يمنع الأمر بتوقيف الوزير السابق، وهو ما سمح له بمغادرة التراب الوطني بكل حرية".

وتابع غشير أن "عدم إغلاق ملف خليل بتبرئة ساحته من التهم التي وجهها له قاضي التحقيق، يعني أن القضية لا تزال مفتوحة، وعلى هذا الأساس كان ينبغي القبض على خليل فور دخوله الجزائر، وعدم اتخاذ هذا الإجراء يمثل مساسا بدولة القانون واستهزاء بالعدالة واستفزازا للشعب الجزائري". ويؤكد المحامي والحقوقي أن رئيس الجمهورية هو "الوحيد الذي يحق له إصدار العفو عن شكيب خليل في حال إدانته. أما إلغاء المتابعة دون أي سند قانوني، فيعد فرض إرادة سياسية على القضاء".

ويخالف المحامي والحقوقي نور الدين بن يسعد الطرح السابق، بالقول إن "شكيب خليل مثله مثل أي مواطن جزائري تشمله قرينة البراءة التي تعني أنه بريء ما لم تتم إدانته". ولحد الساعة يقول بن يسعد، "لا يمكن لأحد إثبات أن هناك ملفا قضائيا لشكيب خليل، لكن القول بأنه كان ضحية السياراس والمطالبة برد الاعتبار له يقتضي إزالة الظلم أيضا عن كل الإطارات الذين صدرت في حقهم مذكرات منع من مغادرة التراب الوطني".

"بوتفليقة مسؤول عن ممارسات السياراس"

ويحسب معاينة غشير، فإن شكيب خليل هو أكثر متضرر من كيفية التعامل مع ملفه، لأن عدم تسويته بالشكل القانوني السليم ستبقيه دائما "متهما" في أعين المجتمع. ثم إن التركيز على خليل فقط، يضيف المحامي، يعطي الانطباع بأن قضية الإطارات المظلومة ما هي إلا تغطية لتبرير عودته السياسية، لأن ثمة الآلاف من الإطارات الذين عالج الأمر العسكري ملفاتهم بأن العشرية السوداء ويقولون إنهم ظلموا فلم لا يتم رد الاعتبار لهم أيضا. واعتبر المحامي أيضا أن القول بأن كل ملفات الفساد ملفقة هو اتهام مباشر للرئيس، لأنه هو القاضي الأول في البلاد، ولا يعقل أن تكون مرت عليه 15 سنة ولم يكتشف هذه الأمور. ويتساءل غشير: "لماذا لم يطعنوا في السياراس عندما أشرف على كل التحقيقات بما فيها الرئاسية". وقال إن "الاتهامات الموجهة إلى السياراس يمكن أن تفتح الباب أمام مساءلتهم، لكن السلطة لن تفعل ذلك لأن حالة "الكل متهم والكل بريء" تخدمها في تمييع ما تشاء رغم خطورة ذلك على استقرار المجتمع الذي إذا فقد الثقة بالعدالة سينظر إلى كل ما يجري بعين الريبة".

أما بن يسعد فيحذر من "التلاعب بالعدالة وتوظيفها في الصراع السياسي، لأنه يضرب مصداقية هذا الجهاز في الصميم". ويقول إن "اتهام السياراس فقط بفبركة الملفات غير صحيح، فكل من له سلطة التنفيذ يستطيع ذلك، وكم من ملفات ظهرت دون شكوى مسبقة أو بناء على رسائل مجهولة الهوية".

لكن الأخطر من كل ذلك حسب أمين سيدهم، المحامي والناشط الحقوقي، أن "الاعتراف بفبركة ملفات بحق شكيب خليل يقتضي مراجعة كل قضايا الفساد كسوناطراك والطريق السيار، وإعادة محاكمتهم محاكمة عادلة". وأوضح قائلا: "في قضية الطريق السيار كنا الأوائل الذين قلنا إن الملف مفبرك وأثبتنا ذلك بالدليل، ومع ذلك أدين موكلنا بالسجن ولم يتزحزح عنه قانون الانتقائية في التعامل مع القضايا". وختم سيدهم بالقول: "الفبركة كانت في السابق وستبقى في المستقبل من كل الجهات ما دام الفساد ليس مستقلا".

ح.س

بن فليس ينتقد "مؤسسات أصبحت ديكورا"

"عودة خليل مسألة شخصية والقضاء لم يقل كلمته فيه"

● قال علي بن فليس، رئيس حزب طلائع الحريات، إنه سينتظر ما سيسفر عنه الإجراءات القضائية التي ستتخذ ضد شكيب خليل، قبل أن يتخذ موقفا رسميا من قضية عودته إلى البلاد. [illegible]

البويرة: حسين قطاف

غول يدافع عن "ضحايا الملفات الملفقة"

"المخابرات استهدفت خليل لتدمير مؤهلات الوطن"

● دافع رئيس تجمع أمل الجزائر عمر غول، عن وزير الطاقة السابق شكيب خليل، العائد إلى الجزائر، فاعتبره "ضحية ملفات أريد بها تلطيخ سمعة الأبرياء والنزهاء"، [illegible]

تيارت: ع. ربيع

مناصرة يقول إن الفساد في الجزائر له دولة تحميه

"استقبال خليل رسميا استفزاز للشعب"

● [illegible]

الجزائر: ف. خالد

عاد بعد أن تخلى عنه أقرب مقربيه إلا الرئيس

يوميات شكيب خليل في وهران

● تحظى عائلة خليل باحترام جيرانها في شارع محمد بن عبد السلام وسط مدينة وهران، غير بعيد عن القنصلية الإسبانية، حيث كان والده يملك محلا للخياطة. وإن كان الناس لا يعرفون شكيب خليل لأنه لم يعش مع أهله في هذه المدينة ولا في تلمسان التي ينحدر منها، لأنه رحل مباشرة من مدينة وجدة، حيث كانت أسرته لاجئة، إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة، مثل الكثير من الشبان الجزائريين الذين قررت قيادة الثورة التحريرية إرسالهم إلى الخارج لمتابعة الدراسة.

على خلاف "صديقه" عبد العزيز بوتفليقة، الذي عاش ودرس في نفس المدينة المغربية لاجئا مع عائلته، والذي أصر على الالتحاق بالثورة رغم صغر سنه. حيث يروي المجاهد الذي "جنده" والمقيم في وهران، أنه لم يتوقف عن التردد عليه حتى تم قبوله. فإن شكيب خليل سافر إلى أمريكا وصنع فيها "مجده"، لكنه لم ينقطع عن الجزائر كليا، حيث عاد سنة 1971 واشتغل في شركة سوناطراك ثم مستشارا في رئاسة الجمهورية إلى غاية سنة 1980 التي انتقل فيها إلى البنك العالمي، وعاد مجددا إلى الجزائر بطلب من صديقه عبد العزيز بوتفليقة الذي صار رئيسا وعينه مستشارا له في الرئاسة، قبل أن يقلده منصب وزير الطاقة إلى غاية استبعاده كمستشار له سنة 2010، بعد بروز "ملفات الفساد في سوناطراك"، ورغم مغادرته الجزائر سنة 2013 بعد فتح مجلس قضاء الجزائر العاصمة "ملف سوناطراك"، إلا أن رئاسة الجمهورية لم تجرده من منصبه كمستشار.

ولا يعرف سكان الحي الذي تقيم فيه عائلة خليل بوسط مدينة وهران الأشياء الكثيرة عن شكيب، لكنهم يذكرونه بالخير، ولم ينس كثير منهم فضله عليهم في سنوات السبعينات عندما ساعدهم في إيجاد مناصب عمل في أرزيو بشركة سوناطراك. ويتذكرون أيضا زياراته لوالديه خلال إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية، حين كان يجلس وحيدا قرب مدخل العمارة، حيث لم يكن له أصدقاء في وهران. كما يتذكر الجيران أيضا حرصه على العائلة وحضوره ولائمها، رغم تباعد إقامات أشقائه وشقيقاته الثمانية بين وهران وسيدي بلعباس وتلمسان. ولقد حضر في اليوم الموالي لعودته إلى الجزائر، وبالتحديد يوم الجمعة، حفل زواج أحد أبناء شقيقته في سيدي بلعباس، وكان يرتدي نفس الهندام الذي ظهر به في الصورة الملتقطة له مع الوالي حين وصوله إلى مطار وهران.

ويحكون أيضا عن غضبه على شرطة وهران، عندما نصب محل للبيتزا يقع أسفل العمارة مدخنة ولم يرفعها إلى السطح، وصارت تصدر الدخان في مسكنه العائلي، وطلب حينها وكان وزيرا للطاقة من الوالي مصطفى قواوي أن ينبه صاحب المحل، فتنقلت فرقة كاملة للشرطة يطلب رأسها مدير الأمن الولائي ولم يغادر حتى نزع صاحب المحل [illegible]، وهو ما لم يعجب شكيب خليل وقال: "نهنوني مع الجيران".

ويشعر أن شكيب خليل لم "يربط صداقات متينة" مع زملائه في المكتب النقابي [illegible] التي اشتغل فيها في شركة سوناطراك التي [illegible] لمدة ثلاث سنوات [illegible] للطاقة، وحتى مع [illegible] يعتقدون أنه أقرب [illegible] الذي كان [illegible] في إقامته بالعاصمة [illegible] في عهد خلفه على [illegible] محمد شرفي، فتح التحقيق القضائي الذي ورد اسمه فيه.

وليس سرا أن عدا [illegible] مدير "السياراس" توفيق مدين [illegible] بعد الذي خلفه [illegible] ثلاثة وفي خضم [illegible] سوناطراك" [illegible] سريان تحت الرقابة [illegible] الذين حضروا حفل الاستقبال [illegible] رئيس الجمهورية بمناسبة [illegible] لمصافحة توفيق مدين [illegible] الذي بقي يتجول في [illegible] في يده [illegible] منذ سنة 1939 [illegible] يحصل الجزائريون اليوم.

وهران: [illegible]

من التأميم إلى فضائح الرشاوى والفساد

سوناطراك تحتفي بعيد ميلادها الـ52 في المحكمة!

تتزامن مع استئناف محاكمة المتهمين التسعة عشر في أكبر ملف للفساد للشركة، في حلقته الأولى "سوناطراك 1"، وانهيار أسعار البرميل تحت مستوى 37 دولارا للبرميل، ما يهدد، مع نهاية سنة 2015، مستقبل "البقرة الحلوب" لكل الجزائريين، بعد أن دخلت في خانقة مالية مرهونة بتقلبات أسواق النفط العالمية.

الجزائر، سمية بوسفي

● بعد 41 سنة من تأميمها من طرف الرئيس الراحل، هواري بومدين، ميز نهاية هذه السنة نقاش حاد دار حول خوصصة الشركة، من خلال مادة رقمها "66"، تركت المجال للتأويل، بعد أن رفض ممدو قانون المالية لسنة 2016، عند صياغة هذه المادة، استثناء الشركات الإستراتيجية مثل سوناطراك، من قائمة الشركات العمومية المعنية بفتح رأسمالها الاجتماعي. وكان وزير المالية، عبد الرحمان بن خالفة، قد اكتفى، من خلال الميزانيات التي كان يعطيها في كل مرة لإسكات المعارضين من منتقدي المادة 66، بالتأكيد أن القانون الأساسي لشركة سوناطراك يمنع خوصصتها. رغم أن علي حداد، رجل الأعمال ورئيس منتدى رؤساء المؤسسات، لم يرَ مانعا في فتح رأسمال الشركة العمومية سوناطراك وأيضا سوناطراك، ما دفع بالوزير الأول، عبد المالك سلال، إلى الرد، من سطيف.

من بحبوحة بـ70 مليار دولار إلى تقشف بـ30 مليار دولار

سوناطراك التي تأسست سنة بعد استقلال الجزائر، وكان ذلك في 31 ديسمبر 1963، تحتفل شمعتها الثانية والخمسين. وهي تحبس أنفاسها كلما تهاوى أسعار النفط في الأسواق الدولية، فبعد أن كانت تبيع البرميل الواحد من بترولها بما تجاوز الـ100 دولار، لتحقق بذلك إيرادات خيالية تجاوزت، سنوات البحبوحة المالية، 70 مليار دولار، سنويا، يجف ضرع "البقرة الحلوب" هذه السنة، وتنقاص مداخيل الشركة من بيع الغاز والبترول إلى 30 مليار دولار، من المرتقب أن يتم تحصيلها نهاية 2015، حيث ستخصص في مجملها لتغطية جزء من احتياجات الجزائريين من الواردات. وكانت سوناطراك قد سجلت ما قيمته 77,36 مليار دولار سنة 2008، عندما تجاوز معدل سعر البرميل 90 دولارا.


مقتبس "البقرة الحلوب" لا تنتهي أخبارها عبثوثي الرواية الجماعي

سعر البرميل هاجس سوناطراك في 2016

سعر البرميل ومعدله المتوقع لسنة 2016، سيحسمان تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية لسوناطراك، التي تمول الشركة الوطنية من خلالها، الرفع من إنتاجها، الذي استقر خلال سنة 2015، عند عتبة المليون و100 ألف برميل يوميا، أي تحت عتبة السقف المرخص به من طرف منظمة الأوبيب والمقدر بـ1,2 مليون برميل يوميا. غير أن توقعات الخبراء والهيئات الطاقوية الدولية تنبئ بسعر تشاؤمي لن يتعدى في معدله الـ40 دولارا للبرميل السنة المقبلة، ما لا يتوافق واحتياجات الشركة من الموارد المالية الضرورية لتكثيف إستراتيجية التنقيب واستغلال النفط، خاصة بعد أن شكلت وزارة الطاقة هذا العام في الإعلان عن المنافسة الدولية الخامسة للبحث عن كميات إضافية من البترول والغاز، في ظل عزوف الأجانب عن الاستثمار في الحقول النفطية الوطنية.

بين معدلة الضغط الأوروبي وستدان خفض الأسعار

سيمثل الحفاظ على حصص أسواق سوناطراك بأوروبا أهم تحد ستعمل الشركة الوطنية على تجسيده خلال السنة المقبلة، في ظل الضغط الممارس عليها من طرف دول الاتحاد الأوروبي، التي تخيرها بين التخفيض من أسعارها واعتماد أسعار أسواق "سوت" أو اللجوء إلى دول أخرى لتمويلها بالنفط، وذلك بأقل سعر مثل قطر وروسيا، لاسيما وأن العقود طويلة الأجل للغاز، والتي ترتبط سوناطراك ودول الاتحاد تقترب من آجال نهايتها، المحددة سنة 2019. س. ي

المتهم الرئيسي في فضيحة "سوناطراك 1" ينكر الأفعال المنسوبة إليه

"عشت الرعب خلال استجوابي لدى الضبطية القضائية"

● تواصل استجواب مسير شركة كونتال الجيري"، آل إسماعيل محمد رضا جعفر، صباح أمس، أمام محكمة الجنايات بمجلس قضاء العاصمة، في إطار محاكمة "سوناطراك 1"، حيث أعلن القاضي محمد رقاد، عقب فتح الجلسة، عن التحاق ماتياس بارلي، مسير الشركة الألمانية "هانك وورك بلينتالك"، كما قرر القاضي رفض الدفوع الشكلية المثارة من قبل هيئة دفاع المتهمين، موضحا أن شركة سوناطراك ذات أسهم مملوكة للدولة وتخضع لأحكام مرسوم رئاسي.

وقال القاضي إن طلب الطعن بالنقض الذي تقدم به دفاع عدد من المتهمين من إطارات الشركة قوبل بالرفض من قبل المحكمة العليا، كونه "غير مؤسس". وجاء في قرار المحكمة العليا، حسب القاضي، أن شركة سوناطراك تخضع لقانون الصفقات العمومية بموجب مرسوم رئاسي يؤكد أنها "خاضعة لهذا القانون وتستند إليه في تنظيم وإبرام صفقاتها".

وقد تطرق القاضي، خلال سماعه لأقوال المتهم، إلى المحاضر التي أمضى عليها لدى مصالح الضبطية القضائية، والتي قال المتهم بشأنها إنها فرضت عليه وأمضى عليها دون الاطلاع على محتواها، قبل أن يتضح احتمالا بأن أعوان الضبطية القضائية لم يفهموا تصريحاته بخصوص كيفية تسيير أعماله وطريقة حصوله على العقود التي أبرمها مع شركة سوناطراك.

وواجه القاضي ذات المتهم بمستندات ضبطت لديه مرسلة إلكترونيا، تضم عقودا استشارية رقمية بأسماء زوجة الرئيس المدير العام لسوناطراك بصفتها استشارية لدى المؤسسة الألمانية كونتال هونكوارك"، بالرغم من أنها مالكة بالبيت ولا تحوز أي صفة لكي تنال هذا المنصب الذي تقابله مزايا مالية هامة.

وواصل المتهم أل إسماعيل محمد رضا جعفر، مسير شركة كونتال الجيري" الإدلاء بتصريحاته التي حملت الكثير من الحقائق المثيرة، كان أبرزها إدخال رضا مزيان، ابن محمد مزيان، الرئيس الأسبق لمجمع سوناطراك، شريكا معه، بعد أن منحه 200 حصة، دون أن يدفع مزيان هوزي أي فلس مقابل هذه المحصص. وعندما استفسر القاضي فيما إذا كان مسير شركة كونتال الجيري" هو من عرض على مزيان رضا إنشاء شركة نقل المحروقات، أجاب بالقول: "رضا مزيان صديقي، هو من قدم لي شقيقه هوزي، أنا لم أقترح عليه إنشاء شركة النقل وإنما هو من اقترح علي".

ونفى المتهم استغلاله لأي علاقة شخصية مع ابن المدير العام لسوناطراك، للاستفادة من امتيازات أو صفقات الشركة، قبل أن يضيف أنه كان يعاني من تأخر دفع مستحقات المشاريع التي أوكلت إليه لفترات تصل إلى 4 و5 أشهر، دون أن يفكر في استغلال علاقاته لتسوية ذلك. وكان المتهم قد صرح في جلسة أول أمس أنه كان يجهل تماما، عند إبرام مجمعه صفقة نظام المراقبة والحماية الإلكترونية للمركب الصناعي للجنوب مع شركة سوناطراك عن طريق التراضي البسيط والبالغة قيمتها 197 مليار سنتيم، بأن قانون الصفقات العمومية يمنع منعا باتا إبرام مثل هذه الصفقات عن طريق التراضي البسيط.

وندد المتهم آل إسماعيل بما تم تحريره في محاضر الضبطية القضائية، حيث أوضح للقاضي أنه عاش حالة من الرعب خلال استجوابه من قبل الضبطية القضائية، مؤكدا بأنهم هددوه بتهمة الجوسسة في حال امتناعه عن إمضاء المحضر الذي حرروا فيه وقائع غير صحيحة على لسانه، بحسب تصريحاته.

الجزائر، ع. نجمة

"حمس" تعتبر أن المال الفاسد هو الفائز في انتخابات "السينا"

"حرب أرقام" بين الأرندي والأفلان

لا احتفالات في مقر الأفلان وهزات منتظرة على المستوى المحلي


أحمد أويحيى

● أعلن حزب جبهة التحرير الوطني الفوز بـ26 مقعدا من أصل 48 مقعدا لعضوية مجلس الأمة، في انتظار فصل المجلس الدستوري في الطعن الذي قدمه الحزب في انتخابات وهران التي فاز بها مرشح غريمه، التجمع الوطني الديمقراطي.

وذكر المتحدث باسم الحزب، حسين خلدون، في اتصال مع "الخبر"، أن هذه الانتخابات "سمحت للحزب بتعزيز موقعه في مجلس الأمة وتعزيز دوره كصمام أمان للجزائر". وأضاف خلدون على استبعاد أن الأفلان أصبح القوة السياسية الأولى بمجلس الأمة، لافتا إلى أن الحزب يحوز حاليا على 44 منتخبا، بحساب ثلاثة منتخبين أهالانيين، فازوا في هذه الانتخابات تحت مظلة "مرشح حر"، زيادة على المرشحين الرسميين الـ23. وتابع "لقد فازوا بفضل الوعاء الانتخابي للجبهة. هم مناضلون والتعامل معهم يعد قضية داخلية تخص الحزب"، مشبها ملف المتمردين العائزين بالنزاع الذي يحدث في أي عائلة "الأب يمكنه أن يعاقب أبناءه ثم يعفو عنهم". مضيفا أن هذه النتائج مؤقتة والحزب ينتظر فصل المجلس الدستوري في الطعن في انتخابات وهران.

لكن إعلان انتصار الحزب لم يترجم باحتفالات في المقر، في ظل شعور شامل بالإخفاق، فالنتيجة جاءت أقل من التوقعات، خصوصا أن الحزب خسر أغلب مقاعد الشمال القسنطيني، وهران، البليدة، المدية، الشلف ورقلة وتيارت، رغم توظيف عدد من أعضاء الحكومة ولاة لتوجيه عملية التصويت والضغط على المنتخبين المحليين لدعم مرشحي الحزب.

وينتظر أن يدفع عدد هام من أمناء المحافظات ثمن الخسائر المسجلة في ولايات طالت لسنوات في رصيد الأفلان، وقد تتبع العملية بإعادة هيكلة جديدة للحزب على المستوى المحلي.

وبمقابل إعلان الأفلان انتصاره، قال صديق شهاب، عضو قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، إن الأرندي حافظ على موقعه في مجلس الأمة باعتباره قوة سياسية رئيسية، حيث استثمر عدد مقاعده عند 43 مقعدا، مقابل 40 مقعدا فقط للأفلان، حسب قوله. مضيفا: "الأفلان بقي له في المجلس 17 عضوا وعندما نضيف له 23 مقعدا التي فاز بها أول أمس، سيصبح لديه 40 لا أكثر".

وقال شهاب إن حزبه لن يتقدم بأي طعن في هذه الانتخابات، وقيادة الحزب راضية كل الرضا عن هذه النتائج، فما حصلنا عليه حلال طيب".

ووجه أحمي عام التجمع بالتهنئة أحمد أويحيى، تهانيه للفائزين، كما قيم مواساته للذين فشلوا في هذه الانتخابات، ودعا منتخبي الحزب للبقاء على صلة بالمواطنين والعمل في البرلمان لتطبيق برنامج الرئيس.

وبمقابل تعزيز الأفاعاس لحصته في مجلس الأمة بمقعدين حديدين لم تكن عودة الأرسيدي إلى المسار الانتخابي موفقة، وفشل رهانه في تعويض ممثله الذي غادر الهيئة، حيث لم يحصل على أي من المناصب الشاغرة بمنطقة القبائل التي يملك فيها أكبر عدد من المقاعد، وربما الظرف الذي حررت فيه الانتخابات والذي تزامن مع وفاة مؤسس الأفاعاس لم يكن في صالحه.

حمس، المال "الفاسد" هو الحزب الفائز

واعتبرت حركة حمس أن المال "الفاسد" هو الحزب الفائز في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة. وكتب الأمين الوطني للإعلام، بن عجابة أبو عبد الله تصريحا مكتوبا: "لا توجد انتخابات نزيهة وشفافة، خاصة عندما نؤطرها أنظمة شمولية واستبدادية عنوانها التزوير وسلب إرادة الناخبين، وغياب الشفافية وحضور المال الفاسد بدل البرامج السياسية الطموحة والممارسات السياسية والديمقراطية النزيهة". وتابع أن "انتخابات التجديد النصفي تؤكد أن ما يجري في أعلى هرم السلطة من صراعات للأجنحة عنوانه من سيخلف الرئيس، انعكس على أجواء انتخابات التجديد النصفي وما شابها من صراعات حادة، وأن المال الفاسد هو الحزب الفائز في هذه الانتخابات التي بنت فيها لاعبا قويا في بورصة سياسية فاسدة تتحمل وزره السلطة السياسية في البلاد وكذا أحزاب الموالاة".

الجزائر، ف. جمال

في دراسة للمعهد الأمريكي "ستراتفور"

"بوتفليقة يسعى لتحضير خليفة له"

● أوردت دراسة لمركز الدراسات الأمنية والإستراتيجية الأمريكي "ستراتفور"، حول الوضع السياسي في الجزائر، وبالتحديد مسألة تعديل الدستور، أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قام في الفترة الأخيرة بترسيخ أطر قانونية داخل مؤسسات الدولة، وعقد لقاءات مع العديد من قادة دول وفود العلاقات الدبلوماسية، استعدادا لوضع خليفة له بعد رحيله حفاظا على استقرار سياسي.

عادت الدراسة "للمعهد الأمريكي "ستراتفور"، نشرها أمس، على موقعه الإلكتروني، حول الجزائر، إلى أداء الحكومة مع بداية ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي". وذكرت بأن "أداء الجهاز التنفيذي كان أفضل بكثير، ربما بسبب التذكيرات الأليمة التي يحملها الجزائريون عن العشرية السوداء، والتي تدفعهم دائما للعدول عن اللجوء إلى الاحتجاجات". مشيرا إلى أن "استقرار الجزائر في فترة الربيع العربي كان بسبب قوة الجهاز الأمني الذي حافظ على طابعه المؤسساتي، وكذا قدرة بوتفليقة على التسيير". وأفادت الدراسة بأن "المهمات الرئاسية الأربع قد ضمنت للجزائر أن يكون بلدا مستقرا تحكمه قيادة ممنهة قوية، كما يشكل توسيع نفوذ الجهاز التنفيذي في الدولة مبدأ أساسيا في حكم بوتفليقة. وقد ظهرت هذه القناعة لديه في الفترات الأخيرة التي لجأ فيها إلى إضعاف المقابلات العسكرية التي حددت مسؤوليات مدنيين، وعلى الرغم من الانتقادات الواسعة لبوتفليقة، إلا أنه لعب دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار البلاد وسط منطقة غير هادئة، مع أن تدهور صحته أصبحت تشكل قلقا على المستقبل السياسي للبلاد".

ولفت المعهد الأمريكي في دراسته حول الوضع السياسي بالجزائر، إلى أن "الرئيس بوتفليقة عقد في شهر ديسمبر الجاري عدة اجتماعات مهمة، والتي أيضا العديد من قادة الدول ومسؤولين أجانب، وعلى ما يبدو أن بوتفليقة يريد ترسيخ أطر قانونية في مؤسسات الدولة، وتقوية العلاقات الدبلوماسية في الخارج، استعدادا لتمهيد الطريق أمام قيادة جديدة ستخلفه". وتوقع المعهد الأمريكي أن "الرئيس هو المتبقي وضع أسسا لخطة الخلافة، وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يتنحى عن الرئاسة، مع ذلك سيكون الفائد المقبل للجزائر شخصية حيادية وتستجيب له كل الطبقة السياسية وحتى العسكرية، وفي حالة مهمته الأساسية ضمان تفوق القوات الأمنية في محاربة الجماعات المسلحة، وحماية عائدات البلاد من النفط والغاز، والحفاظ على شبكات مولية واسعة النطاق".

الجزائر، خالد بودهية

ملحق رقم 03: تصريحات ابن رئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك

مواقيت الصلاة: الفجر 06.39 الظهر 12.54 العصر 15.29 المغرب 17.50 العشاء 19.14
الطقس اليوم: الجزائر 19° وهران 21° قسنطينة 17° عنابة 18° بشار 21° ورقلة 22°

الخبر
الصدق والمصداقية
الخميس 7 جانفي 2016 م الموافق لـ26 ربيع الأول 1437 هـ


مؤسسة المعارض والصالونات تنظم
معرضا تجاريا داخل الخيمة العملاقة وسط مدينة المدية
ابتداء من 15 جانفي 2016
للحجز يرجى الاتصال على أرقام الهاتف:
0560 37 02 26 - 0560 09 82 02
0772 57 02 52 - 0777 62 42 98
025 75 16 66

تواصل محاكمة "سوناطراك1" بجنايات العاصمة

رضا مزيان يفجّر قنابل مدوية

● أبناء زرقين عبد الحميد شركاء في شركة "شلومبارجي" ● فريد بجاوي أمضى عقد استشارة بـ197 مليون دولار

كشف استجواب المجموعة الثانية الخاصة بصفقة أنبوب الغاز "غالسي"، التي تحصلت عليها "سايبام"، والتي تضم مزيان محمد رضا، ابن الرئيس المدير العام السابق لسوناطراك، وزناسني بن عمر، نائب الرئيس المدير العام السابق لمجمع سوناطراك، عن حقائق خطيرة، كان أبرزها تصريح ابن مزيان، بأن أبناء الرئيس المدير العام الأسبق لمجمع سوناطراك، عبد الحميد زرقين، شركاء مع مجمع "شلومبارجي"، وأن فريد بجاوي، نجل شقيق وزير الخارجية الأسبق، أبرم عقد استشارة مع شركة "سايبام" بقيمة 197 مليون دولار.


مقر سوناطراك

الجزائر: ع.نجمة

● صرح المتهم زناسني بن اعمر، الذي شغل منصب المكلف بنشاط النقل عبر الأنابيب حينها، بأن الشركة الإيطالية "سايبام" ضخمت مبلغ العرض بحوالي 68 بالمائة، بالنسبة للحصة الثالثة من مشروع "جيكا 3" المتعلق بإنجاز أنبوب الغاز "غالسي"، والذي أعلن عنه بموجب مناقصة وطنية ودولية محدودة، فراسل الوزير، شكيب خليل، الذي أمره بعدم إلغاء المشروع واللجوء إلى التفاوض لتخفيض العرض، وأكد المتهم زناسني أنه أمضى عقد إبرام صفقة "جيكا 3" بقيمة 4300 مليار سنتيم بصيغة التراضي، وأوضح بأن الصفقة مع "سايبام" كانت ستبرم بوجود محمد رضا مزيان أو حتى من دونه، منكرا علمه بأن هذا الأخير كان يعمل مستشارا بالشركة الإيطالية "سايبام". وأكد بأن شركة "سايبام" تملك حقيبة مالية بقيمة 10 ملايير دولار من قيمة أرباح الصفقات المبرمة مع مجمع سوناطراك، منذ دخولها للاستثمار في أرض الوطن.

وباستجواب المتهم مزيان محمد رضا، الذي تحدث عن علاقته مع "توليو أورسي"، الرئيس المدير العام لمجمع "سايبام" الإيطالي، أوضح بأنه تعرّف عليه بواسطة المدعوة آمال زرهوني، وتحدث معه عن غرامة تأخيرية على "سايبام" بقيمة 29 مليون دولار، وحاول تسوية الوضعية مع سوناطراك، وأكد بأنه أمضى عقد استشارة حصريا مع شركة "سايبام" الإيطالية. كما قال إن "توليو أورسي"، مسير شركة "سايبام"، كان حاضرا في حفل زفافه في تونس، والذي قيل إنه هو من تكفل به "أورسي". وأكد في معرض استجوابه أنه أخبر "الدياراس" بأن آمال زرهوني هي صديقة زوجة الوزير شكيب خليل، المدعوة "نجاة"، وأنه يعرف الوزير كونه جاره، وأضاف بأن "الدياراس" سألته عن ماهية العلاقة التي تربط الوزير شكيب خليل بالمدعو "هامش رضا". وباشر القاضي محمد رقاد، مساء أمس، استجواب المجموعة الثالثة التي تخص صفقة إنجاز غرمول وفيها: عبد الوهاب عبد العزيز وصنهاجي محمد وآيت حسين مولود ورحال محمد شوقي وملياني نورية.

ع.ن

بناء على شكوى رفعتها إدارة بلوزداد إلى وزير الداخلية

الرابطة المحترفة تعيد "داربي" الشباب والمولودية إلى 20 أوت

● سيجري اللقاء المحلي العاصمي بين شباب بلوزداد ومولودية الجزائر، والمقرر يوم 16 جانفي المقبل، بملعب 20 أوت 55، بدلاً من ملعب 5 جويلية الأولمبي، كما تقرر في وقت سابق، وهذا بعد تدخل وزير الداخلية، نور الدين بدوي، بناء على الشكوى التي رفعتها إدارة الشباب لمصالحه. وأبلغ رئيس الرابطة المحترفة، محفوظ قرباج، عشية أمس، إدارة الرئيس رضا مالك، بالقرار الجديد لتقوم الأخيرة بالإعلان عنه عبر موقعها الرسمي على شبكة الأنترنت، وهو ما جاء بعد أسبوع فقط على قرار أول صادر من الرابطة بتحويل "الداربي" إلى ملعب 5 جويلية، وهو القرار الذي أثار حالة من الغضب والاستنكار لدى مناصري الشباب، الذين عبّروا عن ذلك بتنظيم وقفة احتجاجية تبعتها مشاركة قوية في مسيرة انطلقت من ملعب 20 أوت 55 إلى وسط شارع بلوزداد.

الجزائر: شعيب كحول

قضية احتجاج سكان باب العسة بتلمسان

الدرك يوضح ووزير العدل يفتش

● أكد قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بتلمسان، في بيان تحصلت "الخبر" على نسخة منه، أن الشخصين اللذين تم توقيفهما في قضيتي حجز المخدرات، لم يتخذ في حقهما أي إجراء تعسفي، وأن كل الإجراءات التي اتخذت جاءت بعد التحريات التي أفضى إليها التحقيق وبعد مراجعة الجهات القضائية المختصة، مذكرا في البيان أن المسكنين المهجورين على الشريط الحدودي يتردد عليهما مالكاهما، وهما يستغلان من طرف مهربي المخدرات في المنطقة.

هذا وعلمت "الخبر" أن وزير العدل حافظ الأختام، طيب لوح، أوفد، من جهته، مفتشين إلى مقر محكمة باب العسة بمجلس قضاء تلمسان، نهار الأربعاء، للوقوف على سلامة الإجراءات المتخذة في حق الأشخاص الموقوفين في قضايا تتعلق بالتهريب.

يذكر أن "الخبر" كانت قد حضرت ميدانيا، احتجاجا لسكان بلدية باب العسة، أول أمس، رفعوا فيه شعارات تدعو إلى تحقيق العدالة، كما أكدوا أنهم كمواطنين يرفضون رفضا قاطعا تحوّل أراضيهم إلى ملاذ لعبور شبكات التهريب بين المغرب والجزائر.

تلمسان: ن. بلهواري



■ يكتبها: سعد بوعقبة

من مضحكة السلطة.. إلى مضحكة الدستور؟!

● في 1976 عاشت الجزائر نقاشا واسعا حول الميثاق والدستور لم تشهده في تاريخها حتى الآن، ووصل الأمر بأحد المتدخلين، وهو الأستاذ الطاهر حراث، رحمه الله، أن قال في التلفاز لبومدين: إن اللجنة التي شكلت لجمع اقتراحات المواطنين وصياغة الدستور مشكوك فيها... وهي اللجنة التي كانت آنذاك تضم خيرة الأساتذة في القانون وخيرة ما تملكه الجزائر من الإطارات والمسؤولين، من بينهم محمد الصديق بن يحيى، خريج جامعة الجزائر في القانون، والأشرف ومولود قاسم وطالب الإبراهيمي ومهري ورضا مالك وإسماعيل حمداني وغيرهم، ومع ذلك طعن المناقشون في شرعية وكفاءة هذه اللجنة... فماذا سيكون موقف هؤلاء اليوم لو علموا أن لجنة جمع الاقتراحات التي نصبها الرئيس في رئاسة الجمهورية، منذ شهر، أغلب أعضائها لم يضع رجله في الجامعة، والعديد منهم تخرجوا من مدارس التكوين المهني! ويصلحون لإصلاح السيارات في ورشات ميكانيكية وليس إصلاح الدستور؟! فأنتجوا لنا دستورا كل مادة تلغي أختها؟!

أويحيى قال إنه درس القانون الدستوري ويعرف ما يقول؟! وليته قال لنا أين درس القانون الدستوري، ولا نقول أين درّس القانون الدستوري؟! وهل يمكن أن يتصور عاقل أن يصدر ممن درس ودرّس القانون الدستوري الأخطاء التالية:

أولا: المادة 7 من الدستور تنص على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب ويمارسها بواسطة "منتخبيه". فهل يستقيم هذا مع المادة التي تقترح على البرلمان تعديلا يسحب هذه السيادة من الشعب ويسلمها للأحزاب عبر اقتراح وقف النيابة عن النائب الذي يتخلى عن حزبه؟! هل تقيد حرية من ينتخبه الشعب كنائب بسلطة الأحزاب؟! والحال أن الحزب هو الذي يذهب بمرشحه إلى الشعب ليأخذ منه الشرعية والسيادة بواسطة الانتخاب. ألا يحس هؤلاء بأن مثل هذه المواد تعارض سابقتها من الدستور؟! أم أن هؤلاء لا يقرأون حتى الدستور!

ثانيا: هل تستقيم المادة التي وضعت لمحاربة الرشوة في الدستور الجديد مع رفع مدة النيابة في المجلس الدستوري من 6 سنوات إلى 8 سنوات؟ أليس هذا ممارسة للرشوة بالدستور للنواب. في وقت يحارب الدستور الرشوة؟! كيف يستقيم الأمر والنائب الذي يعينه الرئيس في المجلس الدستوري يبقى 8 سنوات، في حين النائب الذي ينتخبه الشعب في الغرفة السفلى يبقى 5 سنوات فقط؟! أليس صاحب السيادة، وهو الشعب، أصبح أقل شأنا من الرئيس الذي أخذ السيادة من الشعب بالانتخاب؟! أين قرأ هؤلاء أو درسوا فلسفة السيادة والسلطة التأسيسية التي هي أساس القانون الدستوري؟! أصدقكم القول أنني أصبحت أشك حتى في دستورية الجملة الأولى التي بدأت بها ديباجة الدستور "... الشعب الجزائري شعب حر ومصمم على البقاء حرا"! هل لو كان الشعب الجزائري مايزال حرا فعلا ومصمما على البقاء حرا، يمكن أن يقبل ببقاء على رأسه سلطة ترتكب باسمه هذه المناكر الدستورية، التي تجعل البلاد مضحكة أمام العالم؟!

شعب يقبل بأن تعدل له الدستور الجماعة المتخرجة من مدارس التكوين المهني لوزارة الداخلية في السبعينات... ويعطي الشرعية للدستور نواب برلمان الحفافات... مثل هذا الشعب لا يمكن أن يكون قد بقي مصمما على أن يعيش حرا... إنه تقوّل وادعاء!

bouakba2009@yahoo.fr

تعديل حكومي في تونس

● أعلن رئيس الحكومة التونسية، الحبيب الصيد، عن تعديل وزاري جديد تم بموجبه تعيين الهادي المجدوب وزيرا للداخلية، خلفا لناجم الغرسلي، الذي أخفق في ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب، كما تم تعيين خميس الجهيناوي وزيرا للشؤون الخارجية، خلفا للطيب البكوش، الذي أثار موجة من الجدل بمواقفه وتصريحاته، خاصة إزاء الجزائر وتركيا وليبيا، وتم تعيين عمر منصور وزيرا للعدل خلفا لمحمد بن عيسى صالح، ومحمد خليل وزيرا للشؤون الدينية خلفا لعثمان بطيخ. وتم تعيين القيادي في حزب نداء تونس، خالد شوكات، وزيرا للعلاقة مع مجلس نواب الشعب وناطقا رسميا باسم الحكومة، وسنية مبارك وزيرة للثقافة خلفا للطيفة لخضر، ويوسف الشاهد وزيرا للشؤون المحلية، ومحمود بن رمضان وزيرا للشؤون الاجتماعية، ومنجي مرزوق وزيرا للطاقة والمناجم، ومحسن حسن وزيرا للتجارة، وأنيس غديرة وزيرا للنقل، وكمال العيادي وزيرا للوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد.

تونس: عثمان لحياني

مسيرة شعبية بتيميمون للمطالبة بالأمن

● خرج العشرات من ناشطي منظمات المجتمع المدني وسكان مدينة تيميمون، أمس، للمطالبة بالأمن والكشف عن خيوط الجريمة التي هزّت المدينة، الأسبوع الماضي، وراح ضحيتها الشاب حسام (22 سنة)، الذي لقي مصرعه على يد قطاع الطرق، الذين يزرعون الرعب في المدينة. وعبرت المسيرة الحاشدة جميع الشوارع الرئيسية للمدينة قبل بلوغ مقر أمن المقاطعة الإدارية، حيث رفعوا شعارات مطالبة بتوفير الأمن وإلقاء القبض على الجناة، وواصل المحتجون طريقهم نحو مقر المقاطعة الإدارية، حيث قاموا بغلق مقر الرئيس المقاطعة لمدة ساعات، ما استدعى تدخل الوالي المنتدب الذي وعد بالتكفل بانشغالاتهم ورفعها إلى الجهات المعنية.

أدرار: م. طواهرية

تيزي وزو

امرأة متهمة بقتل زوجها

● أودع قاضي التحقيق لدى محكمة تيزي وزو، أول أمس، امرأة الحبس المؤقت بتهمة قتل زوجها البالغ من العمر 55 سنة، بتاريخ 2 جانفي الجاري، بمنزله الكائن بحي 400 مسكن "دي أن سي". فيما وضعت ابنته تحت الرقابة القضائية بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة. واستنادا إلى بيان لخلية الاتصال بمديرية أمن ولاية تيزي وزو، سمحت التحريات التي باشرتها عناصر شرطة ذراع بن خدة بفك لغز الجريمة التي يرجع سببها لخلاف عائلي.

تيزي وزو: ر. علي

وقفة ترحم على روح آيت أحمد بجامعة البليدة

● نظم الاتحاد العام الطلابي الحر، نهار أمس، بجامعة البليدة 2، وقفة ترحم ودقيقة صمت على ما وصفوه بأحد عمالقة الثورة الجزائرية وأحد رجال السياسة، الفقيد حسين آيت أحمد، شارك فيها طلبة وعمال وإطارات مسيرة، فضلا على وجوه سياسية. وحسب ممثلين عن التنظيم الطلابي النقابي، فإن وقفة الترحم تعبير عن تقدير الطلبة، لنضال الراحل حسين آيت أحمد، قبل وأثناء وبعد الثورة التحريرية واسترجاع السيادة الوطنية، فقد وصفوه بالمجاهد الرمز، الذي خلد اسمه ومسيرته في تاريخ القادة والرجال العظماء.

البليدة: ب. رحيم

قالمة

تحرير تلميذة من الاختطاف

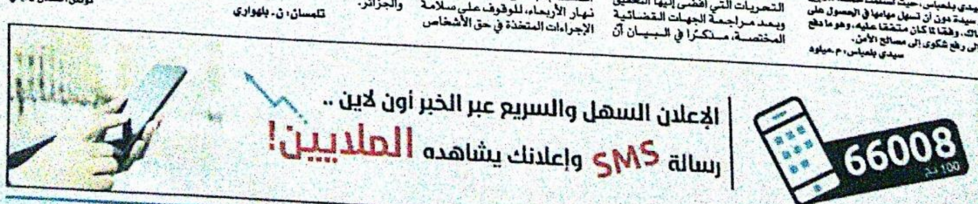
● علم من مصادر متطابقة بأن قوات الدرك، شرقي ولاية قالمة، أجهضت في وقت متأخر من مساء أول أمس، محاولة اختطاف تلميذة قاصر لا تتجاوز الـ13 من العمر، تدرس بطور المتوسط، ببلدية وادي الشحم. وتفيد معطيات الحادثة بأن التلميذة تفاجأت، لدى خروجها من المؤسسة التعليمية في الفترة المسائية، بتقدم صاحب سيارة سياحية بترقيم إحدى الولايات الشرقية المجاورة، الذي أجبرها على الصعود إلى السيارة بالقوة. وبعد إخطار مصالح الدرك الوطني، عثر على الضحية مكبلة اليدين عند مدخل إحدى العمارات، وتم تحريرها. وتقوم مصالح الدرك، منذ مساء أول أمس، بتحريات مكثفة لاقتفاء أثر المختطف أو المختطفين وتوقيفهم.

قالمة: إ. غمري

6 أشهر حبسا غير نافذ للأمينة العامة لبلدية بسيدي بلعباس

● أصدرت، أول أمس، المحكمة الابتدائية لبن باديس لدى مجلس قضاء سيدي بلعباس، حكما بالسجن غير النافذ لمدة ستة أشهر ضد الأمينة العامة لبلدية سيدي علي بن يوب، 25 كم جنوب غربي سيدي بلعباس، مع تغريمها ماليا، على خلفية حصولها على أموال من سيدة نظير تسهيل مهامها في الحصول على سكن اجتماعي إيجاري. وتعود حيثيات القضية إلى الفترة التي كانت فيها الأمينة العامة للبلدية المذكورة تزاول نفس المهام ببلدية تلموني، 8 كم شرقي سيدي بلعباس، حيث استلمت خمسة ملايين سنتيم من سيدة دون أن تسهل مهامها في الحصول على سكن هناك، وفقا لما كان متفقا عليه، وهو ما دفع بالضحية إلى رفع شكوى إلى مصالح الأمن.

سيدي بلعباس: م. ميلود



ملحق رقم 04، واجهة نشر الكاتب الصحفي سعد بوعقبة لعودة شكيب خليل

مواقيت الصلاة

الفجر	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
05.14	12.54	16.25	19.09	20.28

الطقس اليوم

الجزائر	وهران	قسنطينة	عنابة	بشار	ورقلة
°21	°23	°18	°19	°26	°26

الخبر
EL KHABAR

الصدق والمصداقية

السبت 26 مارس 2016 م / الموافق لـ17 جمادى الثانية 1437 هـ

قال إن جمعة أمس استجابة لنداء التعبئة الذي وجهه الرئيس

عيسى: "20 مليون مصل دعوا لأمن الجزائر"

أشرف، أمس، وزير الشؤون الدينية والأوقاف على الخطبة الموحدة التي دعا إليها أئمة الجمهورية لتعبئة المواطنين بالأخطار الأمنية المحدقة ببلادهم، والدعاء لأفراد الجيش المرابطين على الحدود. وقال من داخل المسجد القطب "عبد الحميد بن باديس" بوهران، إن "الجزائر اليوم في أمان، لأن 20 مليونا من الجزائريين نطقوا بلسان واحد، وقلب واحد، من أجل أمن واستقرار البلاد".

وهران: محمد درقي

● اعتبر الدكتور محمد عيسى، في لقاء مع الصحفيين، نشطه عقب أدائه صلاة الجمعة بالمسجد القطب "عبد الحميد بن باديس" بوهران، أن "المساجد التي ساهمت في إنجاح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ونجحت في اجتثاث أسباب التطرف، وتجفيف منابع الإرهاب، هي نفس المساجد التي استجابت، أمس، للنداء الذي وجهه رئيس الجمهورية مؤخرا من أجل رفع التعبئة، والتحسيس بالمخاطر التي تحدث في مشارف حدودنا الملتهبة"، مضيفا أن "أسرة المساجد مستعمون جيدون. وهو ما يفسر توحدها في خطبة جامعة أمس، لأن جمع الكلمة أصبح اليوم أكثر من ضرورة، خاصة أن أعداءنا كثر، وحساد الجزائر موجودون".

وقال عيسى إن كل المساجد عاشت أمس للإسلام وللجزائر، التي باتت صمام أمن لجيرانها، بعد أن بقيت الجزيرة الوحيدة الآمنة في بحر تتلاطم فيه أمواج الفتنة، والقتل، وتخطف الأرواح"، مضيفا: "أنها (يقصد الجزائر) أصبحت مدرسة تلقن جيرانها في الشمال والجنوب، وكل أصقاع الأرض، كيف تتصالح بين أبنائها، وتجمع كلمتهم وترجع إلى الله لخدمة الوطن، لأنه عندما تنجح الجزائر سينجح غيرها ويأمن من حولها".



محمد عيسى

وفي نفس الاتجاه، أكد المسؤول الأول عن القطاع أن "الجزائر متأهبة، والمساجد لها من الأدوات ما يكفي لتحصين الحياة الفكرية والتصدي للخطابات المتطرفة التي لا تصدر من بلاد المسلمين بالضرورة، وتروج لها قنوات عالمية ومواقع أنترنت واسعة الانتشار"، مبرزها بالقول: "نحن نشك أن بعض من يسمون أنفسهم شيوخا لا يعدون أن يكونوا حاخامات، أو قساوسة، أو حتى كفارا يستعملون الآيات القرآنية ويحرفونها عن مواضعها من أجل إشعال نار الفتنة باسم الدين"، مضيفا: "أنا لا أريد أن أسمي دولة بعينها، ولكنني متيقن بأن المساجد هي التي تستطيع أن تصد هذه الهجمات والمؤامرات الموجهة بالتنسيق مع شركائها من رجال الإعلام والتعليم والمثقفين من النخبة".

م.د

لويس أنريكي متمسك بفكرة ضمه في الصائفة المقبلة

تشافي هيرنانديز: "محرز لاعب رائع ويستحق اللعب في البارصا"

● كشف النجم الإسباني ولاعب برشلونة السابق تشافي هيرنانديز، عن رأيه في الدولي الجزائري، رياض محرز، لاعب ليستر سيتي، مؤكدا بأنه يدعمه للعب في صفوف فريقه السابق.

وفي حوار نشرته صحيفة "آس" الإسبانية، نقلا عن "العربي الجديد"، قال تشافي هيرنانديز: "محرز أفضل اللاعبين حاليا في أوروبا، ويستحق اللعب في برشلونة". ويقدم محرز موسما رائعا، وهو ما ساهم بقوة في حمل فريقه ينفرد بصدارة بطولة إنجلترا الممتازة بفارق 5 نقاط عن توتنهام، أقرب ملاحقيه. وأضاف تشافي، الذي يخوض تجربة كروية في الخليج، أن محرز لاعب جيد جدا: "لقد لفت انتباهي إليه بقوة، لم أكن أعرفه من قبل، ولكن مستواه في هذا الموسم رائع جدا". وتابع: "لقد قدم لنفسه اسما من بين أكبر الأسماء الموجودة في البريميرليغ ويلعب بشكل ممتاز للغاية". وأنهى حديثه قائلا: "بفضل ما قام به محرز مع فريقه يمكن أن ينتقل إلى ناد كبير في أوروبا".

هذا ويبدو أن فكرة خسارة التعاقد مع رياض محرز "مستبعدة من قبل المدرب لويس أنريكي الذي سيحارب



رياض محرز

حسب تقارير صحفية إسبانية صادرة في الساعات القليلة الماضية، من أجل الظفر بخدمات اللاعب في الصيف المقبل. ويرتبط محرز بإمكانية اختيار قرار البقاء مع ليستر سيتي، ناديه الحالي، مع وجود عروض قوية من قبل أرسنال وتشيلسي. وتقول التقارير الصحفية إن إدارة الثعالب تفاوض محرز من أجل التوقيع على عقد جديد، رغم أنه وقع في الصيف الماضي على عقد يربطه مع النادي لأربع سنوات مقبلة مقابل 35 ألف باوند كراتب أسبوعي، وينتظر أن يقدم ليستر سيتي 75 ألف باوند كراتب أسبوعي من أجل بقاء محرز في صفوفه. لكن مصادر مقربة من محرز أكدت أن قلب اللاعب متعلق بفكرة الرحيل إلى البطولة الإسبانية في الصيف المقبل.

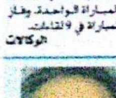
ويرى برشلونة، من جانبه، أن قيمة رياض محرز يجب أن تتراوح بين 20 إلى 25 مليون باوند في الصيف المقبل (35 مليون أورو)، لكن تواجد أرسنال وتشيلسي في الصراع بقوة سوف يدفع برشلونة للتحرك في مفاوضاته مع اللاعب بتقديم راتب ضخم. ويرغب برشلونة في تقديم 300 ألف باوند كراتب أسبوعي لرياض محرز، وهو 11 أضعاف راتبه الحالي مع الثعالب.

ويعد رياض محرز ثاني أكبر صناع الأهداف في الدوري الإنجليزي هذا الموسم برصيد 11 تمريرة حاسمة، خلف مسعود أوزيل لاعب وسط أرسنال برصيد 18 تمريرة هدف. ولعب محرز، 26 عاما، 30 لقاء في البطولة الإنجليزية هذا الموسم، وسجل 16 هدفا وصنع 11، وذلك في 1272 دقيقة لعب، كما يسدد 2.6 تسديدة في المباراة الواحدة، وفاز بجائزة رجل المباراة في 9 لقاءات.

الوكالات

وزير الدفاع الأمريكي يؤكد سقوطه في غارة جوية

مصرع الرجل الثاني في داعش



عبد الرحمن القادولي

نقطة نظام



■ يكتبها: سعد بوعقبة

العدالة الجزائرية في "ميزان" شكيب خليل!

● لماذا تحركت العدالة في 2013 وأصدرت مذكرة توقيف دولية في حق وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، من قبل رئيس المجلس القضائي للعاصمة وبإيعاز من وزير العدل حينها محمد شرفي. وقيل حينها إن هناك خطأ في الإجراء، تم بتنحية شرفي وبلقاسم زغماتي وقاضي التحقيق لمحكمة سيدي امحمد، كمال غزالي. ووضعت المذكرة في غرفة الظلام على مستوى المحكمة العليا.

وإذا كانت العدالة هي نفسها من رفعت مذكرة التوقيف ضد شكيب خليل، أين هي تلك المذكرة. وهل الأحكام القضائية تموت بالتقادم في الجزائر، أم أنها تتغير بتغير الرجال وتتلاشى مع تغير الوقت والزمان.

هل المرحلة الراهنة فرضت على السلطة الاستنجاد بشكيب خليل من أجل الخروج من الأزمة، والاستثمار في خبرته التي اكتسبها داخل البنك الدولي، من خلال إغماض العدالة عينها شكلا ومنحه البنك المركزي خلفا لمحمد لكصاسي، الذي أظهر فشله في تسيير مؤشر البنك بفعل الأزمة.

...

السائقون مدعوون للحذر من الاضطرابات الجوية

4 وفيات في 230 حادث مرور الأسبوع الماضي

● سجلت مصالح مرور الأمن الوطني من 15 إلى 21 مارس 2016، 230 حادث مرور جسماني على مستوى المناطق الحضرية، أدى إلى وفاة 4 أشخاص وجرح 285 آخرين.

وأوضحت ذات المصالح أن هذه الحصيلة مقارنة بنظيراتها المسجلة خلال الأسبوع الماضي، تظهر أن عدد حوادث المرور عرف ارتفاعا محسوسا قدر بـ (54) حادثا وعدد الجرحى بـ (70)، كما انخفض عدد الوفيات بـ (-01) حالة.

ومن أسباب هذه الحوادث ذكرت مصالح الأمن أن العنصر البشري يبقى المتسبب الرئيسي بنسبة 40.287٪ نتيجة السرعة المفرطة وعدم احترام المسافة الأمنية.

وفي بيانها، دعت المديرية العامة للأمن الوطني مستعملي الطريق العام، الالتزام والتقيد بقواعد المرور والتحلي بمزيد من الحذر واليقظة، خصوصا مع الاضطرابات الجوية التي تعرفها معظم ولايات الوطن في الأيام الأخيرة، حفاظا على سلامة الجميع. ووضعت المديرية تحت تصرف المواطن الرقم الأخضر 1548 لتلقي البلاغات 24سا/24سا.

الجزائر: م.ح

يعاني من مرض مزمن بعزابة في سكيكدة

كهل ينتحر برمي نفسه من الطابق الخامس

سكيكدة: كمال بوزواع

تونس

أنفلونزا الخنازير تقتل 7 أشخاص منذ بداية السنة

الجزائر: ح.م

الجاني كان مخمورا

20 سنة سجنا لقاتل مراهق في شهر رمضان ببرج منايل

بومرداس: زين سليم

الأغواط

7 سنوات لمروج المخدرات

الأغواط: ب.وسيم

تبسة

حجز 1.8 طن من الحديد معد للتهريب

تبسة: عثمان سبة

بعد محاولة الاعتداء على طفلة قاصر

4 جرحى في مواجهات بين سكان وأفارقة ببشار

ملحق رقم ١٥٤ تناول مجريات محاكمة سوناطراك ٠١

مواقيت الصلاة: الفجر 06.29 الظهر 12.53 العصر 15.27 المغرب 17.49 العشاء 19.13

الطقس اليوم

الخبر

الصدق والمصداقية

الثلاثاء 5 جانفي 2016 م الموافق لـ 24 ربيع الأول 1437 هـ

Yamanexpo
ترحب بكم في
معرض هوكة للتسوق ولاية تيبازة
من 15 إلى 30 جانفي 2016
بالخيمة العملاقة في الملعب البلدي للمسجد الكبير

نجلا مزيان قالا إنهما عرفا أبيهما جيدا في السجن فقط

مدير "كونتال الجزائر" ينكر التهم المنسوبة إليه

يرتقب أن يباشر القاضي، محمد رقاد، في إطار محاكمة "سوناطراك 1"، استجواب متهمي المجموعة الثانية في القضية الخاصة بصفقة أنبوب الغاز "غالسي"، التي تحصلت عليها شركة "سايبام"، التي تخص المتهمين، زناسني عمر ومحمد رضا مزيان، قبل استجواب الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، محمد مزيان، الذي يتواجد في نهاية القائمة.

الجزائر: ع. نجمة

● أعلن القاضي محمد رقاد، أمس، في بداية الجلسة، عن حضور نائب عام احتياطي من القطب الجزائي المتخصص بسيدي امحمد، ليحل محل النائب العام بودراع عبد العزيز، الذي أوكلت له مهمة طارئة خارج التراب الوطني.

وقد أنكر في جلسة أمس، المدير السابق لفرع النقل لشركة "كونتال الجزائر"، ذات المسؤولية المحدودة، مغاوي يزيد، المتابع في قضية "سوناطراك 1" أمام محكمة جنايات العاصمة، كل التهم المنسوبة إليه المتعلقة بالفساد، مبررا التحويلات المالية الكبرى التي تلقاها من شركة "كونتال الجزائر" بأنها أرباح سنوية.

وردّ مغاوي عن سؤال طرحه قاضي محكمة الجنايات، محمد رقاد، حول مصدر هذه التحويلات على مستوى حسابه البنكي بالجزائر، والذي بلغ قرابة 27 مليون دينار، من قبل شركة "كونتال الجزائر"، رغم أنه كان يعمل أجيرا فيها بقوله: "إن هذا المبلغ المالي حوّل لي من قبل شركة "هولدينغ"، حيث يحوز أسهما بصفته شريكا فيها، مضيفا أن هذا المبلغ هو بمثابة أرباح سنوية للشركة.

وقال المتهم مغاوي يزيد بخصوص مصدر هذه التحويلات إنها صادرة من الشركة الألمانية "فونكوارك"، بناء على عقد استشارة أبرمه معها، لإيفادها بمعلومات حول شركات النقل بالجزائر، مضيفا أن هذا العقد كانت مدته 24 شهرا من أكتوبر 2007 إلى أكتوبر 2009. وكان نجلا محمد مزيان، في الأسبوع الثاني من المحاكمة، أكدا أنهما لم يخطرا والدهما بأنهما كانا شريكين بالشركة الألمانية، وبررا ذلك بأنهما كبرا دون أب، كونه كان كثير التعلق بعمله، وأنهما عرفاه جيدا فقط في الفترة التي كانوا فيها جميعا بالسجن.

ع. ن



مجلس قضاء الجزائر

الأمن التونسي يقتل إرهابيا يرجح أنه جزائري

● قتلت قوات الأمن التونسية إرهابيا يرجح أنه من جنسية جزائرية، في كمين نصبته لمجموعة إرهابية مسلحة في منطقة تقع بين جبل السرج وجبل بلوطة بسريانة، جنوبي تونس. فقد أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن وحدات تابعة للحرس الوطني، قضت، الليلة قبل الماضية، على إرهابي من جنسية جزائرية يجري تحديد هويته. وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية التونسية، وليد اللوقيني، إن هذه العملية "تأتي في إطار استباقي، حيث نصبت وحدات تابعة للحرس الوطني كمينا لمجموعة إرهابية، وتبادلت إطلاق النار مع عناصرها، حيث قتلت إرهابيا". وأكد اللوقيني "يبدو من الأبحاث الأولية أن الإرهابي أجنبي الجنسية"، مشيرا إلى أنه تم خلال العملية "حجز سلاح من نوع كلاشنيكوف ورمانة يدوية وعبوة ناسفة". وتخوض قوات الأمن التونسية عمليات ملاحقة متواصلة لمجموعات إرهابية تنشط في جبال الشعانبي، وعلى التخوم الجبلية القريبة من الحدود مع الجزائر، وتنسق تونس بشكل جدي مع السلطات الجزائرية فيما يتعلق بتأمين الحدود ومراقبة نشاط وتحركات المجموعات الإرهابية، وهو ما كان ثمّنه المتحدث باسم وزارة الداخلية، وليد اللوقيني، في تصريح سابق لـ"الخبر"، حيث أوضح أن تونس مرتاحة لمستوى التعاون والتنسيق الأمني الكامل مع الجزائر.

تونس: عثمان لحياني

بعد مرور عام على الاعتداء على المجلة

"شارلي إيبدو" تستفز الأديان وتسخر من الذات الإلهية

● أثارت الصفحة الأولى قبل النشر، لعدد مجلة "شارلي إيبدو" الساخرة الجديد، في الذكرى الأولى للاعتداء الإرهابي، ضجة كبيرة وسط ممثلي مختلف الأديان دون استثناء، بعدما استفزتهم المجلة في عددها المقرر أن يصدر وينزل غدا الأربعاء، في الأكشاك الفرنسية، وباقي الدول الأوروبية، على رأسها ألمانيا، حيث سيصدر بمليون نسخة يتألف من 32 صفحة بدلا عن 16 صفحة، تضم كل رسومات رساميها المقتولين: شارب وكابو وتينيوس وولينسكي. وستتضمن الصفحة الأولى للمجلة رسما كاريكاتوريا لشخص ذي لحية يرمز إلى الذات الإلهية، يحمل رشاش كلاشنيكوف على ظهره، ويرتدي ملابس ملطخة بالدماء، تحت عنوان "بعد عام القاتل لا يزال حرا طليقا". وهي الصفحة التي عرفت حراكا واسعا بفرنسا، حيث عبّر البعض من قداس الكنيسة عن تمادي المجلة ومحاولة استفزازها لكل المؤمنين بالله، وقال أحدهم: "الله ليس بقاتل وإنما جنون الأشخاص هو الذي يؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم". في حين قال الكاتب العام لدى مجلس الديانة الإسلامية بفرنسا، عبد الله زكري، "إن هذا غير مقبول ومجلة "شارلي إيبدو" أخذت منحى آخر يدخل في قالب الاستفزاز، ولقد سبق وأن تمت إدانة تلك الأفعال الشنيعة والتضامن معهم، لكن اليوم تجاوزت المجلة كل الخطوط الحمراء". للعلم فإن مبيعات مجلة "شارلي إيبدو" تراجعت خلال الفترة الأخيرة، بعدما حققت أرباحا طائلة لم تكن تحلم بها، مباشرة بعد صدورها عقب الاعتداء، حيث وصلت إلى طبع 7.5 ملايين نسخة في فرنسا وكل أنحاء العالم، كما عرفت تضامن الكثير من المتعاطفين، وقفز عدد مشتركيها إلى 183 ألف مشترك.

للتذكير، تعرضت مجلة "شارلي إيبدو" الساخرة إلى اعتداء مسلح من قبل الأخوين كواشي، في 7 جانفي 2015، داخل مقرها، أسفر عن قتل 12 شخصا، إذ كانت أولى الهجمات التي هزت فرنسا في ذلك التاريخ، وضربت باريس في الصميم باستهداف تطلعها الشوكي المتمثل في حرية التعبير.

باريس: مراسلة "الخبر" نوال ثابت

سونلغاز تدشن القرض الاستهلاكي بـ 3 آلاف سيارة "سامبول"

طائرة عسكرية تخلف هلعا بعين تموشنت

القطارات قتلت 56 جزائريا في 2015

زيدان يخلف بينيتيز في ريال مدريد



زروقي ثالث المستقدمين في شبيبة بجاية

أصحاب المحلات يغلقون الطريق الوطني رقم 28 بقطع الغيار

تأهل مولودية وهران على البساط

تجار جملة يحاصرون مكتب رئيس بلدية بوقرة في البليدة

تهنئة

بقلم: سعد بوعقبة

إنقاذ الزوالية لدولة المرفهين!؟

ملحق رقم 06، تداعيات عودة شكيب خليل

عاد إلى الجزائر على بساط أحمر

شكيب خليل يستقبل كرجل دولة

لا يمكن الاعتقاد أن أجواء استقبال وزير الطاقة الأسبق، شكيب خليل، بوهران، تؤشر على أن الرجل بصدد العودة إلى بيته فحسب، بعد إخلاء مسؤوليته في قضايا الفساد التي عرفتها سوناطراك، باطلة، كبطلان مذكرات التوقيف الدولية التي صدرت بشأنه، بينما التساؤلات مطروحة بخصوص المنصب الذي سيتبوأه الرجل في الجهاز التنفيذي، بعد أن أوحت أجواء استقباله أن البساط الأحمر إلى قصر الدكتور سعدان قد افترش، بينما المعلومات المتوفرة تقول إن إقامة خليل بوهران لن تطول وأنه سينتقل إلى العاصمة من أجل لقاءات برئاسة الجمهورية.

غادر ثم عاد إلى الجزائر بمباركتها

خليل سينتقل إلى العاصمة لإجراء مقابلات في الرئاسة

وهران: ل. بوربيع

● رفعت مصالح الأمن في وهران الحواجز ونقاط المراقبة التي أقامتها مساء الخميس الماضي في محيط مسكن وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، بحي كاناستيل شرقي المدينة. مباشرة بعد وصوله إلى بيته من مطار السانية، وسط حراسة أمنية ضمنها دراجو الدرك الوطني.

وبدا الحي الذي يقيم فيه "الوزير العائد"، صباح أمس، هادئا، حيث غابت سيارات الشرطة. ولاحظ سكانه تردد سيارات تحمل علامات القنوات التلفزيونية الخاصة تبحث عن مسكن شكيب خليل الواقع في شارع الشهيد جبار محمد في الجهة الخلفية للحي العسكري بكاناستيل. وتكفل شقيق خليل، عثمان، بفتح الباب للذين يطرقونه من صحفيين ليرد عليهم بلباقة أن شقيقه لا يستقبل بسبب تعب السفر.

كما لم تعرف الفيلا إقبالا كبيرا من طرف الزوار نهار أمس الجمعة، باستثناء أفراد عائلة الوزير الذين قدم بعضهم من تلمسان. ومعروف أن شكيب خليل لم يكن يقيم كثيرا في هذه الفيلا التي شيدها تزامنا مع تحضير للدورة الدولية للفاز المنعقدة سنة 2010 في وهران، حين كان وزيرا للطاقة، ولم يكن يستقبل فيها.


والي وهران استقبل خليل

كما لم "يتجرأ" أي مسؤول إداري أو حزبي ولا الإطارات الذين كانوا يعملون تحت إمرة الوزير بزيارته بعد عودته "المفاجئة". حيث ذكرت مصادر مؤكدة لـ"الخبر" أنه حتى والي وهران، عبد الغني زعلان، الذي استقبله في مطار وهران، لم يكن يعرف قبل 48 ساعة أن شكيب خليل عائد إلى الجزائر. وأضافت ذات المصادر أن أوامر صدرت من رئاسة الجمهورية، يوم الثلاثاء الماضي، بتنظيف مسكن الوزير. وهو ما تكفلت به مصالح ولاية وهران في "سرية تامة". ولم ينتبه حتى الجيران لما كان يحدث في مسكن الوزير، اعتقادا منهم أن العائلة قررت صباغة الواجهة الخارجية والجيران، لأن المسكن لم يتعرض للتشميع مثل شقة الوزير في حي شماني بالعاصمة. وبقيت عائلته تقيم فيه. حتى بعد وفاة والدته التي لم يحضر جنازتها. وظهر هذه المرة أيضا أن عبد العزيز بوتفليقة لم يتخل عن صديق صباه شكيب خليل، الذي أمر في جنازة والدته بالتكفل بترتيبات الدفن واستقبال المعزين في غياب الوزير حينها. حيث تنقل والي وهران السابق عبد المالك بوضياف إلى مسكنه لتقديم "العزاء الرسمي"، مثلما فعل خلفه عبد الغني زعلان الذي تنقل إلى مطار السانية، أول أمس، لاستقباله في القاعة الشرفية بعد عودته إلى وهران قادما إليها من هرنسا، على متن رحلة عادية لشركة "إيغل أزير".

وذكرت مصادر مؤكدة لـ"الخبر" أن إقامة شكيب خليل في وهران لن تطول، حيث سينتقل إلى الجزائر العاصمة لإجراء مقابلات في رئاسة الجمهورية، لم تتضح مصادرنا عن فحواها.

ل. ب

خليل اختار ذكرى عيد النصر 19 مارس ليدخل الجزائر

عودة الابن "غير الضال"

● ليس صدفة أن يعود وزير الطاقة والمناجم سابقا، شكيب خليل، إلى الجزائر في شهر مارس، فقد اختار نفس الشهر الذي غادر فيه البلاد نحو الولايات المتحدة مريضا سنة 2013. بعدما وجهت له اتهامات بالتورط في قضايا فضائح سوناطراك وتلقي رشاوى بملايين الدولارات. كما أنها ليس صدفة أن يعود قبل ساعات عن الاحتفال بذكرى عيد النصر 19 مارس 1962. والرسالة ربما "وأخيرا عدت إلى بلادي منتصرا".

صنع شكيب خليل الحدث وظل اسمه يتداول على ألسنة الجميع، بتاريخ مارس 2005 عندما أخرج المجزائريين قانونا للمحروقات أثار جدلا كبيرا. ففي وقت اعتقد خليل أنه يضيء للجزائر "سيادة طاقوية" وجد نفسه مصطدما بـ"أقاويل" تتهمه بـ"بيع" الجزائر لدول أجنبية. ووضع سوناطراك "البقرة الحلوب" رهينة لشركات متعددة الجنسيات "تسترزق" على حساب الجزائريين وخزينة الدولة. وقبل التراجع عن القانون الذي وصف آنذاك بـ"الفضيحة"، كان خليل يواجه تهما بأنه "يصنع دولة داخل دولة" لها امتدادات خارج حدود البلاد.

ولم تشفع له سيرته الذاتية "الغزيرة" وتوليه مناصب عليا في كبريات الشركات العالمية، من الخروج عن دائرة الاتهام، حتى وإن كان محسوبا على رئيس الجمهورية الذي استقدمه بنفسه إلى الجزائر لتولي مهام حكومية.

خليل حاصل على ليسانس وماجستير في تخصص التعدين وهندسة البترول من جامعة "أوهايو" الأمريكية عام 1964 و1965، وأيضا متحصل على درجة دكتوراه في هندسة البترول من جامعة تكساس سنة 1968. بدأ حياته المهنية من الولايات المتحدة الأمريكية مع الشركة البترولية "شل"، ثم شركة "كونوكو - فيليبس" للمحروقات. ليلتحق شكيب خليل إلى سوناطراك عام 1971 رئيسا فيها لقسم هندسة المكامن، ثم مستشارا تقنيا لرئاسة الجزائر من 1973 إلى 1975.

وبسبب تكوينه العالي، التحق سنة 1980 بالبنك العالمي واشتغل في المشاريع المتعلقة بالنفط، وبقي منتميا إلى البنك إلى غاية تقاعده منه سنة 1999، فكانت فرصة سانحة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لمداة تسليمه مقاليد الحكم في نفس السنة، ليستدعيه من أجل تولي رئاسة الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" سنة 2001، وأيضا وزيرا للطاقة والمناجم إلى غاية 24 ماي 2010، تاريخ استفتاء بوتفليقة عن خدماته بسبب فضيحة سوناطراك.

ومنذ 2010، ظلت تهم الفساد تلاحق شكيب خليل وزوجته وأولاده بسبب استغلاله للسلطة ونفوذه، بل حتى "الانتماء إلى شبكة جريمة دولية"، على خلفية فتح النيابة العامة لمجلس قضاء الجزائر، ما أصبح يعرف لاحقا بـ"قضية سوناطراك"، وذلك بخصوص عقود تجارية مشبوهة بين الشركة الوطنية ومجموعة "إيني" الإيطالية.

الجزائر، خالد بودية

وصفت عودته باللاحدث قائلة "ربي يستر الجزائر"

حنون تدعو القضاء لقول كلمته في ملف خليل


لويزة حنون

● وصفت الأمينة العامة لحزب العمال، السيدة لويزة حنون، أمس، عودة وزير الطاقة والمناجم السابق، شكيب خليل، إلى أرض الوطن بـ"اللاحدث". مطالبة العدالة باتخاذ التدابير اللازمة وقول كلمتها في الملفات التي كان متابعا فيها.

شبهت حنون، في التقرير الافتتاحي الذي قدمته في إطار التحضير للندوة الوطنية للحزب، الأوضاع الراهنة في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، بما يمر به البرازيل جراء الأزمة العنيفة والتفكك الذي يتهدد كيان الدولة. بفعل وقوعها بين فكي مجموعات الأوليغارشيا جراء الثقة المبالغ فيها وفي الرأسمال الأجنبي بتغليب الاستثمارات الخارجية المباشرة على حساب تقوية الرأسمال والإنتاج الوطني.

وأضافت حنون، التي كانت تتحدث بنبرة مغلفة بالحزن والتأسف على مستجدات الوضع في الجزائر، خاصة بعد عودة وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، أن البرازيل يدفع ثمن فضائح الفساد التي عرفتها شركة البترول البرازيلية "بتروبراز"، تماما مثلما حدث مع سوناطراك بعد أن "تغول فيها الفساد".

وأكدت لويزة حنون إن "إعادة الاعتبار أو عدمها لأي إطار كان مسؤولا في الدولة وتمت متابعته قضائيا بسبب ملفات فساد من صلاحيات العدالة حصريا".

وتابعت منبهة: "يجب على العدالة أن تقرر بعد دراسة الملف على أساس المعطيات الموضوعية بكل استقلالية". مشددة على أن جزها غير مستعد للقبول بأي وضع جديد يتبوأ شكيب خليل، خاصة في ضوء تصريحات الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، عمار سعداني، والتي قال فيها إن "شكيب سيشمل بإعادة الاعتبار من الدولة التي سيخدمها".

وفي هذا الصدد، قالت الأمينة العامة لحزب العمال: "حذار ثم حذار من أي استفزاز، حزب العمال لا ولن يتغير أبدا فيما يتعلق بتشخيص قرار إلغاء قانون المحروقات 2005، الذي استورده نفس المسؤول السياسي آنذاك، والذي قال عنه رئيس الجمهورية، أي عن القانون اللاوطني الجائر، "الله لا تربح اللي ورطنا" ونحن كافحنا ضد هذا القانون إلى غاية استعادت الأمة تأميم المحروقات، واليوم أنا أقول بصوت عالٍ: في كل الأحوال، الله يستر الجزائر".

ويذكر أن تراجع الحكومة عن قانون 2005 جاء نتيجة معارضة حزب العمال والنقابات له، خاصة بعدما تأكد لرئيس الجمهورية أن القانون يبيع الثروات الباطنية والمحروقات للشركات متعددة الجنسية وفي مقدمتها الأمريكية على حساب الأجيال القادمة.

وتزامن ذلك مع تدخل رئيس فنزويلا السابق، هوغو تشافيز، لدى زيارته الجزائر ولقائه بالرئيس بوتفليقة، حيث حذره من عواقب تبني قانون شكيب خليل، ليشير بعد ذلك إلغاءه بأمر رئاسي.

وأكدت حنون أن الجزائر التحقت بمنطقة الاضطرابات العليا، بسبب أزمة النفط وأنها باتت محاطة ببراكين تتوجه نحو حرب شاملة بسبب التدخلات الأجنبية، وأن منطقة الساحل أصبحت مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية، كما حذرت من الدبلوماسية الخارجية التي يريد "الأقلام" فرضها على الجزائر، مؤكدة أن استدانة دول مثل الجزائر مقيضة بالسيادة الوطنية.

الجزائر، جلال بوعاتي

ذوبيي وصفها بأقصى درجات الاستهزاء بالشعب

"عودة خليل بهذه الطريقة إعدام للعدالة"


محمد ذوبيي

● انتقد محمد ذوبيي، الأمين العام لحركة النهضة، ما وصفه "حالة الاستخفاف الذي تم التعاطي بها مع قضية سوناطراك". وقال إن ملف خليل، "وبالرغم من إسالته الكثير من الحبر والمداد جديرا مهما في الصحافة الوطنية وكذا الدولية، بالنظر إلى الأوزان الثقيلة التي تبوأ تورطها فيه، إلا أنه بين بما لا يدع مجالا للشك، هشاشة السلطة القضائية في بلادنا واهتقارها لطابع الاستقلالية".

رئيس الحركة وخلال تجمع شعبي أقامه مساء السبت لمن بالمسيلة، انتقد الكثير من القضايا على غرار التسيير الحالي لمنظومة التربية والتعليم، والتي قال إنها "تسير وفق إملاءات خارجية يرمى من خلالها إلى ضرب مقومات الهوية الوطنية وقطع حبال الوصل بين الأجيال الجديدة ومنظومة القيم المجتمعية التي نعرفها منذ أمد بعيد". بالإضافة إلى منظار الدونية الذي ما فتئت تستعمله أحزاب الموالاة لكل ما هو معارض أو يبدت للمعارضة بصلة".

وقال ذوبيي إن الدولة "قامت بالكثير من أجل الترويج للدستور وأهميته للمرحلة القادمة، وهي الأولى من قامت بانتهاكه من خلال انتهاكها كذلك لمبدأ استقلالية القضاء"، واعتبر ذات المتحدث أن "عودة شكيب خليل بهذا الشكل وهذه الصورة التي رأيناها جميعا يمثل أقصى درجات الاستهزاء بالشعب وبسلطة القضاء كذلك"، وكان من المفروض، حسبه، "ترك العدالة تأخذ مجراها في هذه القضية، باعتبار أن هناك، منكرة توقيف صدرت في حق هذا الأخير. وقال المتحدث إنه "كان الأولى محاكمته على الأقل شكليا حتى لا تضرب العدالة في الصميم كما ضربت فيه أول أمس. عندما مر شكيب خليل على الأجهزة الأمنية في مطار وهران في إطار رمس وكأن العدالة أعدمت هذه المرة وهي أعدمت بالضغل في عنده الواقعة"، كما قال ذوبيي.

المسيلة، بن حليمة البشير

ملحق رقم 07: ردود فعل نجل الرئيس المدير العام الأسبق لشركة سوناطراك في إحدى جلسات المحاكمة

في اليوم التاسع من محاكمة المتهمين في الفضيحة

ابن مدير سوناطراك الأسبق ينفجر غضبا

- رضا مزيان: "لماذا تحاسبونني ونجلي زرقين مستشارين لدى شلومبرجي المتعاقدة مع سوناطراك"
- عبد العزيز عبد الوهاب: "95 بالمائة من العقود أبرمت بالتراضي لتمرير الرشوة"
- سوناطراك استفادت من مليار و700 مليون "بفضل" مشروع "غالسي"

اعترف عبد العزيز عبد الوهاب، مدير تنفيذي بسوناطراك، في اليوم التاسع من المحاكمة بأن عقود سوناطراك تمت بنسبة 90 إلى 95 بالمائة بصيغة التراضي البسيط من أجل تمرير الرشوة والمحسوبية، والتي غالبا ما تؤدي إلى تبديد المال العام، في الوقت الذي عبر فيه (رضا مزيان)، نجل الرئيس المدير العام، عن غضبه لمتابعته في صفقة مشروع أنبوب الغاز (غالسي) التي رست على شركة (سايبام) الإيطالية كونه كان مستشارا في ذات الشركة، في حين تغاضت الجهات الأمنية عن متابعة نجلي الرئيس المدير العام (عبد الحميد زرقين) الذي عين خلفا لوالده، واللذين يعملان لدى شركة (شلومبرجي) التي استفادت من عدة عقود مع سوناطراك.

■ ب. حنان



عبد العزيز: "90 إلى 95 بالمائة من عقود سوناطراك تمت بالتراضي لـ..."

زناسني: "سوناطراك استفادت من مليار و700 مليون دولار أرباح من عقد سايبام"

اجتماع خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إشادة بجهود الوزير فروخي في تنمية الثروة السمكية

نظمت الأسبوع الماضي المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعاصمة السودانية الخرطوم الاجتماع الدوري الخامس لمسؤولي وخبراء البحوث ونقل التقانة في مجال الثروة السمكية الذي عقد تحت شعار (تربية الأحياء المائية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

■ ق. و

حوادث المرور بالمناطق الحضرية

169 قتيلا في الثلاثي الأخير من 2015

الاستراتيجية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

التعاون الطاقوي مع الجزائر أولوية

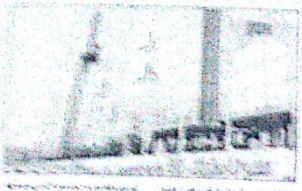
تدشين مقر جديد للأمن بخميستي

تفكيك عصابة تزوير بباتنة

ميناء بجاية

تواصل إضراب ناقلي البضائع يربك النشاط

محور 04: حيثيات قضية سوناطراك 01 قبل 03 من بداية المحاكمة



بعد طيّ ملفي الطريق السيار والخليفة

فضيحة سوناطراك أمام القضاء غدا

• 2015 "سنة القضاء" بامتياز

كانت 2015 سنة القضاء بامتياز في تاريخ الجزائر، حيث تم تفكيك قنابل فساد من العيار الثقيل أبرزها فضيحتي الخليفة والطريق السيار التي كانت محل اهتمام الرأي العام على مدار سنوات قبل أن يقول القضاء كلمته فيها ويقتص ممن نهبوا الملايير من أموال الشعب. في انتظار أن يلتحق بهما في فضيحة سوناطراك 1، غدا الأحد، هل ستكون مسك ختام سنة 2015؟

الجيش يقضي على إرهابيين خطيرين

أحباط محاولة جديدة "للحرقة" بعنابة

سكان دوار أولاد بنجيلالي بغليزان يحتجون

توقيف شخصين بسبب المخدرات والخمر بغليزان

أمن بسيدي أحمد بن علي يحجز 3 آلاف مفرقعة

نهاية الأسبوع داهية بمفرقعات بسطيف

إبدى عدم قبوله متعلق "الأمر الواقع"

ثرين ينصح الفضائيات غير المعتمدة بوقف البث

حجز 35 ألف مفرقعة وتوقيف 5 أشخاص بسطيف

حسب هيئة الدفاع عن المتهمين فيها

"قضية سوناطراك استهدفت ضرب العهدة الثالثة لبوتفليقة" !



أهل القاصة ينظم حملات تحسيسية ضد المخدرات

منتدى وطني للمحترفين الشبانيين

"قاف سوناطراك ليست له علاقة بوكالة الفساد"

ملحق رقم ١٥: مطالبة هيئة الدفاع لشكيب خليل بتوضيح موقفه للرأي العام

هيئة الدفاع تصرّ على تسييس قضية سوناطراك.. وتؤكد:

شكيب خليل مطلوب لتوضيح موقفه للرأي العام

• وزير العدل السابق "محمد شرفي" تلقى طلب وساطة لإسقاط اسم متهم من الملف



لم تخرج مرافعة هيئة الدفاع عن المتهمين في فضيحة سوناطراك 1 في يومها الـ 22 عن إطار تسييس القضية وتحويلها للرأي على أنها تصفية حسابات أرادت بها جهات أمنية الإطاحة بالوزراء المقربين من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وجاء الدور في هذا الملف على وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل الذي يعد من الزمرة المقربة من حاشية قصر المرادية وتطورت إلى اتهام رجال الطبقة السياسية بالتأثير على الأجهزة القضائية.

■ ب. حنان

انتقد المحامي (خالد برغل) طريقة معالجة ملفات الفساد في الجزائر مقارنة بالدول الأجنبية التي يتحمل كل شخص يشتبه في تورطه بداية من رئيس الدولة إلى الوزراء المسؤولية ويقدّمون استقالتهم حتى يكونوا تحت تصرف العدالة إلى غاية أن يثبتوا براءتهم عكس الجزائر التي تطال ملفات الفساد فيها فقط الإطارات رغم وجود شبهة ضد وزراء الذين لا يتمّ استدعاؤهم حتى كشهود، وهذا ما [illegible] فضيحة سوناطراك وكبرى ملفات الفساد التي فصلت فيها العدالة، على غرار الطريق السيّار والخليفة، ليضيف أن المتابعات الجزائية تقف عند رتب معيّنة لا يمكن أن تطال شخص الوزير، والأخطر من ذلك أن هؤلاء المسؤولين الجزائريين لا يمثلون أمام العدالة، بل ويتحدّون العدالة من خلال خرجاتهم بأنهم سيظلّون في مراكزهم دون أن تتمّ محاسبتهم ويطوى الملف ولا يعاد النظر فيه، والمسؤول لا يستقيل ويحاول أن يبتز الدولة بملفات الفساد.

"برغل": "مسؤولون وسياسيون يتحكّمون في سير ملفات الفساد في الجزائر"

أكّد (برغل) في دفاعه عن الرئيس المدير العام الأسبق للقرض الشعبي الجزائري (الهاشمي مغاوي) ونجله (يزيد إلياس) أن قضية سوناطراك لم تأت من فراغ والعدالة الجزائرية لا تعمل من تلقاء نفسها، بل بناء على ضغوطات، مستدلاً بوزير العدل الأسبق (محمد شرفي) الذي خرج للرأي العام وصرّح بأن هناك شخصا نافذا في السلطة تدخّل من أجل إخراج متهم من الملف، ليضيف أن سوناطراك قضية سياسية محضة ورجال الساسة في الجزائر يتدخّلون في ملفات العدالة باستغلال نفوذهم لحماية مصالحهم، وأضاف قائلا: (رجل من رجالات الدولة منذ سنوات قريبة وفي خضم محاكمة الطريق السيّار أدلى بتصريحات خطيرة بأن لديه ملفات فساد)، ما دفع رئيس الجمهورية إلى مخاطبتهم بالقول: (من لديه ملفات فساد فليقدّمها للعدالة)، لأن غرضهم كان مساومة السلطة الجزائرية، حيث اتّهم المحامي (برغل) بعض رجال السياسية بتحكير صفو ملفات الفساد التي هي بيد العدالة من خلال التصريحات التي يدلون بها ويقدّمون تصريحات رسمية توزع أحكام البراءة على أشخاص وتدين من يقف في وجه مصالحهم، في حين أن تلك الملفات ما تزال مطروحة على العدالة، وأشار ذات المحامي إلى تجاوزات شهدها مجلس قضاء العاصمة من طرف رئيس المجلس وقضاة التحقيق، قبل أن يتطرّق إلى الدولة المدنية التي أصبحت شعار الطبقة السياسية في الوقت الراهن، غير أن قضية سوناطراك دليل على فشل هذه

[illegible]

شكيب مطلوب للخروج للرأي العام وتوضيح موقفه من الفضيحة

[illegible]

ايت العربي ينتقد اعتماد المحكمة على محاضر الضبطية القضائية

[illegible]

زقير يطعن في محاضر الضبطية القضائية

[illegible]

يريدون مزيدا من الدعم المادي

قدماء الكشافة يطالبون بردّ الاعتبار لجمعيتهم

دعا أعضاء قدماء الكشافة الإسلامية الجزائرية وإطاراتها السلطات العليا للبلاد من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة وكلّ وزارات الدولة الجزائرية وإداراتها الوطنية والمحلية إلى إعادة النظر في التعامل مع الجمعية تعاملا يليق بمكانتها الحقيقية باعتبارها شريكا اجتماعيا فاعلا في المجتمع [illegible]

[illegible]

■ صبة عيساني

التكوين السياحي: الجزائر وتونس توقعان على ثلاثة اتفاقيات توأمة

[illegible]

اتفاقية بين وزارتي الفلاحة والتكوين المهني

[illegible]

المركز الجامعي بغليزان: نقابة العمال والموظفين تندد والتنظيم الطلابي يشل المركز اليوم

[illegible]

■ ل. زيان

توزيع عشرات السكنات بالبويرة

[illegible]

■ ف. الزهراء

ملحق رقم 11: تصريحات المدير السابق للقرض الشعبي حول علاقته بسوناطراك

دفاع المدير الأسبق لسوناطراك: "مزيان سيكون مفاجأة المحاكمة"

[illegible]

استغلال تقنية الجيل الرابع للهاتف النقال: المناقصة الخاصة تفتح الخميس المقبل

أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال هدى إيمان فرعون أمس الاثنين أنه سيتم الخميس المقبل الإعلان الرسمي عن فتح المناقصة الخاصة باستغلال تقنية الجيل الرابع للهاتف النقال على أن يتم الإعلان عن نتائجها منتصف شهر ماي المقبل، مشيرة إلى أن اختيار الولايات وبسط الشبكة يحددها المتعامل وحده.

وأوضحت السيدة فرعون في منتدى القناة الأولى للإذاعة الوطنية أن سلطة ضبط البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ستقوم في 7 جانفي بالإعلان الرسمي عن فتح مناقصة الجيل الرابع للهاتف النقال، على أن تكشف عن نتائجها منتصف ماي المقبل.

وأضافت أنه تم منح مدة 6 أشهر لمتعاملي الهاتف النقال لاقتناء الأجهزة على أن يتم البدء في تفعيل رخص استغلال تقنية الجيل الرابع في الثلاثي الأخير من العام الجاري، مشيرة إلى أنه "لم تفرض قيود على المتعاملين الذين هم وحدهم من سيحددون أولوياتهم في بسط الشبكة حسب المردودية التجارية".

وأشارت أنه خلال إعداد دفتر الشروط لإطلاق تقنية الجيل الرابع للهاتف النقال، تم الطلب من المتعاملين "ضمان تغطية 10 بالمائة كحد أدنى مطلوب في السنوات الأربع الأولى في الولايات التي يختارونها على أن تضمن أيضا توسيع هذه الخدمة على المناطق الجنوبية خلال ثلاث سنوات على أقصى تقدير".

وذكرت في هذا الإطار أن عدد المشتركين في الجيل الثالث للهاتف النقال بالجزائر بلغ 49 مليون حتى وإن "لم تكن التغطية كاملة".

حوادث المرور المتعلقة بالسكك الحديدية: وفاة 56 شخصا سنة 2015

تسببت حوادث المرور المتعلقة بالنقل بالسكك الحديدية في وفاة 56 شخصا سنة 2015 من بينهم 46 خلال استخدام قطارات، حسب حصيلة سنوية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

وأوضح مدير أمن السكك الحديدية مراد تازدايت أن معظم حوادث المرور تحدث خلال استخدام القطارات فقد تم خلال السنة المنصرمة تسجيل 78 حادث مرور من هذا النوع تسبب في وفاة 46 شخصا وإصابة 31 آخرين بجروح. وفي 2014 تم تسجيل 57 حادث مرور مماثل تسببوا في وفاة 31 شخصا وإصابة 24 آخرين بجروح.

وتشير حصيلة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية إلى (خطورة) الممرات لاسيما الممرات غير المحروسة. ففي 2015 تم تسجيل ما لا يقل عن 76 حادث مرور على مستوى الممرات غير المحروسة مما أدى إلى وفاة 10 أشخاص وإصابة 60 آخرين بجروح. وفي 2014 تسبب 73 حادث مرور مماثل في وفاة 12 شخصا وإصابة 78 آخرين بجروح.

وتعد الممرات المحروسة من قبل أعوان يضمنون المداومة ليلا ونهارا أقل خطورة، حسب ما تؤكده معطيات الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، [illegible] 2015 تم تسجيل 07 حوادث مرور سببت جروحا [illegible] 05 أشخاص مقابل 11 سنة 2014 تسببت في وفاة [illegible] شخصين وإصابة 05 آخرين بجروح.

[illegible] إذا كانت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تعتزم إخضاع كافة الممرات (للحراسة) قال [illegible] تازدايت إن ذلك غير ممكن بحيث أن الحراسة [illegible] تخضع لكثافة حركة المرور بالسكك الحديدية.

تجار يحتجون في بسكرة

[illegible]

المدير السابق للقرض الشعبي الجزائري:

"لا علاقة لنا بعقود سوناطراك"

- القاضي يسدل الستار على استجواب المتهمين في المجموعة الأولى
- دفاع الطرف المدني والنيابة العامة في مواجهة مباشرة مع المتهمين

استمع أمس قاضي محكمة الجنايات بمجلس قضاء العاصمة إلى آخر المتهمين في المجموعة الأولى في ملف سوناطراك 1 ويتعلق الأمر [illegible] المدير العام السابق للقرض الشعبي الجزائري، حيث أكد [illegible] شهري يقدر بـ 8000 أورو.

[illegible]

دفاع سوناطراك والنيابة العامة في مواجهة ساخنة مع المتهمين

[illegible]

مغاوي: "تحصلت على عقد استشارة لمكتب خدماتي في مجال النقل وليس سوناطراك"

[illegible]

المدير العام السابق للقرض الشعبي الجزائري: "لم أتدخل في عقود سوناطراك"

[illegible]

"لوموند" تكتب عن تدخل فرنسي محتمل في ليبيا:

"الجزائر عظم شائك في حلق باريس"

أكد تقرير أمني نشرته جريدة (لوموند) الفرنسية أمس الأول أن الجزائر كانت وما زالت (عظما شائكا في حلق باريس) التي تنوي التدخل عسكريا في ليبيا لملاحقة تنظيم (داعش) الإرهابي. فيما أضاف التقرير أن التدخل بات وشيكا وسيأخذ شكل غارات جوية ضد مواقع (داعش) انطلاقا من القاعدة الفرنسية (ماداما) في شمال النيجر. قدرت الصحيفة الواسعة الانتشار أن تنفيذ عملية [illegible]

[illegible]

العراق وسوريا وهو ما يحصل بالفعل بالنظر إلى وجود العديد من معسكرات التدريب التي يشرف عليها قادة أنصار الشريعة ومقاتلون في صفوف (داعش)، وفتحت هذه المخاوف من انتقال (داعش) في ليبيا وتمكنه من استقطاب الآلاف من المقاتلين من جنسيات مختلفة الباب أمام احتمال تنفيذ تدخل عسكري في ليبيا [illegible]

ملصق عن كرونولوجيا قصة شكيب خليل مع القضاء

عاد إلى الجزائر بعد 3 سنوات من "الفرار"

هذه قصة شكيب خليل مع القضاء

• "أخبار اليوم" تسرد كرونولوجيا "صراع" الوزير مع القضاء



حقائب وزير الطاقة والمناجم الأسبق شكيب خليل بالمطار رمس من الصفقات وبعراسة أمنية مشددة منذ لحظة وصوله إلى مطار الجزائر الدولي يوم الخميس في حدود الساعة الخامسة مساء، إلى غاية وصوله إلى مقرّ المجلس الأعلى للأمن "الاستقبال" بعدما انتهت مشاكله مع القضاء "الإيطالي الذي يواجه" وانقاء الجزائر لشكاوى الوقيف الدولية التي أصدرها في حقه القاضي العام السابق لمجلس قضاء الجزائر منذ 2013.

● ب. حنان

منذ عودته أواخر في شهر أفريل 1965، قضا معمل على درجة الدكتوراه في مدرسة البترول من جامعة كاليفورنيا في عام 1968. التحق بالعمل مع شركة شل بالجزائر، ثم المعهد الجزائري لدراسة البترول، ثم شركة فيليبس البترولية الأمريكية، قبل أن يعود إلى مجمع سوناطراك ليشغل منصب رئيس قسم مؤسسة الحفر، إطار شركة بين المجمع والمحتبرات الأساسية شركة "كبرو".

وفي الفترة الممتدة ما بين (1979-1983) يعين مستشارا لرئيسة الجمهورية ثم شغل منصب مستشار في مكتب نائب رئيس سوناطراك آنذاك "بوعلام بوطرفة" ليلتحق في عام 1980 بالمنصب المالي والمشتل في المشاريع المتعلقة بالمنطقة إلى غاية 1986 حيث عين سنة 1990 ابن العمر إلى مجلس وزراء الرئيس عند العزيز بوتفليقة ليبقى عام 2001 رئيسا للشركة سوناطراك ورئيسا المنطقة أبيك إلى غاية 2001 ابن خلفه محمد مزيان على رأس المجمع فيما أسند شكيب الحقيبة الوزارية عام 2000 ويقي على رأس القطاع عشر سنوات إلى غاية أن حملة التحقيقات الأمنية التي انطلقت في 2008 من طرف الأمن العسكري في قضايا فساد مست سوناطراك إلى تشبيه استقالته شهر ماي 2010.

كرونولوجيا صراع الوزير مع القضاء الجزائري

نهاية سنة 2012 القضاء الإيطالي يعلن فضيحة ثانية في سوناطراك! استدعت من القضاء الجزائري أن بدأ حملة من التحريات، حيث فتح قاضي التحقيق بالقطب الجزائي المتخصص بسيدي أحمد تحقيقا في 20 فيفري 2013 في قضية سوناطراك 2 حول فساد محتمل طال عقودا جد معمولة إبرم بموجبه شكيب خليل إلى أرض الوطن مباشرة وكذلك الفيل على صفحة شكيب الأمين العام للأمانة العامة لوزارة الطاقة والمناجم الذي يعد المورد الأساسي للشاهد أحمد الزيدي.

من دكتور في هندسة البترول إلى وزير للطاقة والمناجم

ولد شكيب خليل في 5 أوت 1940 بوهدة بالمغرب، حصل على البهندس والماجستير في التعدين وهندسة البترول



تحت شعار "سعادة حياتك.. لا تلتقي مع المخدرات"

الأمن الوطني ينظم حملة وطنية لمكافحة المخدرات

المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- الحسن إحسان محمد، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2009.

2- طعيمة أحمد رشيد، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهموه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987

3- بن مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

4- عوض صابر فاطمة، ميرفت علي خفاجة، أسس و مبادئ البحث العلمي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2002.

5- حسين محمد سمير، بحوث الإعلام: الأسس و المبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

6- عبيدات ذوقان و آخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، و أساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، ط5، عمان، 1996.

7- علبي عاطف، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

8- عليان ربحي مصطفى، عثمان غنيم، مناهج و أساليب البحث العلمي، النظرية و التطبيق، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2000.

10- بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11- أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة صحراوي بوزيد و آخرون، دار القصبة الجزائر، 2004.

12- حسن عبد الحميد، رشوان أحمد، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

13- بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

14- عبد الهادي نبيل احمد، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الأهلية للنشر و التوزيع، لبنان، 2006.

15- عطوي جودت عزوي، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

16- عزايبية فوزي و آخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار النشر و التوزيع، ط3، الأردن، 2002.

17- حسن عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، مصر، 1976.

18- عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

19- عبد الرحمان عواطف، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، مطابع دار أسامة، القاهرة، 1982.

20- عياد احمد ، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007.

21- عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار و مكتبة الهلال، بيروت، 2009.

22- تمار يوسف، تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، دار طاكسيج توم للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، الجزائر، 2007.

23- ابراقن محمود، التحليل السيميولوجي للفيلم، ترجمة بن مرسلي احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

24- عبد الحميد محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، علم الكتب، ط1، القاهرة، 2000.

25- حسين سمير محمد، تحليل المضمون، علم الكتب، القاهرة، 1983.

26- الصاوي مبارك محمد، البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992.

27- حجاب محمد منير، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

28- أبو زيد فاروق، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1993.

29- بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

30- مرازقة صالح، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 1998-1999.

31- الكبيسي عامر، الفساد و العولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

32- الشطي إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، ط2، بيروت، مارس 2006.

33- جوزي كمال وآخرون، امبراطورية السراب قصة احتيال القرن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

34- شرف عبد العزيز، المدخل إلى وسائل الإعلام الصحافة الإذاعة التلفزيون السينما، دار الكتاب المصري، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني، ط 1، بيروت، 1980.

35- محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، جامعة القاهرة والكاتب الجامعي، دار الفكر العربي، 1988.

36- أبو زيد فاروق، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب ط 2، القاهرة، 1997.

37- معراف إسماعيل، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 2007.

38- ايدروج الأخضر، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، الرياض، 1999.

39- ماكبرايد سون وآخرون، أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

40- عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1990.

41- بوجلال عبد الله، الإعلام والرأي العام في الأقطار النامية والعربية، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 67، الجزائر، 1992.

42- الزواوي محمود و الصباغ رنا، على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية، الأردن، 2009.

المجلات:

1- المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 14، 1996.

المعاجم و القواميس:

1- أحمد العابد و آخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.
2- الطاهر احمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة، دار الفكر، ط3.
3- المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات، انجليزي عربي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
4- المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب.

مواقع الانترنت:

1- www.sonatrach.com
2- /http://www.nasiriyah.org/ara/post/16505, 24/05/2012, 11.06
3- مهدي زاير جاسم، الحوار المتمدن، الإدارة والاقتصاد، عدد 2644، 2009
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
4- http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/019, 04/11/2008, 15.30
5- http://www.sasapost.com/the-largest-corruption-case-in-algeria01/04/2015 .
6- محمد عدنان، 2013/08/12 http://www.djazairess.com/annasr/54566,
7- الهام بوثلجي، 31 مارس 2014
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/199972.html
8- وهيبة حمداني، 03 فيفري 2016، 22:23
http://www.elikhbaria.com/ar/news/13454.html
9- /ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE61800020100209 ،09/02/2010
10- http://www.djazairess.com/djazairnews/24274 ،01/01/2011
11- http://www.ennaharonline.com/ar/national/241485-10-07/05/2015
12- http://www.akhbarelyoum.dz
13- http://www.elkhabar.com

الجـــرائد:

1- محمد مسلم، محمد كناي مقرر لجنة التحقيق في الفضيحة يكشف لـ"الشروق" / الحلقة الأولى، استمعنا إلى 40 إطارا أمنيا في فضيحة 26 مليار دولار، يومية الشروق، 13 مارس 2013، العدد 3953.

2- محمد مسلم، محمد كناي يواصل شهادته للشروق / الحلقة الثانية ، هكذا اكتشف عبد الحميد الإبراهيمي فضيحة الـ 26 مليار دولار ، يومية الشروق، 15 مارس 2013، العدد3955.

3- حنان.ب، القضاء يشرع في تفكيك قنابل فضيحة الطريق السيار، أخبار اليوم، 27 أفريل 2015، العدد 2444.

4- القضاء الجزائري يبدأ اليوم النظر في فضيحة الطريق السيُار " شرق- غرب"، القدس العربي، 25 مارس 2015، العدد 8054.

5- مراد محامد، تواصل التحقيق في فضيحة الطريق السيار شرق – غرب /المدير العام للوكالة الوطنية للطرق السريعة تحت الرقابة القضائية، الجزائر نيوز، 01 جانفي 2010، العدد .

6- حنان.ب، هكذا سيطر أخطبوط الفساد على صفقات الطريق السيار، أخبار اليوم، 19 مارس 2015، العدد 2411.

7- مراد محامد، زوبير فاضل، عبد المؤمن كان يسحب الأموال بالشكارة، يومية الخبر، 14 جانفي 2007، العدد 4910.

8- مراد محامد، 104 متهم في فضيحة الخليفة أمام القاضي هذا الاثنين، يومية الخبر، 04 جانفي 2007، العدد 4902.

9- فاطمة الزهراء حاجي، صارة قبوب، 18 سنة لخليفة.. والقاضي منور ينهي "سوسبانس" الامبراطورية المنهارة، النهار الجديد، 24 جوان 2015، العدد 2356.

10- بشير مصيطفي، هل انتهى عصر الفساد، جريدة الشروق، الخميس 23 فيفري 2009، العدد 2592.

11- سليم عبد الرحمن، الصحافة الوطنية معارك حقيقية، جريدة الشروق، العدد 1877، 27 ديسمبر 2006.

12- حدة حزام، عبد الحميد الإبراهيمي، المسؤولون عن الصفقات في الخارج تقاضوا حوالي 26 مليا ر دولار، المساء،22 مارس 1990، العدد 1397.

13- جمال لعلامي، الحكومة تبحث عن باتريوت ... كازمات المفسدين، الشروق، العدد 1839، 2006.

14- محمد دراق، صحف عرت الفساد وأخرى تعارضت، يومية الخبر،4 ماي 2008، العدد 5311.

15- جميلة.أ، الصحافة الاستقصائية في الجزائر..خطوة أخرى نحو الاحترافية، جريدة المساء، 22 اكتوبر2015، العدد 5705.

16- ب حنان، العدالة لم توجه اتهاما لشكيب خليل حتى الآن، جريدة أخبار اليوم، 09 مارس 2013، العدد 1795.

17- ب.حنان، علاقات مشبوهة وراء 1845 صفقة مخالفة للقانون، جريدة أخبار اليوم، 08 مارس 2015، العدد 2401

18- ب. حنان، القضاء يشرع في تفكيك الغاز سوناطراك، أخبار اليوم، 28 ديسمبر 2015، العدد 2647.

19- ب. حنان، صفقات مشبوهة كلفت سوناطراك 1100 مليار، أخبار اليوم، 29 ديسمبر 2015، العدد 2648.

20- صدور الأحكام في فضيحة «سوناطراك واحد» يطوي ملفات الفساد، القدس العربي، 03 فيفري2016، العدد 8363.

21- وكالة الأنباء الجزائرية، الثلاثاء، 02 شباط/فبراير، 2016، 19:15.

22- عبد الله ندور، العربي ولد خليفة" نهب أموال الشعب جريمة لا تغتفر"، يومية البلاد، العدد 4146، 06 جويلية 2013.

23- عبد السلام بارودي، عودة شكيب خليل.. الأسباب و التداعيات، يومية البلاد،19 مارس 2016، العدد 4967.

24- حميد يس، النظام منح البراءة لشكيب خليل، جريدة الخبر، 22 مارس 2016، العدد 8099.

الفهـــــــــــــرس العـــام

الموضـــــوع	الصفحـــــة
كلمـــة شكـــر	
مقـــدمـــــــة	
الإطـــــار المنـهجـــي	
إشكـــــالية الـــدراسة	
تســـاؤلات الـــدراسة	**02**
أهميـــة الدراســـة	**03**
أهـــداف الـــدراســة	**04**
أسباب اختيار الموضوع	**05-04**
منـــهج الـــــدراسة	**07-05**
أدوات جمع البيـــانـات	**09-08**
مجـــتمع الدراســـة	**10**
تحديـــــد العينـــة	**11**
التحليـــل الكـــمي و التحليـــل الكيـــفي	**12**
تحديد المفاهيم والمصطلحـــات	**15-13**
الإطـــــار النظـــري	
الفصل الأول: الإعلام والقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية	
المبحث الأول: أشهر القضايا المالية في الجزائر منذ الاستقلال	**18**
المبحث الثاني: معالجة الصحفيين للقضايا المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	**45**

الفصل الثاني: قضية سوناطراك وتداعياتها على السياسة الوطنية	
المبحث الأول: قضية المؤسسة الاقتصادية سوناطراك	**63**
المبحث الثاني: تداعيات قضية سوناطراك على السياسة الوطنية	**79**
الإطـــــــار التـطبيقـــي	
بطاقة تعريفية لجريدتي الخبر- أخبار اليوم	**86-85**
تحليل مضمون جريدة الخبر	**88**
تحليل مضمون جريدة أخبار اليوم	**111**
التحليل المقارن لجريدتي الخبر و أخبار اليوم	**131**
نتائج الدراســـــة	**137**
خـــــــاتمـــــة	
المـــــلاحـــــق	
قائمة المراجـــع	